



المحررة

كتاب

د. ثريا عبد الجواد عمارة

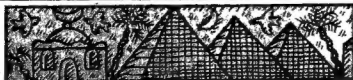
القانون والواقع الاجتماعى

دراسة نقدية اجتماعية

لمرحلة السبعينيات فى مصر

(الجزء الثانى)

٤٠



القانون والواقع الاجتماعي

دراسة نقدية اجتماعية

لمرحلة السبعينيات في مصر

الجزء الثاني

د. ثريا عبدالجواد عمارة

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٩

عنوان الكتاب: القانون والواقع الاجتماعي

"دراسة نقدية اجتماعية لمرحلة السبعينيات في مصر"

(الجزء الثاني)

اسم المؤلف : د. ثريا عبد الجواد عمارة

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ ش ٩ المعادي - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

سلسلة كتاب المحروسة (٤٠)

المدير العام، والمشرف على السلسلة : فريد زهران

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٩/٢٩٥٦

التقييم الدولي I.S.B.N : 4-013-313-977

الموضوع	الصفحة
- الفصل الخامس : الآليات القانونية للتحويل من الاقتصاد إنتاجى مستق إلى اقتصاد ريعى تابع	٣
السادس : الآليات القانونية لتدخل الدولة عن دورها فى السيطرة على الاقتصاد القومى لصالح البرجوازية الطفيلية	٩٣
أولاً : فى مجال النقد	٩٥
ثانياً : فى مجال الاستيراد والتصدير	١٢٨
الفصل السابع : الآليات القانونية للدعم السياسى للانفتاح الاقتصادى	١٦٥
- الفصل الثامن : خاتمة الدراسة	٢١٩

الباب الثانى
الآليات القانونية للتحويلات الاجتماعية
الاقتصادية منذ السبعينات
دراسة فى تحليل مضمون عينة من القوانين

الفصل الخامس
الآليات القانونية للتحويل من اقتصاد انتاجى مستقل
الى اقتصاد ريعى تابع

الآليات القانونية للتحويل من اقتصاد انتاجى مستقل الى اقتصاد

رعى تابع

مقدمة :

انتهينا فى تتبعنا التاريخى للعلاقة بين القانون والتغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى الى أن الأنساق القانونية التى ظهرت فى مرحلة البيسينات ، قد سعت الى احداث تغييرات جوهرية فى هيكل الاقتصاد المصرى ، وذلك من خلال تراخى قبضة الدولة على اقتصادها ، وإزالة كل العقبات أمام الاستثمار الرأسمالى الأجنبى ، مما يؤدى الى تسهيل ادماج الاقتصاد المصرى داخل الاقتصاد العالمى الرأسمالى فى وضع الاقتصاد التابع . وسوف نحاول التدليل على ذلك من خلال تحليل مضمون القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، وهو القانون الاساسى لسياسة الانفتاح ، وسوف يكون التحليل من خلال المستويين الآتيين :

أولا : المستوى الأول للتحليل :

١- السياق الاجتماعى للقانون .

٢- علاقة القانون بغيره من القوانين .

٣- الآثار الاجتماعية المترتبة على صدور القانون .

ثانيا : المستوى الثانى للتحليل أى الآليات القانونية للتحويل من اقتصاد انتاجى مستقل الى اقتصاد رعى تابع ، وذلك بالتعرف على مايلى :

أولا : قضية الاستثمار كما نص عليها القانون ومفهومها .

ثانيا : المجالات التى يمكن أن يساهم فيها المال المستثمر .

ثالثا : المزايا والاعفاءات ، والضمانات ، والامتيازات للمال المستثمر .

رابعا : المشروعات المشتركة .

أولا : المستوى الأول للتحليل - القانون من الخارج

١ - السياق الاجتماعى الذى صدر فيه القانون :

أن السياق الاجتماعى لمجتمع ما ، ليس وليد لحظة بعينها ، يمكن البدء منها ، أو قبولها بداية لمرحلة ، فالسياق الاجتماعى هو حالة النظام الاجتماعى فى تطوره ، بما يشمل من قضايا ، وممارسات ، وأيديولوجيات ، تحدد محتوى هذا السياق ، ومجراه ، وتشكل قسماته المختلفة ، بحيث يمكن تبين أبرز العناصر المشكلة له ، من قضايا ملحة ، وسياسات محددة ، وأسلوب معين ، وموقف ايديولوجى لحل اشكالية هذا السياق ، والاقتصاد على التركيز على السياق الاجتماعى لمرحلة السبعينات أمر قد يبعدنا عن الحقيقة ، ذلك أن السياق الاجتماعى للأحداث لا يتوقف عن التشكل ، والتطور ، وعليه فإن الدعوى لسياسة الانفتاح ، قد مرت بعدة مراحل عكست طبيعة السياق الاجتماعى الذى تهيأ لها عند التنفيذ .

بدأ المرحلة الأولى فى نهاية الستينات :

حيث بدأت الطبقات الرأسمالية تضيق بالاجراءات المتتالية لمهاصرتها ، وشرعت فى أن تلعب دورا فى اعتلاء مكانة سياسية على الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى ، من خلال نداءاتها المتكررة ، بانتهاج سياسة اقتصادية لاثميق تقدمها ، تطلعها ، بدءا من الهجوم على اسلوب التخطيط ، والمركزية

فى الادارة ، وانتهاء بالغاء القوانين المقيدة لحركة ، وحرية رأس المال ^(١) .

تهيأ لهذه القوى الظروف التاريخى فى أعقاب النكسة ، فتعالت الأصوات من كل جانب ، لتصب الهجوم على منجزات المرحلة الناصرية ، مطالبة بمزيد من ازالة القيود ، فأستجاب النظام القائم لمطالب هذه الفئات بالتدريج ، بما أتاح لها مزيد من القوة ، والنضوج فى مواجهة القوى الاخرى المطالبة بالاستمرار فى الخط الاشتراكى .

تحددت نقطة الالتقاء بين هذه القوى ، وبين السلطة التى قادت البلاد بعد وفاة عبد الناصر فى مايو ١٩٧١ ، تلك القوى التى اتبعت لها ممارسة دورها التاريخى فى اطار التحالف مع الرأسمالية العالمية ، ومن هنا بدأت التباير تلوح بأهمية الاستعانة برأس المال العالمى ، والعربى ، لعجز الرأسمالية المحلية عن إنجاز مهام المرحلة ، وخصوصا بعد نصر حرب أكتوبر ، الذى دفع فى اتجاه تحقيق دولة الرفاهية بعد النصر .

تركزت الدعاوى حول صيغ محددة تطالب بها الطبقة الحاكمة ، وحليفها الرأسمالية فيما يأتى :

١ - اتاحة الفرصة للرأسمالية للقيام بدورها بعد أن حرمت منه طوال المرحلة الناصرية .

(١) انظر الدراسات التى تناولت الفترة الناصرية بالتحليل :

١ - د . فؤاد مرسى ، هذا الإنفتاح الاقتصادى ، مرجع مذكور .

٢ - د . ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الإنفتاح ، مرجع مذكور .

٢- ازالة رموز المرحلة الناصرية المتمثلة فى سيطرة الدولة على جوانب الاقتصاد القومى .

٣- الغاء كافة القيود ، والعوائق التى تحول دون انطلاق رأس المال ، ولم تكن هذه القيود سوى جملة القوانين التى تحكم حركة رأس المال ، وتوجيه السياسة الاقتصادية^(١) ** .

برز تحقيق هذه المطالب بشكل عملى ، وفورى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، تلك الحرب التى منحت للسلطة الحاكمة بعد أكبر من حجمها ، ودورها ، وتوالت هذه الدعاوى أيضا ، لتتقابل مع التطورات النفطية فى المنطقة العربية ، وتطورات الرأسمالية العالمية ذاتها ، لتتسج خطا فى اتجاه التحرر ، وإزالة القيود ، فبدأ حركة رأس المال فى استعادة نشاطها مرة أخرى ، معلنة ميلاد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، الذى أباح الاستثمار فى جميع المجالات داخل الاقتصاد المصرى .

ويمكن أن ندلل على صدق التحليل السابق ، من هذا السياق ، من خلال مصادر ثلاثة أساسية ، ركزت فى دعاوها على الخطوات العملية لدمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وضرورة الاستعانة به لتحقيق التقدم ، والرفاهية ، هذه المصادر هى :

١- ورقة أكتوبر .

٢- خطاب الرئيس السادات وأحاديثه فى هذه الفترة .

(١) ** صدر فى هذه الفترة قانون الاستثمار الأول رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ولكنه انقصر فقط على مشاركة رأس المال المحلى ، والمصرى .

٣- مضايقات الجلسات الخاصة بمجلس الشعب ، حال اصدار ومناقشة القانون الخاص بالاستثمار .

بالنسبة لورقة أكتوبر ، تقول الورقة^(١) وسياسة الانفتاح الاقتصادى يتسع المجال أمام الاستثمارات الاجنبية ، والعربية ، وهذا كله فى اطار من التخطيط ، الذى يرسم أهدافا استراتيجية لتغيير صورة البلاد تغييرا جذريا ، ويضع الخطط التفصيلية لتغيير صورة البلاد تغييرا جذريا ، ويضع الخطط التفصيلية التى تكفل تحقيق هذه الأهداف .

ومع فتح أكتوبر العظيم ، ونتائجه الواسعة ، فإن دولة مصر يوسعها اليوم أن تمتد خطوط التعاون الدولى فى اتجاهات متعددة ، وأن تستعين من كل الفرص التى يتجها الوضع العالمى الجديد .

ان الانفتاح الذى أعلنه ، هو انفتاح على العالم كله شرقه ، وغربه ، مع الترحيب بالاستثمار الاجنبى بما يحمله من معرفة تكنولوجية .

ولقد استعانت ورقة أكتوبر بالميثاق لتأكيد وجهة النظر الخاصة بأهمية الاستثمارات داخل مجالات الاقتصاد المصرى من خلال بعض العبارات التى وردت فى الميثاق مثل : « إن سيادة الشعب على أرضه ، واستعداداته لمقدرات أموره ، يمكنه من أن يضع الحدود التى يستطيع من خلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبى بالتمل فى بلاده »^(٢) .

(١) انظر ورقة أكتوبر .

(٢) كتبت هذه الفقرة من الميثاق ، فى مقبلة اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، المقترح بروس الأموال الأجنبية ، غير أنه يمكن الرد على ذلك ، ان هذا المطلب الذى حدده الميثاق قد جاء فى ظل ظروف وسياق غير السياق فقد كانت الامتانة ستم فى ظل ضوابط وقود السيطرة على الاقتصاد .

أما عن خطب السادات فى هذه الفترة فقد دارت كلها حول هذا المعنى ، الذى يؤكد على دور الاستثمارات فى تحقيق الرفاهية للشعب المصرى بعد طول المعاناة فى الفترة السابقة .

فى عام ١٩٧٤ قال السادات : « كانت الشركة التى ورثتها من عبد الناصر اقتصاديا ، أسوأ بكثير من الشركة السياسية ».

كنا قد نقلنا بعباء شديد النمط السوفيتى ، ونحن نسير على الخط الاشتراكى ، رغم أننا كنا نفتقر الى الموارد ، والامكانيات ، وتراكم رأس المال ، فالذى حدث هو أن التطبيق الاشتراكى بدأ يتجه الى المائزكية ، فأصبح أى عمل حر رأسمالية بغيضة ، وأصبح القطاع الخاص استغلالا ولصوصية ، فأخفى تماما نشاط الأفراد مما استتبع سلبية رهية من جانب الشعب أعانى منها اليوم ، وصلت الى أن أصبحت الدولة مطالبة الى جانب التخطيط ، وإدارة السياسة الخارجية ، والداخلية ، بتوفير البيض ، والدجاج ، ومئات من الحاجات التى كان يمكن أن يوفرها الأفراد بالمبادرة والنشاط الفردى ^(١) .

فى خطاب آخر يقول فى ١٤ ابريل ١٩٧٥ « لاحظت تصورا فى فهم الظروف المتغيرة ، ومن ثم تصورا فى الامساك بالفرص المتاحة أمامى ، ورغم أن شعار الانفتاح قد انطلق فإننى لم أشعر أن واقع الانفتاح قد تحقق ، ظلت بعض الريباسب القديمة سائدة ، تتمسح أحيانا بشعار الاشتراكية ، ناسية أن

(١) جميع هذه الخطب للرئيس السادات من المرجع التالى :

الهيئة العامة للاستعلامات ، مجموعة خطب وأحداث الرئيس السادات ، القاهرة ، من يناير الى يونيو ١٩٧٥ .

الاشتراكية الحقيقية هي أن يصبح مجتمعنا كله مجتمعاً من المنتجين ، ان هناك محظوراً واحداً في الاشتراكية ، هو استغلال الانسان للانسان ، وليس في الانطلاق للتنمية ، اذا ما تحددت التنمية في خطة لها أهداف ، ليس في هذا الانطلاق استغلال الانسان للانسان ، وانما هي تنمية من اجل الانسان ، وظلت بعض العوائق البيروقراطية تسد الطريق أمام كل أمل لشعبنا ، وكل مطلب له ، وتعطلت مشروعات ، ما كان لها أن تتمتع ، وتلكأت الاجراءات ، والتعقيدات ، وكأننا لسنا في سبيل مع الزمن نحاول تعويض ما فات ، واللاحاق بالمعصر ، كما ينبغي أن يكون اللحاق به ، ولم يكن ذلك كله في رأى مطرب ولا مقبول ^(١) .

في خطاب ثالث في ٤ فبراير ١٩٧٥ يقول :

« لقد أزلنا السدود ، والحواجز من أمام امكانيات الأفراد الخلاقة ، وبددنا الخسوف التي كانت تساور الاستثمارات الخاصة ، من ناحية التأميم ، والحراسة ، وعلينا أن نمضي في هذا المناخ الجديد لدفع عجلة الانتاج ، والتنمية ، وفي ارساء عدالة التوزيع ، ولقد رأيت تحقيقاً لهذه الأهداف ، وحرصاً على سلامة التنفيذ ، والتطبيق ، ومنعاً لأي آثار جانبية لأي انحراف ، أو أعوجاج ، وتأميناً للسلام الاجتماع أن نعمل على ارساء الوسائل القانونية القادرة على تحقيق هذه الأهداف ، بحيث يحوى النظام القدرة على التصحيح الذاتي من خلال القانون » ^(٢) .

(١ ، ٢) نفس المرجع السابق .

أما عن أقوال بعض أعضاء مجلس الشعب أثناء مناقشة القانون ، فنورد هنا من الأقوال للتدليل على السياق الذى كان سائدا لتشجيع فكرة استثمار الأجنبي .

كلمة السيد « شريف جمعه » :

« ان التطور الذى حدث بالنسبة للمنطقة ، وبالنسبة للعالم كله قد برز فى ناحيتين هامتين : أولا حركة رؤوس الأموال العربية ، وحركة رؤوس الأموال فى العالم ، فقد تراكمت الحصيلة الموجودة من رؤوس الأموال العربية بشكل لم يكن فى التصور منذ ستين ، أو حتى منذ سنة واجدة ، وبالتالى فإن هذه الدول تواجه مشكلة فعلية بالنسبة لاقتصادها ، تواجه مشكلة كيف توظف أموالها ، وطبيعى أن دول العالم كله تتنافس على أن تهيب المناخ المناسب لهذه الأموال حتى توظف فيها ، وحتى الآن الأسواق الموجودة لرأس المال فى أوروبا ، وفى أمريكا ، أقدر على اجتذاب هذه الأموال ، لعدم وجود قيود ، ولأنه لا توجد رقابة على النقد ، ولوجود حرية كاملة فى العمل ، كما أنهم يعطون إعفاءات ضريبية ، والمناخ المناسب فى هذه المرحلة ليس فقط لقانون الاستثمار ، ولكن المقروض أن تكون هناك نظرة شاملة فى جميع النواحي ، وفى التشريعات الاقتصادية التى تشمل الموضوعات المتعلقة بالاستثمارات^(١) .

(١) انظر الوثيقة التالية : محضر الاجتماع الاول ، اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ، واللجنة الاقتصادية ، ولجنة الخطة والموازنة ، ولجنة الثروة العامة لمناقشة قانون الاستثمار . ٢١ مايو ١٩٧٤ ، القاهرة منشورات مجلس الشعب ، ص ٧٩ ، ٨٠ .

- نضيف الى هذه الأقوال كلمة المصطفى صلاح الطاروطى الذى قال « هناك نقط آثارها السادة الزملاء عن موضوع ضرورة أن يكون المشروع متفقا مع الدستور والميثاق » . ونحن لا نختلف إنما اذا كنا نجد فى الميثاق أو الدستور حجر عثر أمام نهوض اقتصاد مصر . وجب تعديل الدستور والميثاق .

كلمة السيد العضو مصطفى مراد :

« هذا القانون مطلوب فعلا في هذه المرحلة ، ولهذا فقد بادرت الحكومة بوضع المشروع ، ولكن اذا نظرنا الى ما حقته جميع قوانين الاستثمار التي مرت ابتداء من ١٩٥٣ ، نجد أنه لم يتحقق استثمارات ذات قيمة ، ولذلك فعليا عند نظر هذا المشروع أن نتحرى أسباب عدم اقبال رأس المال العربي ، الاجنبي ، في ظل قوانين الاستثمار التي صدرت ، وأول هذه الأسباب ، يقينا هو التحول الاشتراكي ، وما صاحبه من قرارات تأميم للمشروعات ، واجراءات استثنائية استلزمها التحول الاشتراكي ، يضاف الى هذا ما جرى من فرض الحراسات ، فهذه هي في الواقع الأسباب التي جعلت رأس المال الاجنبي يهزف عن الاستثمار في مصر^(١) .

من جملة المصادر السابقة يمكن أن نتبين ملامح السياق العام ، والتي انعكست بدورها على قانون الاستثمار ، وشكلت المواد ، والبنود المختلفة التي ضمنها القانون ، والتي مثلت أول الخطوات في طريق الاندماج مع الرأسمالية العالمية ، ومن ثم فقدان الاستقلال للاقتصاد المصري وتحوله الى اقتصاد ريعي . هذه الملامح هي :

أولا : أن فكرة تغيير أسس النظام الاقتصاد بما يتناسب مع طبيعة التطور العنصري هي الفكرة المسيطرة من خلال الحوارات التي توضحها المصادر المختلفة .

ثانيا : أن تحقيق هذا التغيير الجذري لأسس النظام الاقتصادي ، يتطلب

(١) نفس المرجع السابق .

ينبغي من رؤوس الاموال العربية ، والاجنبية ، وايضا يتطلب الاستعانة
التكنولوجيا الغربية المتقدمة .

ثالثا : أن هذه الاستعانة يمكن تحقيق مجتمع الرفاهية لمصر حتى سنة
٢٠٠٠ ، وأنها كفيلة بتحقيق المجتمع العصري .

رابعا : أن جلب هذه الاستثمارات ، يتطلب تهيئة المناخ لتشجيع
الاستثمارات ، وأن هذا المناخ لن يتوفر الا من خلال مايلي :

١- القضاء على الرواسب القديمة للمرحلة الاشتراكية .

٢- القضاء على لعواقب البيروقراطية أما الاستثمار .

٣- تبيد المخاوف التي تساور رأس المال من حيث التأمين ، والمصادرة ،
والحراسة .

٤- ضرورة التسلح بنظرة شاملة بالنسبة للتشريعات الاقتصادية من حيث :

أ- الغاء القوانين المقيدة لحركة النقد (الرقابة على النقد) .

ب - منح الاعفاءات ، والتسهيلات الضريبية .

ج - حذر الاجراءات الاستثنائية بالنسبة لحركة رأس المال المستثمر ،
وفرض القيود عليه .

انعكست هذه القضايا جميعا على شكل ، ومضمون قانون الاستثمار
الذى حوى فى بنوده ، كل ما طالبت به القوى الاجتماعية من حرية لرأس
المال الأجنبى ، وضمان هذه الحرية ، فضلا عن أن صدور هذا القانون قد
تطلب الغاء كافة القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادى .

ويتضح مما سبق جملة الأهداف التي حددها القانون والتي تركزت في الآتي :

١- ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومي ، والمستثمر العربي والاحبي .

٢- افساح المجال لمشاركة رأس المال الوطني العام والخاص مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

٣- تهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الأموال .

٤- تهيئة المناخ المناسب لقيام مركز مالى ، ونقدى فى جمهورية مصر العربية يتمشى واحتياجات المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط ، ويساعد على توفير فرص توظيف الأموال العربية فى المنطقة العربية ذاتها .

٥- تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية ، وحوافز مناسبة لتشجيع الاستثمار .

٦- تخطى المعوقات الادارية ، والاجرائية التى تؤثر على نمو حتم الاستثمار .

٧- منح الأولوية للمشروعات التى تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الاجنبية ، وكذلك المشروعات التى تجلب معها تكنولوجيا متقدمة^(١) .

(١) انظر المذكره الإنشائية لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، محضر اجماع اللجنة المشتركة ، منشورات مجلس الشعب ، مرجع مذكور .

٢- علاقة هذا القانون بالقوانين السابقة عليه :

تحدد علاقة هذا القانون بالقوانين السابقة عليه في ضوء هذا السابق
قها يلي :

أولا : أنه الغى جميع القوانين السابقة عليه في مجالات الاستثمار مثل :

١- القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الاستثمار الاجنبى .

٢- القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن الاستثمار الغربى والاجنبى .

ثانيا : أن تنفيذ هذا القانون قد تطلب الغاء كافة القوانين المنظمة للاقتصاد
القومى المصرى ، مثل قوانين المكد ، وقوانين التجارة ، وقوانين الاستيراد
والتصدير ، وقوانين القطاع العام ، بل أن صدر هذا القانون قد تطلب تغييرا
أساسيا فى الدستور يرتبط بالغاء التأمين والمصادرة ، ورفع الحراسة ، وهى
المبادئ التى حرصت كل الدساتير السابقة على هذا القانون على
تأكيدھا .

بهذا الالغاء تتأكد الخطوات الفعلية نحو وضع الاطار القانونى للتدخل
الرأسمالى العالمى داخل الاقتصاد المصرى ، وبذلك لا يكون هذا القانون ليس
فقط الغاء لما قبله من قوانين ، أو تجاوزا لها ، وانما هو بمثابة قانون للتغيير
الهيكلى ، والجزئى لمجالات الاقتصاد وبما يضمن وضع الاقتصاد فى حالة
تبعية كاملة للاقتصاد العالمية .

ثانيا : المستوى الثانى القانون من الداخل :

فى هذا المستوى سوف نحاول أن ندلك من خلال مواد القانون ، وبنوده
المختلفة على الآليات القانونية ، والتى بمقتضاها أمكن تحويل الاقتصاد

المصرى من اقتصاد مستقل وطنى ، الى اقتصاد ريعى تابع .

من استعراض مواد القانون ، وينوده وجد أنه يركز على أربع قضايا أساسية شكلت فى أساسها جوهر عملية التحول الى الاقتصاد الريعى ، هذه القضايا هى :

أولاً : الاستثمار .

ثانياً : المجالات التى يساهم فيها رأس المال المستثمر .

ثالثاً : المزايا والاعفاءات ، والضمانات للرأس المال المستثمر .

رابعاً : المشروعات المشتركة .

أولاً : قضية الاستثمار وكيفية الاستفادة من رؤوس الأموال العربية والأجنبية :

كيف مثلت قضية الاستثمار كما طرحها القانون خطوة على طريق تحول الاقتصاد المصرى الى اقتصاد ريعى ، نص القانون فى مادته الأولى على :

« يعتبر مالا مستثمرا فى تطبيق أحكام هذا القانون ، النقد الاجنبى الحر المحول بجمهورية مصر العربية بالسعر الرسمى ، لاستخدامه فى تنفيذ أحد المشروعات ، أو الأصول العينية المستوردة من الخارج ، أو أصول نقدية مشتقة من الخارج ، أو الأرباح التى تنتج من المشاريع ، يعاد استثمارها (مادة ١٢) من قانون الاستثمار » .

تطلب مناقشة قضية استثمار رؤوس الأموال كما طرحها القانون ، مناقشة بعض القضايا ، التى قد تبدو مهمة بالنسبة لفكرة الاستثمار ذاتها ، وذلك للوقوف على دلالة هذه القضية من الناحيتين الاقتصادية ، والاجتماعية ، ثم

نحاول بعد ذلك أن نربط بين هذه الدلالات ، وبين أهداف الاستثمار ذاته ،
كما نص عليها القانون ، هذه القضايا لتحدد فيما يلي :

١- الأسس القانونية لفكرة الاستثمارات الأجنبية .

٢- الصورة المألوفة للاستثمارات الأجنبية .

٣- دور الاستثمارات الأجنبية كوسيلة للتنمية .

٤- الآثار المترتبة على تنفيذ مشروعات الاستثمار كما نص عليها
القانون .

١- الأسس القانونية لفكرة الاستثمارات الأجنبية :

إن عملية الاستثمار لا تعنى وجود مزايا تمنحها دولة معينة لا يوجد لها نظير
فى دولة أخرى ، إنما تتطلب هذه العملية منهجا قانونيا يعامل به استثمار
الأموال الوافدة ، هذا المنهج يركز فى الأساس على تشريعات الاستثمار التى
تعالج انتقال رؤوس الأموال ، وتوظيفها لكن معالم هذا النظام ، أو مكوناته
لا تكتمل الا بتشريعات قانونية أخرى ، تعالج موضوعات تتصل بالاستثمار ،
كتشريعات النقد ، والملكية ، والاستيراد والتصدير ، والجمارك^(١) .

وعلى ذلك فإن قيام الاستثمار فى أى دولة ، إنما يقتضى بطبيعة الحال
اجراء تعديلات هيكلية فى مجمل القوانين التى تحكم الاقتصاد فى الدولة
التي ترغب فى جذب الاستثمارات ، لأن جذب الاستثمار يتطلب أول ما

(١) د. أحمد شرف الدين ، استثمار المال العربى ، تأثير فكرته الاقتصادية على قواعده القانونية ،
مجلة مصر المعاصرة ، يوليو أكتوبر ١٩٨٣ ص ٥٣ .

يتطلب ، اقامة نسق قانونى يهدف الى حماية الأموال المستثمرة من حيث استغلالها ، والأرباح الناجمة عنها ، فضلا عن المشاكل التى قد تنشأ أثناء فترة الاستثمار ذاتها ، أى المنازعات التى قد تؤدى الى تصفية المشروع وانتهائه ، كل هذه العوامل تسهم فى صياغة قانون الاستثمار من حيث ضرورة احتوائه على ضمانات ، وامتيازات ، وقواعد قانونية لحماية هذا المال من أى أخطار ، باختصار توفير المناخ الملائم لجذب الأموال ، ولاشك أن هذه القضايا تنعكس أساس فى شكل تخلق الدولة الرغبة فى الاستثمار عن القيود التى تفرضها نظمها القانونية ، وهذه القيود تكون فى الغالب هى الاجراءات القانونية التى تكفل الدولة بمقتضاها لنظامها الاقتصادى أن يحقق قدرا من الانتاج ، وقدرا من تراكم رأس المال لاستخدامه فى عمليات التنمية المستقبلية .

اذن من البداية يمكن أن نقرر أن قبول منطق الاستثمار الأجنبى فى حد ذاته ، بما يتضمنه من ضمانات ، وحقوق ، لا بد منها للمال المستثمر ، هذه الضمانات يترتب عليها وضع اطار قانونى ينظم عمل المال الوافد ، هذا الاطار فى حد ذاته لا بد وأن يضر فى بعض جوانبه بالاقتصاد القومى للبلد المتلقى للاستثمار ، وبالناتج فى دولة نامية .

وهكذا يبدو من الوهلة الأولى ، أن قبول فكرة الاستثمار تمثل ركيزة أساسية ، نحو تخلق الدولة عن دورها فى الرقابة على اقتصادها ، فى مقابل افساح المجال للمال المستثمر لممارسة دوره ، ويعنى تخلق الدولة هذا عن رقابتها لاقتصادها ، خطوة نحو ازالة احتكارها وسيطرتها على النظام لاقتصادى ، وبذلك تتحقق الخطوة الأولى على طريق التبعية للاقتصاد لآخر .

٢- الصورة المألوفة للاستثمارات الاجنبية :

نص القانون في مادته الثانية على أن المال المستثمر هو النقد الأجنبي الحر ، والأموال العينية المستوردة من الخارج ، والأصول النقدية المشتراة من الخارج ، والأرباح ، والآلات ، والتكنولوجيا .

والواقع أن هذه النظرة للاستثمارات انما تأتي من التضخيم المبالغ فيه لدور الاستثمار في تحقيق التنمية ، وهي النظرة التي سادت طويلا الفكر التنموي الغربي الذي صاغ جوهر مشكلة التخلف على أنها مشكلة نقص رؤوس الأموال بالبلاد المخلفة^(١) .

وغالبا ما يأتي هذا المال الى البلد المتخلف ، في صورة استثمار لمشروعات استخراج أو انتاج خامات ضرورية لتصديرها الى البلد الرأسمالي المتقدم ، حيث يعاد تشكيلها ، وبيعها منتجات صناعية بأسعار عالية الى البلد المتخلف مرة أخرى ، هذا الوضع قد فرضته ظروف تطور الرأسمالية العالمية ، وحقولها من المحافظة على التخلف الاقتصادي للمستعمرات ، التي تدعيم وضع داخلي للرأسمالية المحلية كضمان اجتماعي للاحتفاظ بالمستعمرات السابقة ، في اطار الاقتصاد العالمي^(٢) .

(١) د. روى زكي الأمانة العامة في الفكر التنموي الغربي . سبيل المستقبل العربي . ١٩٨٦ ، ص ٥٨ .

(٢) د. فؤاد مرسى ، التخلف والتنمية ، دراسة في التطور الاقتصادي ، دار المستقبل المصري ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٨٦ - ٢٠٠ .

كيف انعكست هذه الفكرة على قانون الاستثمار الحالي ؟ لقد كان تصور الطبقة الحاكمة فى السبعينات تصورا خاطئا لمفهوم التنمية ، وبمثالا لوجهة نظر الرأسمالية العالمية له ، اذ تصورت هذه الطبقة ، وفقا لمصالحها الخاصة ، أن التنمية هى افساح الطريق أمام رؤوس الأموال فى مجالات الاستثمار المختلفة ، التى توفر عائدا للدولة ، وللأفراد ، والواقع أن هذا التصور قد فرضته عدة ظروف موضوعية ، وتاريخية للطبقة الرأسمالية المحلية ، والعالمية ، فالرأسمالية العالمية قد عانت الكثير من آثار ابتعادها عن مصر وبالذات فى سنوات التحول الاشتراكى ، والرأسمالية المحلية بدورها كانت تطالع الى دور جديد لها وبالذات بعد انهيار تجربة التطبيق الاشتراكى .

ولهذا كانت النظرة السائدة الى تحقيق التنمية ، هى مجرد زيادة فى الثروة القومية لارتفاع معدل الاستثمارات ، أو مزيد من جلب التكنولوجيا ، وهذا التصور أيضا ، قد ارتبط بتطلعات الطبقة الحاكمة ، وموقفها الايديولوجى ، ورغبتها فى تحقيق مصالحها الذاتية .

مايهما اذن هو التأثير الاجتماعى لهذه النظرة ، وأيضا تأثيرها على التطور الاجتماعى داخل البلدان التى تتقبل هذا النموذج من التنمية ، الذى يقوم على الاستعانة بالاستثمارات الاجنبية ، أول هذه التأثيرات هى فرض النماذج الرأسمالية للتطور داخل البلد التابع ، وما يستتبع ذلك من وجود طبقات عميلة للرأسمالية ، وهذا النموذج بدوره يؤدى الى الافقار الشديد للطبقات الاخرى فى المجتمع ، فضلا عن أن الاستثمار الخارجى فى حد ذاته يعد مودجا للتبعية ، من خلال الاعتماد على الأموال الوافدة من الخارج ، فى الوقت الذى تعجز فيه هذه الاستثمارات عن تنمية القوى الانتاجية فى الداخل ، وبالتالي يتهيأ المناخ الاقتصادى للبلد الى فقدان الاعتماد على

الذات وتحقيق التقدم^(١) ** .

٣ - دور الاستثمارات الاجنبية كوسيلة للتنمية :

واضح اذن من خلال تحليل ماتههدف اليه فكرة الاستثمار في بلد متخلف ، أن مزيدا من الاستثمارات يعنى مزيدا من التبعية للدول الوافدة منها هذه الاستثمارات ، وقد يصدق هذا التحليل على المستوى النظرى ، ولكنه يكتسب مصداقية أكبر حينما نحلل أهداف ومجالات الأموال التى تأتى بهدف الاستثمار فى الواقع العملى ، يتضح ذلك اذا ما حاولنا التعرف على دور هذه الاستثمارات فى المجالات المختلفة .

ولكى نقرب الفكرة الى الاذهان ، ينبغي أن نبحث عن الشكل الغالب ، الذى تستثمر فيه الأموال الوافدة ، وذلك بهدف الكشف عن المحتوى الكامن من وراء الترويج لفكرة جلب الاموال لاستثمارها فى بلد تابع ، وسوف يكون هذا التحليل العملى من واقع الاستثمارات التى تمت بموجب قانون الاستثمار الذى نحن بصدد دراسته .

غالباً ما يأتى المال المستثمر فى صورتين :

(١) ** يرى فؤاد مرسى أن محاولة الادانة الكاملة للاستثمارات ليست مطلوبة فى كل الحالات ، لأنها من الممكن أن تلعب دوراً فى تطوير بعض قطاعات الانتاج فى المجتمع ، الا أن الدول المقرضة دائماً ما تنظر الى نفسها رأس مال أقرض مقدماً من أجل الاستغلال ، ومن ثم تنسحب الى التدخل فى شؤون البلاد المأخوذة ، وفى غيطة التنمية القومية ، ولما كانت الأوضاع الرجعية ولذلك يجب النظر الى دور هذه الاستثمارات لايحساب الربح أو الخسارة وإنما بحساب تأثيرها على التنظيم الاجتماعى ككل ، المرجع د . فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع المذكور ص ٨ .

الأولى : هى المشروعات التى تقام داخل البلد الراغب فى الاستثمار .

الثانية : القروض المقدمة من الدولة الراغبة فى الاستثمار^(١) .

أولا : بالنسبة للصورة لأولى للاستثمار : وهى المشروعات :

ماذا عن المشروعات التى استثمرت خلال سنوات الانفتاح حتى الوقت الراهن .

يمكن تقسيم هذه المشروعات الى مجموعتين ، المجموعة الأولى هى المشروعات التى تم الاتفاق عليها فى الفترة من ١٩٧٤ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٧ ، أما المجموعة الثانية فهى المشروعات التى بدأت من ١٩٧٧ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٦ .

بالنسبة للفترة الأولى ، تشير بيانات هيئة الاستثمار والمناطق الحرة الى مايلى :

١- أن الهيئة قد وافقت على ٤٨٢ مشروعا رأسمالها ٢٢٣ مليون جنيه ، لم يبدأ الانتاج حتى نهاية ١٩٧٧ الى فى ١١٢ مشروعا .

٢- بالنسبة للمنطقة الحرة فقد بدأ تنفيذ ٧٢ مشروعا رأسمالها ١٠٠ مليون جنيه^(٢) .

(١) نظر المادة الثانية من قانون الاستثمار فى تعريف المال المستثمر .

(٢) المشروعات التى تم الموافقة عليها بنظام الاستثمار الداخلى حتى نهاية ١٩٧٧ ، الهيئة العامة للاستثمار ، "مر لمشروعات التى تم الموافقة عليها فى الفترة من ١٩٧٤ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٧" .

أما الفترة الثانية وهي الفترة ١٩٧٧ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٦

يوضح تقرير الهيئة الجداول التالي^(١)

طبيعة المشروعات	عددها	الهيكـل النسبي
مشروعات صناعية	٥٨١	٤٢,٩ %
مشروعات زراعية	١٠٦	٧,٨ %
مشروعات انشائية	١٩٧	١٤,٥ %
مشروعات تمويلية	٢٥٢	١٨,٦ %
مشروعات خدمية	٢١٩	١٦,٢ %
الجملة	١٣٥٥	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ، أن المشاريع الصناعية ، قد احتلت المرتبة الأولى في قائمة المشروعات التي تم فيها الاستثمار ، يليها المشروعات التمويلية ، أى إقامة بنوك اجنبية ، ثم المشروعات الانشائية ، والخدمية ، واخيرا المشروعات الزراعية .

تؤكد معظم الدراسات التي أجريت حول مشاريع الانفتاح ، أن معظم المشروعات التي تمت في مجال الصناعة على سبيل المثال ، هي مشروعات لصناعات استهلاكية ، لتلبية حاجات شرائح اجتماعية معينة ، ولكي تتضح

(١) تقرير الهيئة العامة للاستثمار عن المشروعات التي تم المراقبة عليها من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ .

الصورة أكثر لابد من الاستعانة ، أو الاستشهاد ببعض هذه الدراسات التي أجريت حول هذه المشاريع .

من خلال الدراسات ^(١) التي اتحت حول المشروعات التي تمت حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٧ والتي بدأت بالفعل في التنفيذ ، وجد أن المشروعات السياحية كانت على رأس قائمة هذه المشروعات ، تليها المصارف ، والمؤسسات المصرفية ، ومشروعات النقل ، فالمنسوجات ، والمشروعات الهندسية ، وتؤكد الدراسة أن معظم المشروعات الكيماوية ، والهندسية التي تمت طبقا لقانون الانفتاح ليست من النوع الحيوى للاقتصاد القومى . بمعنى ذلك النوع الذى ينتج سلعا وسيطة ، ومستلزمات انتاج ، ذلك أن رأس مال هذه المشروعات لا يصل الى ٤٠٠ ألف جنيه بالنسبة للمشروعات الكيماوية على سبيل المثال ، ٢٠٠ ألف جنيه فى المشروعات الهندسية .

وهذا يعنى أنها مشروعات صناعية ذات طابع استهلاكي ، كما أن الصناعات التي يطلق عليها صناعات كيماوية ، أغلبها صناعات عطور ، ومستحضرات تجميل ، وصناعة بلاستيك .

أما بالنسبة للمشروعات التي تمت فى المناطق الحرة ، فإن أغلب المشروعات التي بدأت هى مشروعات تجارية فى أهل الاول فى معظم السلع

(١) د. جودة حمد الحظان ، الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى ، ١٩٧١ - ١٩٧٧ ، مصر
فى ربع قرن من ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، بيروت معهد الاتحاد العربى ، تحرير د. سعد الدين
ابراهيم وأخرون ، ١٩٨١ ، ص ٤٠٨ .

الاستهلاكية ويتضح من ذلك أن جملة المشاريع التى قامت فى سنوات الانفتاح الأولى لم تكن الا مشاريع استهلاكية نمطية تستهدف الربح السريع ، وهذه المشروعات تؤدى الى خسارة كبيرة بالنسبة للاقتصاد القومى ، لأنها تعطل من نمو القوى الانتاجية ، فضلا عن أنها تربط بتطلعات اجتماعية معينة .

فى تقرير أعدته الرقابة الادارية عن الانفتاح فى الثلاثة أعوام الاولى ، يقول التقرير : « كما تبين أن المشروعات الصناعية التى قامت عروضها على اساس تصدير منتجاتها لم تقم بتصدير انتاجها حتى الآن ، ويتم تصريف هذا الانتاج فى السوق المحلية بأسعار أرخص من الانتاج المحلى ، حيث يحصل عدد كبير من هذه المشروعات على معدلاته ، واحتياجاته معفاة من الرسوم الجمركية ، لأنه التزم بتصدير انتاجه ، على عكس المشروعات المحلية التى لاتتمتع بمثل هذا الامتياز ، أو الاعفاء ، ويسبب هذه المنافسة غير المتكافئة بين المحلى ، والاجنبى ، يزيد الهزون السلى للمنتج المحلى ، ويضطر الى السحب على المكشوف من البنوك ، لتوفير السيولة ، ويضرب المشروع برمته » (١) .

هذا يعنى أول مايعنى أن الأهداف المعلنة لمشروعات الاستثمار فى البداية لم تكن موضع مأخذ جد من المستثمرين الأجانب ، أو المصريين ، لأن رغبتهم فى الحصول على الاعفاءات ، والمزايا التى تمنحها الدولة للمشروعات كان دافعا فى البداية الى اقامة هذه المشروعات

(١) عبد القادر شبيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع مذكور ، ص ٩٤ .

دون النظر الى الاعتبارات الاقتصادية القومية ، مما يؤدي في النهاية الى خسارة الاقتصاد القومي ، وضعف الصناعة المحلية في مواجهة الصناعة الأجنبية ، بالإضافة الى ذلك تؤكد معظم الشواهد أن معظم المشروعات الاستثمارية تعلن افلاسها بعد مدة خمس سنوات ، أى بعد أن تستفيد من المزايا الممنوحة في القانون ، وذلك لكى تنهرب من أداء الضرائب عليها ، أو التزامه بأى شيء .

هذا عن الصورة العامة للمشروعات ، لكن ماذا عن المشروعات التى دخلت نطلق التنفيذ حتى نهاية الفترة الاولى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

بلغ عدد المشروعات التى لم تتخذ بعد خطوات تنفيذية حتى (١٩٧٧) ٣٣٣ مشروعا منها ١٩٩ مشروعا داخل البلاد ، ١٣٤ مشروعا داخل المناطق الحرة ، كما أن ٢٤٥ من المشروعات التى وافقت عليها هيئة الاستثمار والمناطق الحرة خلال الثلاث سنوات لم تتخذ أية خطوات تنفيذية لبدء العمل ، بعد أن اكتفى أصحابه بتقديم مشروعاتهم الى الهيئة ، وأخذ الموافقة عليها ، أما بالنسبة للمشروعات التى بدأت الانتاج بالفعل ، فكانت أقل من ٢٥ ٪ ، ولقد استأثرت مشروعات المناطق الحرة ٢٨ ٪ من اجمالى المشروعات التى وافقت عليها الهيئة ، أما بالنسبة للمشروعات التى بدأت الانتاج فبلغ عددها ١١٢ مشروعا من جملة المشروعات الموافق عليها ، والتي تبلغ ٤٨٢ مشروعا ، أى بنسبة ٢٣ ٪^(١) .

وحتى بالنسبة للمشروعات التى دخلت مجال التنفيذ ، وجد أنها هى

(١) عبد القادر شبيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، نفس المرجع ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

الأخرى مشروعات لصناعات استهلاكية ، وكمالية ، واستيراد ومواد غذائية ، وهذا يعنى أن جملة الاستثمارات التى تمت بموجب قانون الانفتاح توجه أساسا نحو انتاج الكماليات ، والسلع الاستهلاكية ، وليست سلعا ضرورية لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، ولاشك أن هذه السياسة تؤدى فى المدى البعيد الى نتائج أهمها :

١- مزيد من ضعف القوى الانتاجية فى المجتمع بما يهدد أى إمكانية لتطوير هذه القوى ، وبالتالي تطوير المجتمع ككل .

٢- تركيز الاقتصاد فى المجتمع على انتاج السلع الاستهلاكية ، بدلا من السلع الانتاجية ، يعنى مزيدا من الاستهلاك فى مقابل الانتاج .

هذا عن الموقف بالنسبة للمشروعات التى تمت فى المرحلة الأولى من الانفتاح ، فمافا عن المشروعات التى تمت حتى عام ١٩٨٦ ، إن الأمر لا يختلف كثيرا ، وتؤكد الاحصاءات صدق ذلك ..

فبالنسبة للمشروعات التى وافقت عليها الهيئة حتى ١٩٨١ ، بلغ الاتفاق الاستثمارى (رؤوس أموال - قروض) للمشروعات التى بدأت الانتاج ، والتى بلغ عددها ٣٦١ مشروعا نحو ١,٢ مليار جنيه بنسبة ١٧,٢ ٪ من المجموع الكلى للاتفاق الاستثمارى الذى وافقت عليه الهيئة ، كما بلغ الاتفاق الاستثمارى المنفذ للمشروعات تحت التنفيذ نحو ٢١٦ مليار جنيه بنسبة ٣٥,٦ ٪ ؛ والمشروعات التى لم تتخذ خطوات تنفيذية بعد نحو ٣,٤ مليار بنسبة ٤٧,٢ ٪^(١) .

(١) الأهرام الاقتصادى ، دراسة تحليلية لمشروعات الانفتاح ، د. سيد البواب ١٩٨٥/٣/٤

أما عن الموقف التنفيذي الفعلي ، فيلاحظ أن مشروعات البنوك ، والشركات الاستثمارية ، قد استحوذت وحدها على نحو ٥٦٤ مليون جنيه من الانفاق الاستثماري للمشروعات الموافق عليها ، والتي بدأت الانتاج حتى نهاية النصف الاول من ١٩٨١ ، أى بنسبة ٤٥,٢ ٪ من ذلك الانفاق ، ونسبة ٤٦,٦ ٪ من مجموع الانفاق الاستثماري الموافق عليه من الهيئة لهذين النشاطين ^(١) .

كذلك يلاحظ أن مشروعات السياحة ، والفنادق تحت التنفيذ تبلغ قيمتها نحو ٢٤٧,١ مليون جنيه ، أى نحو ٥٥,٦ ٪ من مجموع الانفاق الاستثماري الموافق عليه من الهيئة لهذا النشاط ، وما يقال عن السياحة ، يقال أيضا عن مشروعات الاسكان ، وبذا تكون مشروعات السياحة والاسكان أيضا قد استحوذت على معظم استثمارات المشاريع ^(٢) .

فى دراسة لتحليل الأنشطة الاقتصادية لمشروعات الانفتاح أشارت الدراسة الى ما يلى ^(٣) :

١- مثلت فروع النشاط الخدمية المجال الأكثر اريادا لرؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة ، حيث تمحورت تلك الأنشطة حول الفنادق ، والسياحة ، والخدمات المصرفية ، والبنكية ، وشركات استثمار الأموال ، ومشروعات الاسكان .

٢- استمر التفوق النسبى للأنشطة الخدمية حتى عام ١٩٧٧ وبدأ

(١) ، (٢) الأهرام الاقتصادى ، نفس العدد السابق .

(٣) سامية سميد من يملك مصر ، مرجع مذكور ، ص ١٩٣ .

انخفاض نسبي ملحوظ ابتداء من عام ١٩٧٨ ، إلا أن هذا الانخفاض لايعنى التوجه الى الأنشطة السلعية ، بقدر ما كان توزيعا ، وتفتينا للمشروعات على فروع النشاط المختلفة (الزراعة ، الصناعة ، الاسكان ، التشييد ، الأمن الغذائي) .

٣- اما فيما يتعلق بمجال الاستثمار فى النشاط الزراعى ، فقد كان نصيب هذا القطاع من اجمالى مشروعات الشركات المساهمة ٥١ مشروعا بنسبة ٢٩,٦ ٪ ، وكان نصيبه ١٤٨ مليون جنية من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة بنسبة ٧,٤ ٪ ، وتعكس هذه النسب مدى ضآلة الاستثمارات الزراعية ^(١) ** .

وتشير الدراسة أيضا الى أن معظم الأنشطة الزراعية قد تركزت فى مجال الأمن الغذائى ، وهى الشركات التى تمارس أنشطة ترتبط بالاستهلاك ، مثل انتاج الدواجن والبيض ، وتربية الماشية ، وتسمين العجول ، وصناعة الالبان .

وإذا كان ماسبق يمثل الموقف الفعلى للمشروعات التى تمت طبقا لقانون الاستثمار فماذا كان المشاركة الفعلية لحجم الرأس مال الخارجى فى هذه المشروعات ؟

يكشف تحديد مصادر ملكية الاستثمارات فى مشروعات الانفتاح المناهضة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، عن مدى المساهمة

(١) ** النسبة الواردة بهذه الدراسة تتعلق بالعينة الخاصة بها ، ولهى أجريت على بعض شركات الاستثمار .

الواضحة للرأسمالية المحلية وليس للرأسمالية العالمية ، والعربية كما كان متوقعا تلك المساهمة التي تفسر الوزن النسبي الكبير ، والمتزايد للاستثمارات فى مشروعات الانفتاح بالقياس الى الاستثمار الاجنبى ^(١) .

فبالنسبة لتوزيع أموال المشروعات التي بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨١ ، وجد أن مساهمة رأس المال المصرى تصل الى ٢٦٧٪ أي الثلثين ، ومساهمة رأس المال العربى تصل الى ٢١٧٪ ، أما رأس المال الأوروبى فقد وصل الى ٨٨٪ ، بينما لم يتجاوز نصيب رأس المال الأمريكى ٤٪ ، وتتركز معظم هذه المساهمات فى المشروعات الاستهلاكية بصفة عامة ، كذلك لوحظ أن نسبة ما يملكه رأس المال الاجنبى من اجمالى رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها أخذت تتراجع من ٢٦٦,٥٪ حتى آخر عام ١٩٧٩ الى ٢٥,٥٪ حتى آخر عام ١٩٨١ ، الى ٢١٢,٦٪ عام ١٩٨٣ ، ومن ثم يمكن القول أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، هو قانون لاستثمار مال المصريين بصفة خاصة ^(٢) .

ويبلل على هذا الموقف بأن فكرة الاستثمار كما هدف اليها القانون لم تؤدي الغرض منها ، ويرجع ذلك الى أن رأس المال العالمى يفضل استثماراته فى شكل قروض ، لما توفره من ضمانات لاستردادها ، وأيضا بما تمثله من قيود على الدولة المقترضة لصالح الدولة المقرضة .

أما عن فرص العمالة التي توفرها مشروعات الاستثمار ، فطبقا لبيانات

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، مرجع مذكور ، ص ١٨٠ .

(٢) مجلة مصر المعاصرة ، تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، د. سيد عيد المولى ، ابريل ١٩٨٥ ، القاهرة ص ١٠٨ .

الهيئة العامة للاستثمار ، بلغ فرص العمالة المقدرة فى المشروعات الموافق عليها حتى نهاية يونيو ١٩٨١ نحو ١٤٧,١ ألف عامل ، بينما تشير الاحصاءات الى أن العمالة المباشرة المصرية التى تحققت فى المشروعات التى بدأت الانتاج ، بلغت نحو ٣١,٨ ألف عامل فى أواخر يونيو ١٩٨١ ، ويرجع هذا الانخفاض الى أن نسبة كبيرة من المشروعات حتى نهاية يونيو ١٩٨١ قد استخدمت عددا محدودا من العاملين ، وتشير بيانات الجهاز المركزى للمحاسبات الى أن من بين ٢,٤ مشروعا أمكن حصرها ، أن ١٠٢ مشروعا قد استخدم كل منها ٥٩ عاملا فأقل ، وأن ٦٤ مشروعا قد استخدم كل منها ١٩٩ عاملا فأقل ، بينما لايزيد عدد المشروعات التى استخدم كل منها ٢٠٠ عاملا أكثر على ٣٨ مشروعا ، وذلك عن عام ١٩٨٠^(١) .

ثانيا : بالنسبة للمصورة الثانية للاستثمار (القروض) :

كما تستخدم الاستثمارات كوسيلة أساسية لاعادة تشكيل الاقتصاد الوطنى لصالح الرأسمالية العالمية ، كما اتضح من دراستنا لقضية الاستثمار ، فان القروض أيضا تلعب نفس الدور ، بل أن اختطار القروض يترتب عليها التبعية المطلقة للدولة المقرضة ، بما يعنى فقدان استقلال الدولة المقترضة .

(١) الاهرام الاقتصادى ، ماذا فعل الانفتاح بالانتاج الصناعى ١٩٨٨/١٠/٨ .

ماذا ترتب على سياسة الاقتراض التى هدف اليها قانون
الاستثمار ؟

كما كشف التحليل الخاص بفكرة الاستثمار عن خرافة هذه الفكرة
بالنسبة لدولة نامية ، كذلك سوف يكشف التحليل أيضا ، عن مدى فداحة
التمن الاجماعى للقروض ، وبذلك تكون الأهداف التى وضعها القانون
من حيث أهمية المال المستثمر، سواء فى شكل اقامة مشروعات ، أو
فى شكل قروض ، فكرة واهية ، ولا تؤدى الا الى مزيد من التبعية
للرأسمالية العالمية ، وتؤدى ايضا الى ارتباط الاقتصاد المصرى بالاحتكارات
العالمية .

يوضح الجدول التالى مكل الدائتين للاقتصاد المصرى
طبقا للموقف حتى ١٩٨١/٦/٣٠ ، وذلك فى الفترة من
١٩٧٠ حتى ١٩٨١ ، وهى الفترة التى تم فيها تطبيق قانون
الاستثمار^(١) :

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، مرجع مذكور ، ص ١٦٠ .

هيكـل الدينـين للاقتصاد المـصرى فى الفـترة من ١٩٧٠ - ١٩٨١

الدولة أو الجهة	الديون المستحقة	النصيب النسبى
الولايات المتحدة	٦٥٠٢,٩	٣٥,٩
دول غرب أوروبا وآسيا واليابان	٣٧٤٩,٨	٢٠,٧
دول أوروبا الشرقية	٢٤٣٥,٣	١٣,٤
المنظمات الدولية ومفقات التمويل	٢٥٢٩,٧	١٤,٠
الدول العربية	٤٣٧,٦	٢,٥
	١٨٠٨٦,٨	١٠٠

يتضح من الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية ، هى أعلى الدول المقرضة ، اذ تبلغ نسبتها ٢٣٥,٤ عام ١٩٨١ يليها دول غرب أوروبا الغربية واليابان التى تبلغ نسبتها ٢٢٠,٧ ، وهذه الحقيقة تعكس أن الدول المقرضة هى دول رأسمالية ، فى الأساس الأول ، وكما هو معروف أن الاقتراض من دولة رأسمالية يهدف أساسا الى تحقيق ربح من خلال الشروط المصاحبة للقروض .

أما عن توظيفات هذه القروض ، أى المجالات التى تنفق فيها هذه القروض ، فتكشف هى الأخرى عن الدور الذى تلعبه هذه القروض فى

الاعباء التى يتحملها الاقتصاد المصرى ^(١) .

فلقد اتضح أن مشروعات البنية الأساسية احتلت الأولوية فى قروض مختلف الجهات المقرضة ، فقد بلغت اجمالى قروض المشروعات حوالى ٦٠ ٪ ، وكانت نسبة الصناعة حوالى ٣٣ ٪ ، والزراعة ٨ ٪ ، ومعروف أن القروض الخارجية تهدف الى توفير المكون الاجنبى ، وتوفير المكون الاجنبى يقتضى تخصيص الموارد المحلية المتاحة ، وهذا يعنى أنه كلما زاد اعتماد الاقتصاد المصرى على القروض الأجنبية ، كلما زادت قدرة المقرضين على تحديد البرنامج الاستثمارى بما يتفق واستراتيجيتهم ^(٢) .

وبهنا أن نبين الدود الذى تلعبه القروض سواء من ناحية حجمها ، أو من ناحية توظيفها فى المجالات المختلفة فى تأثير هذه القروض على الأعباء التى يتحملها الاقتصاد المصرى ، وبالتحديد تأثيرها على الطبقات الفقيرة ، ولنضرب بذلك مثلاً بالقروض التى تأتى من الولايات المتحدة الامريكية بالذات ، لما تنص عليه قروض هذه الدولة من شروط مجففة .

فى تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات عن مديونية مصر حتى ١٩٨٩/٦/٣٠ يقول التقرير : ان السياسات التى تتبعها الدول المقرضة هى

(١) انظر د. فؤاد مرسى هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع مذكور .

انظر أيضاً د. محمد دويدار ، الاتجاه الرسمى للاقتصاد المصرى ، مرجع مذكور .

(٢) عادل خادم ، اشرار المرجع . ابريل ١٩٨٨ .

يذكر دويدار أن مشروعات البنية الأساسية تقتصر على تحسين طرق المواصلات والنقل وتطوير قناة السويس والموانئ والطرق والكبارى ، وهى المشروعات التى تسهل شبكة اتصالات بالنسبة للنمو الرأسمالى .

التي تؤثر على سداد الديون المستحقة ، وهذا هو السبب في تضاعف نسبة الديون المفروضة على مصر ، ويتضح هذا الشرط أكثر بالنسبة للقروض الامريكية اذ تنص على عدد من الشروط منها^(١) .

١- ضرورة استخدام الأموال المقرضة ، أو الممنوحة في تمويل شراء سلع وخدمات يكون مصدرها الولايات المتحدة ، وهي عادة أغلى ثمنًا من أوروبا .

٢- أن يتم شحن السلع والمهمات من ميناء امريكى ، وعلى سفن امريكية ، وهنا يشير التقرير الى أن اسعار الشحن على سفن امريكية تصل الى أربعة امثال اسعار الشحن الدولية .

٣- يتعين التعاقد مع أحد بيوت الخبرة الامريكية لتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة لتنفيذ المشروعات الممولة بالقروض ، وعادة ما ترتفع تكلفة هذه الخدمات .

٤- من الضروري أن يحصل الجانب المصرى على موافقة الجانب الامريكى على خطط ، وبرامج المشروعات ، وعلى مواصفات السلع التي يطرح توريدها للمناقصات ، كما أنه من حق الجانب الامريكى ، دراسة العطاءات الواردة فنيا ، وماليا ، واصدار الموافقة عليها قبل البت فيها .

هذه النقاط الأربعة السابقة ، توضح الى أى حد مدى القيود التي تفرض

(١) جريدة الامالى المصرية ١٩٨٩/٦/١٩ ، تحقيق عن سياسات القروض الامريكية في مرحلة الانفتاح .

على القروض بالنسبة لأي دولة ، وبالتالي فإن هذه القروض لا تؤدي الى مزيد من التنمية ، بقدر ما تؤدي الى مزيد من التبعية .

نضيف الى ذلك أن سياسة القروض بشكل عام تجعل الدولة المقترضة تتعرض لشروط المؤسسات الدولية ، أولها قبول سياسات تضر بالاقتصاد القومي ، مثل تخفيض العملة ، والغاء الدعم ، وزيادة الاسعار ، ولاشك أن هذه السياسات تنعكس آثارها على الطبقات الفقيرة ، وهذا مايسمى بالتكلفة الاجتماعية للقروض والتي تتمثل في المضمون السياسي لها ^(١) .

نضيف الى ذلك أن هذه القروض غالبا ما يكون المستفيد منها طبقات اجتماعية معينة ترتبط مصالحها باستثمار هذه القروض ، وطبقا لذلك لا تحاول هذه الطبقات أن تبذل جهدا في سبيل اصلاح الاقتصاد الوطني ، وغالبا ما تكون هي الطبقات الرأسمالية المحلية المرتبطة بالرأسمالية العالمية .

٤- الآثار الاجتماعية المترتبة على فكرة الاستثمار كما جاءت بالقانون :

أشارت الدراسة الى أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، قد نصت موادها على قضية اساسية ، هي تشجيع الاستثمار من جانب الرأسمالية العالمية ، والمحلية في جميع المجالات ، من أجل تحقيق أهداف التنمية ، وأوضحت أيضا أن الصورة التكميلية للاستثمار من جانب الرأسمالية عادة ما تأتي من خلال مشروعات تقام داخل البلد الذي يهدف الى الاستثمار ، أو قروض

(١) د. محيما زيتون ، النمر الاقتصادي ونمطه كتاب الانفتاح الاقتصادي الجذور والحصاد ، والمستقبل ، د. جودة عبد الخالق ، ص ١٣٠ ، مرجع مذكور .

تمنح له بهدف استثمارها .

اتضح من خلال التحليل أن قضية الاستثمار كما روج لها لم تكن سوى محاولة فرض وضع قانونى يمكن من خلاله أن تمارس الرأسمالية العالمية نشاطها ، أى محاولة خلق الاطار القانونى اللازم للنمو الرأسمالى .

واستطاعت الباحثة من خلال تحليلها للمشروعات التى أقيمت ، وأيضا من خلال تحليلها لطبيعة القروض ، وتوجهاتها فى المجالات المختلفة ، أن الاستثمارات لم تؤدى الى الهدف الذى روج لها ، وهو تحقيق الرخاء ، بل إن ما تحقق هو مزيد من التضخم ، والكساد ، وإذا كانت هذه الآثار جانبيا من الحقيقة ، فان الجانب الآخر لا يكتمل الا بتناول الآثار الاجتماعية لقضية استثمار رأس المال العالمى داخل دولة نامية ، تربط هذه الآثار بقضية العائد الاجتماعى للإستثمار من حيث توجيهه الى مجالات بعيدة عن المجالات الانتاجية ، مما يؤثر فى مستقبل تطوير المجتمع اقتصاديا ، واجتماعيا ، فضلا عن أن هذه العلاقة تعنى مزيدا من استمرار التبعية بالنسبة للدولة التى تقبل رؤوس الأموال من أجل الاستثمار .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن سيادة نمط تشجيع الاستثمار فى حد ذاته يؤدى بالتأكيد على التأثير على نسق القسم فى المجتمع ، تلك القيم التى تعلى من قيمة الملكية الخاصة ، والريح السريع ، وتأثير ذلك كله على ظهور طبقات اجتماعية تستفيد من هذه الاوضاع ، وفى مقدمتها الطبقات

الطفيلية^(١١) ، وبذلك يتهيأ المناخ لجو قيمي لا يساعد على التطوير ، والتقدم ، بقدر ما يساعد على التبعية والتخلف ، ولعل ظهور الطبقات الطفيلية فى فترة الانفتاح ، وتساعد دورها الاجتماعى أوضح دليل على هذا .

١- انظر عبد الله أمام ، قضية عصمت السادات ، محاكمة عصر ، مطبوعات روز اليوسف القاهرة ١٩٨٦ ، حتى ١٥٢ ، وفى هذا الكتاب يحاول الكاتب أن يحلل السلوك ، والقيم التى انتشرت فى فترة الانفتاح والتى من أهمها انتشار السلوك الطفيلى ، والقيم الخفية مثل الوساطة والرشوة ، والرغبة فى الكسب السريع بأى ثمن .

ثانيا : المجالات التى يمكن أن يساهم فيها رأس المال المستثمر وأثر ذلك فى تحقيق التحول من الاقتصاد الانتاجى المستقل الى الاقتصاد الربعى التابع :

نتناول الآن الآلية الثانية من آليات الاندماج مع الرأس المال العالمى من خلال المجالات التى يمكن أن يساهم فيها هذا الرأسمال ، وبذلك تتحقق الخطوة الثانية من خطوات وضع الاطار القانونى لإزالة احتكار الدولة لاقتصادها ، وبالذات فى المجالات الاساسية له ، وكيف ساهمت هذه المجالات التى ارتادها الرأسمال العالمى فى تحقيق الطابع الربعى للاقتصاد المصرى .

(١١) انظر عبد الله أمام ، قضية عصمت السادات ، محاكمة عصر ، مطبوعات روز اليوسف القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٥٢ ، وبين هذا الكتاب محاولة الكاتب أن يحلل السلوك ، والقيم التى انتشرت فى فترة الانفتاح والتى من أهمها انتشار السلوك الطفيلى ، القيم الخفية مثل الوساطة والرشوة والرغبة فى الكسب السريع بأى ثمن .

حددت المادة الثانية من القانون المجالات التي يمكن أن يساهم فيها رأس المال الاجنبي والعربي بالاستثمار ، إن مناقشة هذه المادة يتطلب :

أولاً : التعرف على المجالات الاساسية التي يساهم فيها رأس المال .

ثانياً : التعرف على تأثير الاجماعي لدخول الاستثمار هذه المجالات .

فيما يتعلق بالمجالات حددت المادة الثالثة المجالات التي يمكن أن يستثمر فيها رأس المال العربي والاجنبي في المجالات الاتية :

١- التصنيع ، والتعدين ، والطاقة ، والسياحة ، والنقل ، وغيرها من المجالات .

٢- استصلاح الاراضى البور الصحراوية ، واستزراعها ، وتنمية الانتاج الحيواني ، والثروة الحيوانية .

٣- الاسكان ومشروعات الامتداد العمراني .

٤- شركات الاستثمار التي تهدف الى توظيف الاموال في المجالات التي حددها القانون .

٥- بنوك الاستثمار ، وبنوك الاعمال ، وشركات اعادة التأمين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة .

٦- البنوك التي تقوم بالعملة المحلية ، متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأس المال ، بحيث لا تقل نسبته في جميع الاحوال عن ٥١٪ ، وكذلك المشروعات التي تحتاج الى خيرة فنية متقدمة ، أو الى

الاستفادة من براءات الاختراع ، أو علامات تجارية ذات شهرة .

٧- وتمنح أولوية خاصة الى المشروعات التي تهدف الى التصدير ، أو تنشيط السياحة التي تؤدي الى خفض الحاجة الى استيراد السلع الاساسية ، وكذلك المشروعات التي تحتاج الى خبرات فية متقدمة ، أو الى الاستفادة من براءات الاختراع ، أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة .

من النظرة المتفحصة لهذه المادة ، نجد أنها قد أشارت الى دخول استثمار رأس المال الاجنبى ، أو العربى فى جميع المجالات التي تمس أسس وأعمدة الهياكل الاقتصادية فى المجتمع ، مثل الصناعة والزراعة واستصلاح الاراضى ، والاسكان ، بل ومجالات النقد أيضا ، ليس هذا فحسب ، بل أن القانون قد أشار الى عباره وغير ذلك من مجالات ، وهكذا لم يبق أى مجال لم يسمح القانون بالدخول فيه ، باستثناء بعض المجالات مثل الصناعات الثقيلة ، والصناعات الحربية أو التكنولوجية ، وهذه المجالات بحكم كونها ترتبط بالتطور الاقتصادى لأى مجتمع وتخضع لسياسات معينة ، فضلا عن أنها ليست من المجالات التي تعود بالربح على أى مستثمر ، فتكون النتيجة الطبيعية هى عدم الاقتراب منها ، هذا علاوة على أن تطوير هذه المجالات يمكن أن يؤدي الى احداث تغييرات لاترغبها الرأسمالية العالمية من حيث تحقيقها لدرجة من تقدم المجتمع ومع ذلك فان القانون قد أباح ذلك صراحة بعبارة وغير ذلك من المجالات .

ومع ذلك فلم يثبت من خلال دراسة المجالات التي ساهم فيها رأس المال الاجنبى ، أن ارتاد هذه المجالات ، أو حتى افاد المجالات التي اسهم فى

الدخول فيها بتطويرها ، أو تحقيق تقدم بالنسبة لها . كيف ؟

إن القانون يبيح للمستثمر الانفراد الكامل بالعمل داخل هذه المجالات ، وطالما أن المستثمر دائماً ، ورأس المال بصفة خاصة يكون هدفه الربح ، بل والربح السريع ، فإن معنى ذلك أن توضع كافة الهياكل الاقتصادية للمجتمع وفقاً لهواء رأس المال ، ورغبات المستثمر .

وعلى الجانب الآخر ، فإن خضوع هذه المجالات السابقة لارادة المستثمرين يعنى أيضاً فقدان التخطيط داخل هذه المجالات من أجل التنمية ، ويستتبع ذلك أن حق الدولة فى اتخاذ قرار بشأن التخطيط لها يسقط تبعاً ، ويخضع لإدارة المستثمر .

وعلى المستوى الاجتماعى نجد أن ترك هذه المجالات للمستثمر أيضاً انما يعنى تقديم الحماية القانونية للطبقة الرأسمالية ، فى مواجهة الطبقات الأخرى ، هذا يعنى إبراز قوة اجتماعية يكون فى يدها الثروة تديرها حسبما تشاء ، وفقاً لمصالحها ، ويعنى فى الوقت نفسه اختلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للطبقات التى لايتاح لها ذلك ، لأنه من البدهى ألا يقدم على الاستثمار سوى أصحاب رؤوس الأموال ، والطبقات الرأسمالية .

ملحوظة :

عند مناقشة هذه المادة قال أحد الأعضاء ^(١) :

« أرى أن البنود الواردة فى المادة الثالثة ، والتى تحدد مجالات الاستثمار ،

(١) انظر المناقشات الخاصة بالقانون فى مقرر الاجتماع الاول للجنة المشتركة لمناقشة قانون الاستثمار ، ٢١ مايو ١٩٧٤ ، مناقشات المادة الثالثة ، مرجع مذكور .

لا تخرج فى مجموعها عن الخطة اطلاقا ، ألا تعتبر هذه البنود رسما لخطة المشروعات التى ترد فى القوائم التى تملها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء ، وأضاف لماذا التخوف وقد نصت المادة على أن تكون هذه المجالات فى اطار الخطة ، وفى هذا تحديد لمجال الاستثمار ، وللمجلس حق المراقبة .

تعليق :

هاتان العبارتان تعبر عن طريقة المناقشة للمادة فبالرغم من أن هذه المادة تمس أنشط ما جاء من مواد فى القانون ، من حيث تخليدها للمجالات التى يسمح فيها بالاستثمار ، وبالذات فى مجالين لم يهدف الاقتصاد المصرى دخول الأفراد فيها ، وهما مجال انشاء البنوك الخاصة ، وشركات توظيف الأموال ، إلا أن المناقشة قد اتسمت بطريقة من الاستسهال ، وحسن ادراك للعواقب التى يمكن أن نلم بالاقتصاد المصرى ، وهذا وإن دل على شيء فانما يدل على جملة التسهيلات التى وضعت للطبقة الرأسمالية من خلال القانون ، ابتداء من وضعه وانتهاء باقراره .

ولكن نستطيع أن نقرب الى ذهن القارىء ماسبق من حقائق واقعية ، من خلال التركيز على بعض المجالات التى ساهم فيها رأس المال الاجنبى بالاستثمار ، فالتا سوف نركز على بعض هذه المجالات ، وبالذات المجالات ذات الطبيعة الخاصة بالنظام الاقتصادى ، لئلا الى أى حد اسهمت هذه المادة فى تحقيق أهداف القانون ، بما قد يفيد فى تحليل مضمون القانون وأثاره الاجتماعية وقد تركزت هذه المجالات فى :

١- مجال الاسكان .

٢- شركات الاستثمار التى تهدف الى توظيف الأموال .

٣- بنوك الاستثمار ، وبنوك الاعمال ، التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة الحرة .

١- مجال الإسكان :

تعتبر قضية الاسكان من القضايا ذات الاهتمام الخاص بالنسبة لأى مجتمع ، وذلك لارتباطها بالقطاع العريض منه ، وبالذات الطبقات الشعبية ، لذلك فقد نص القانون صراحة على أن الحكمة فى الأصل^(١) أن تكون الثروة العقارية فى اطار الملكية العامة الوطنية . وكون القانون يسمح لأى فرد مهما كانت هويته بملكية العقارات والاستثمار فيها ، فهذا يخل صراحة بمبدأ السيادة ، ولذا : يمكن انه يقود فى الأمد البعيد الى أن تصبح معظم العقارات مملوكة لغير أفراد الشعب .

ومع ذلك فقد كان اباحة المجال أمام الاستثمار فى الاسكان من اخطر ما قدمه القانون للطبقات الطفيلية والرأسمالية . فلقد كان هذا المجال من أكثر المجالات جذبا لهذه الطبقات نظرا لما يدره من عائد سريع ، ومرهق ، ولقد احتل هذا النشاط مركزا عاليا بعد قطاع الخدمات والتجارة^(٢) وهذا يدل على مدى استجابة الطبقة واضعة القانون لرغبات المستثمرين ومصلحتهم . والدليل على ذلك أن عند مناقشة هذه المادة لم تبد أى اعتراضات ، عليها ، وقررت دون مناقشة مستفيضة^(٣) .

(١) انظر مناقشات اللجنة المشتركة لمناقشة القانون ، مرجع مذکور ، المادة الثالثة .

(٢) سانية سعيد ، من يملك مصر ، مرجع مذکور .

(٣) ** تميز جد الحوار داخل مجلس الشعب عند مناقشة هذه المادة بالواقعة الصريحة على دعم المستثمر هذا المجال .

علق أحد الأعضاء بالقول « لماذا لا يكون الحق أيضا للأجانب » ؟ ، ولماذا المفاضلة من المستثمر العربى والاجنبى .

ولقد أدى الاهتمام بتذليل كافة العقبات أمام الاستثمار فى مجال الإسكان ، أن صدرت قوانين جديدة فى مجال الاسكان ، وأهمها قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، وهى العلاقة التى حددتها قوانين الاسكان السابقة ، والتى كانت تمثل قيود أمام الاستثمار فى مجال الاسكان ، فلقد صدر قانون جديد لتنظيم هذه العلاقة ، اطلقت فيه يد المالك فى تحديد الايجار كيفما يشاء ، مما أدى الى انتشار ظاهرة التملك ، ولقد ترتب على هذه السياسة أيضا من قبل الدولة ، فتح المجال أمام المقاولين الذين راحو يبحثون عن الربح بأى ثمن ، وراح آخرون يبنون العمارات التى تنهار بمجرد الانتهاء منها ، أو قبل أن تغطاها قدم ، هذا فضلا عن أن هذا النشاط كان يفتت خصبة لظهور طبقة الطفيلين^(١) من المقاولين ، وأصحاب شركات تقسيم الأراضى ، الذين حصلوا على أرباح خيالية من الاستثمار فى هذا المجال .

لكن ماهو التأثير الاجتماعى لهذه السياسة :

الواقع أن تأثير مشكلة الاسكان من الناحية الاجتماعية قد يفوق تأثيره من الناحية الاقتصادية^(٢) ، وذلك أن هذه المشكلة تسمى بالدرجة الأولى أمن ، وأمان المواطن ، والمجتمع ، ولقد كان نتيجة تفاقم المشكلة أن زادت نسبة

(١) انظر محمود عبد الفضيل ، مفهوم الطفيلية فى ظل الانفتاح ، مجلة الطفلية مرجع مذكور .

(٢) انظر د . سميا زيتون ، الانفتاح ومشكلة الاسكان ، فى كتاب جودة عبد الخالق ، الانفتاح الاقتصادى ، الجذور والصداد والمستقبل ، مرجع مذكور .

الأفراد الذين يسكنون القبور ، وارتفعت نسبة العائلات الذين يسكنون بالمشاركة ، ولاشك أن لهذين الأمرين أثارا على انتشار سلوكيات اجتماعية ، وقيمة تحض على الرذيلة ، والفساد ولعل جملة الحوادث التي بدأت تظهر ويعنى منها المجتمع ، لهى أقوى دليل على تفاقم آثار المشكلة ، وأبرز مظاهر هذه المشكلة هى انحراف الشباب الى الادمان والتطرف الدينى وتبرز آثار المشكلة بصورة أوضح حينما تتداعى سلباتها على قطاع الشباب الذى هو ثروة المجتمع ، إن كل المظاهر العدوانية لدى الشباب ما هى الا نتاج لرغبات لديه حرم منها ، أو له حق فى الزواج ، وحقه فى ايجاد مأوى . هذا هو الاستثمار فى مجال الإسكان ، وهذه هى نتائجه ، فى تقرير لوزارة الاسكان كان عدد الوحدات السكنية المنشأة حتى نهاية ١٩٧٧ هى ١٥٧ ألف وحدة أسكان فاخر ^(١) ، فى الوقت الذى يعيش فيه أكثر من ٢ مليون مواطن فى القبور والعش .

ماذا نستنتج من ذلك ، نستنتج أنه حتى فى المجالات التى حددها القانون للإستثمار كانت هى فى حد ذاتها من المجالات المولدة للدخول الربحية ، أى

** تكملة : رد حضر آخر « إن تملك العرب والأجانب للمقارن جاز ولائده عليه ويحدث عضو ثالث وقال « لا يمكن أن نضع عراقيل أمام أى نوع من الإستثمار فى مصر وسأعمل عضو آخر هل يستطيع العربى أن يشتري شقة تملك ؟ فرد عليه بعض الأعضاء « اذا حول ثمنها بالعملة الحرة يستطيع أن يشتريها بالطبع ، فضلا عن أنه سيستفيد بالزايما الأخرى لقانون من عدم التأميم وفرض الحراسة « وانصرا على رئيس الجلسة على هذه المناقشة المقترضة بقوله

احفظ الان أن هذه المادة قد نوقشت بما فيه الكفاية ، فهل توافقون حضراتكم ، موافقة ، وانتهت مناقشة المادة .

(١) الامرام الاقتصادية ٨ / ٩ / ١٩٨٨ .

الدخول التي لا تنتج عن فائض عمل حقيقى ومنتج .
وبذا تكون قد أكدنا فرضية أخرى على طريق التحول الى الاقتصاد
الرئى .

٢- شركات الاستثمار التي تهدف الى توظيف الأموال :

ينص البند الرابع من المادة الثالثة لقانون الاستثمار ، على أن يكون من
المجالات التي يستثمر فيها رأس المال ، قيام شركات لتوظيف الأموال فى
المجالات المنصوص عليها فى القانون .

لم يكن اضافة هذا البند الى مجالات الاستثمار سوى تعبير حقيقى عن
توجهات سياسة محددة بضرورة ازالة العوائق امام حركة رؤوس الأموال ، هذا
الهدف الواض من جانب الرأسمالية الراغبة فى النمو ، والانطلاق قد
انعكس فى صياغة بنود القانون ، فيما يتعلق باناحة الفرصة أمام الافراد
لتكوين شركات لاستثمار الأموال .

التقت هذه الاهداف مع جملة من العوامل ، دفعت الى الأخذ بها
بالاستثمار فى هذا المجال ، لربط بعض هذه العوامل بسياق المرحلة ككل
من حيث كونه سياقاً منسجماً على الأنشطة الاستثمارية ، والطفيلية ، وارتبط
بعضها الآخر بالاستجابة لمطالب شرائح اجتماعية من ^(١) الطبقة الرأسمالية ،
ولم يقتصر الأمر على هذه الشرائح فقط بل أيضاً الشرائح الاجتماعية التي
تجمع لديها فائضاً من مدخرات الخارج نتيجة للهجرة ^(٢) .

(١) (٢) انظر مقالة د. فؤاد مرسى بجملة الأعمال المصرية ١٩٨٨/٦/١١ .

- انظر أيضاً بنس الجملة مقالة : د. ابراهيم العيسوى ، مخط على قانون توظيف الأموال .

ولكى ندل على الدور الذى لعبته هذه الشركات من خلال القانون ،
ونرى الى حد عمد القانون الى التحول التدريجى للنظام الاقتصادى المصرى
الى نظام يكون فى خدمة الرأسمالية الطفيلية ، والتابعة ، والى أى حد عيبد
القانون أيضا الى ازالة العقبات أمام النمو الرأسمالى من خلال تخلى الدولة
عن سيطرتها على الانشطة الاستثمارية فى مجال النقد ، وليفتح الطريق أمام
هذا النمو فى طريق التبعية ، يجب أن نتناول بعض النقاط التى يمكن
أن تسهم فى فهمنا للدور الذى لعبه القانون فى هذا المجال ، هذه
النقاط هى :

أ- من هم أصحاب شركات توظيف الأموال .

ب - طبيعة نشاطات شركات توظيف الأموال .

ج - التطورات اللاحقة لشركات توظيف الاموال من خلال القانون .

د - دور رجال الدين فى تدعيم نشاط هذه الشركات .

١- من هم أصحاب شركات توظيف الأموال ؟

صدر بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٨٣ تقرير من ادارة مكافحة جرائم الأموال العامة
بوزارة الداخلية بتحليل أسماء كبار تجار وسمسارة النقد الاجنبى بالسوق
السوداء ، وقصلرت القائمة أسماء ثلاثة هم :

أحمد توفيق عبد الفتاح ، أشرف السعد على سعد ، محمود توفيق عبد
الفتاح ^(١) .

(١) الاهرام الاقتصادى ١٤/٨/١٩٨٨ .

ولقد كان هؤلاء الثلاثة هم أصحاب أكبر شركات لتوظيف الاموال فيما بعد ، وهم الافراد الذين مارسوا من خلال ما أناحه القانون من قيام شركات لتوظيف الأموال ، « أى تجار العملة فى السوق السوداء » ولقد ظلت هذه الشركات تتزايد ، وتعمل فى حماية القانون الى ان بلغ عددها (١٦٠) شركة ، الا أن الذى اشتهر منها عدد يعد على اصابع اليد .

فى تقرير سرى مشترك بين هيئة سوق المال ، وجهاز المحاسبات والبنك المركزى يقول التقرير :^(١) .

« يوجد رقم واحد يدخل دائرة اليقين ، ذلك الرقم هو عدد هذه الشركات ، والذى بلغ ١٦٠ شركة ، وان الذى اشتهر منها عدد يعد على اصابع اليد وأيضا من بين هذه الشركات ٤٦ شركة تقبل وذائع الافراد فيها بدون ترخيص ، ٢٢ شركة هرب أصحابها الى الخارج أو توقفوا عن دفع الارباح .

« هناك خمس شركات عملاقة هى الرهان ، والسعد ، الهدى مصر ، الشريف ، بدر للاستثمار ، وأن وذائع المدخرين يقدر بمبالغ تتراوح بين ١٢ - ١٦ مليار جنيه نصفها بالتقدي الاجنبى ، ومعظمها فى الخارج ، وان عدد المودعين يقترب من ثلث مليون مواطن »^(٢) .

تمثل النشاط الاساسى لهذه الشركات فى تجميع أموال المصريين بالداخل ، والخارج ، والمضاربة على الجنيه المصرى ، ولقد لجأت هذه الشركات رغبة منها فى اخفاء حقيقة نشاطها ، أن تمارس انواعا اخرى من

(١) جريدة الاهالى المصرية ، ١٩٨٨/٦/١١ .

(٢) نفس التقرير السابق بنسب الجريدة المذكورة بتاريخ ١٩٨٨/٦/١١ .

النشاطات ، تمثلت فى مشروعات انتاج اللحوم ، والمزارع السمكية ، ومزارع البيض والدواجن ، ومحلات الذهب ، ولقد استغل جانب كبير ^(١) من أموال هذه الشركات فى أنشطة على درجات كبيرة من الخطورة ، سواء بالنسبة لأصحابها ، أو بالنسبة لخطة الدولة الاقتصادية ، وبصفة خاصة سياستها النقدية والائتمانية .

وهكذا كان الواقع الأساسى للقانون فى قيام هذه الشركات هو تسهيل عملية نزح الاقتصاد القومى الى الخارج ليشترك فى الاسواق العالمية ، وليضمن استمرار عملية استنزاف فائض هذا الاقتصاد .

تحدد الاطار القانونى بهذه الشركات من خلال القانون ، الذى وضع نظاما قانونيا ملابما يضمن تنفيذ عملية الاستنزاف بدقة ، ولقد مثل قيان هذه الشركات كما نص عليها قانون الاستثمار أحد مراحل هذه العملية ، وبذلك نكون قد أكدنا على دور القانون فى تغيير الاطار القانونى اللازم لنحو الرأسمالية الطفيلية ، لأنها هى المؤهلة للقيام بهذا الدور بحكم طبيعتها الاستغلالية ، المرتبطة بالرأسمالية العالمية .

ب - طبيعة نشاطات هذه الشركات :

لكى نتعرف على طبيعة نشاطات هذه الشركات سوف نركز على شركة واحدة ، اختبرت من أكبر شركات توظيف الأموال ، وهى شركة

(١) د. أحمد شرف الدين ، الدليل القانونى لشركات توظيف الاموال ، كتاب الاهرام الاقتصادى ١٩٨٩ ، ص ١٣ .

الريان (١) .

تأسست شركة الريان ١٩٨٣ كشركة توصية بسيطة ، ثم أنشئت بعد ذلك شركة الريان للمعاملات المالية كشركة مساهمة مصرية ، ثم دخلت الشركة الأولى فى الثانية ، حيث وصل رأس المال الى ١٠ مليون ثم زيد رأس المال الى ٥٠ مليون جنيه .

• كذلك فان للشركة ٢٤٤ مليون دولار بالخارج ، بالاضافة الى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى ، وايضا الأصول الثابتة ، والتي تقدر بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه وذلك فى ١٩٨٧/١/١ ، وأما عن شركات الريان ونشاطها فهي كالآتى :

شركات الريان للاستثمارات العقارية .

- الريان الوطنية للنقل - الريان لمواد البناء ، الريان الوطنية للمفروشات .

- الريان العربية للمنظفات والارضيات - الريان للمخازن - الريان للتراث .

أما عن البنوك التي كان يتعامل معها الريان فهي :

بنك امريكان اكسبريس وفروعه بنيويورك وفرانكفورت ، وجنيف وكيملك بنك .

(١) جميع التفاصيل حول شركة الريان ثم الحصول عليها من جريدة الامراء المصرية بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٢ ، وذلك فى اعقاب صدور القانون الجديد لتنظيم اعمال هذه الشركات ، ذلك أن قبل صدور القانون الجديد لم يكن من الممكن الحصول على أية بيانات بشأن هذه الشركات .

- بنك جينيف وتشيفر بنك بلندن - وشركة كايكوم بلندن ، وشركة نابير بلندن - وافرغ لندن واى .

- بنك أوف هاتون بنيويورك والراجحي بالسعودية .

- بنك انترست البحرين .

من الواضح أن هذه البنوك التى ذكرت تمثل أكبر مراكز البنوك الاحكارية فى العالم ، وأيضا بالنسبة للشركات فهى أيضا من أكبر الشركات الاحكارية ، والتى تكون مهمتها فى الأساس ، الاستيلاء على عوائد ، وفوائض الدخول فى الدول النامية ، وبذلك اتاح القانون بإنشاء هذه الشركات لتوظيف الأموال مهمة استنزاف الفائض القومى داخليا وخارجيا ، داخليا يتحول كل المواطنين الى وضع مداخراتهم فى هذه الشركات ، نظرا كما تدره من ربح كبير عليهم ، وخارجيا من خلال الامتلاء على الفائض المتولد عن دخول المهاجرين فى الدول العربية .

أما عن حصر ممتلكات الريان من خلال مزاولته لنشاطات توظيف الأموال فكانت كالتالى^(١) :

- مزارع لتربية الأغنام والماشية بطريق اسكندرية الصحراوى .

- مبنى الحسابات بشارع الهرم ، سيارة خاصة .

- ١٢٨ سيارة نيسان .

- دار للتراث - محل للطيور والاسماك .

(١) جريدة الاهرام المصرية بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٢ .

- شركة الريان للمجوهرات ، واللحوم والاسماك .
- شركة الاهرام للتراث .
- مجمع الريان الصناعي ويشمل على مصنع بلاط ، ومصنع طوب .
- شركة الريان للمشروعات ، محطة بنزين بالصجزة ، فرع للمعاملات الاسلامية .
- المطعم الشرقي للريان - محل مضوغات بالاسكندرية ، وهذه الممتلكات هي ماتم حصره من أملاك الريان عقب صدور القانون الجديد لتوظيف الأموال ، أماما أبلغ عنه المواطنون عن ممتلكات الريان فكان يقومه ذلك بكثير فعلى سبيل المثال :-
- مخازن للحبوب بها ٦٩ طنا من الحبوب .
- عدد من العمارات تحت التشطيب .
- فيلا بأبو سلطان ، كمية من الذهب تصل الى ١٠ ك في مصلحة الدفعة .
- ٣٥ سيارة ، أدوات صحية ، ٦ مليون جنيه .
- قطعة أرض مساحتها ١٢ فداناً بالاسماعيلية .
- ٦ ملايين جنيه لدى شركة السعد للأموال .
- قرية سياحية بمنطقة البحيرات المره .
- ٥٦ فداناً بالتوبارة - ٢٣ ك ذهب بمصلحة الدفعة .
- قطعة أرض بشارع سليمان باشا تقدر بواحد وربع مليون جنيه .

- أسهم بـ ١٥ مليون جنيه فى الشركة الوطنية للحديد والصلب .
- ١٤ فدان فى بحيرة قارون فى الفيوم .
- ١٤٠ ألف متر فى العاشر من رمضان - محلات للملابس الجاهزة فى بورسعيد .

- ومن حصاد ماسبق يتضح أن طبيعة هذه الشركات ، قد تركزت فى المجالات الاستهلاكية ، والنشاطات الطفيلية ، والتي تدر ربحا سريعا وتعود بالبخسارة على الاقتصاد القومى ، هذا فضلا عن أن معظم رؤوس الأموال الخاصة بهذه الشركات كانت عادة يحتفظ به فى الخارج ، وفقا لقوانين النقد أيضا التى اباحت للأفراد التحويلات بالعملة الاجنبية ، فلقد استطاعت هذه الشركات أن تستولى على ٧٩٠ من مدخرات العاملين بالخارج وقبعت بها فى الاسواق العالمية حيث توظف فى المضاربة على عملات الذهب والفضة .

ولكى تتضح الصورة أكثر للتعرف على حجم ابداعات الافراد داخل هذه الشركات ، نعرض لبعض هذه الابداعات ^(١) ، ومعظمها قد حول الى الخارج بموجب قوانين الانفتاح ؟ .

- شركة الريان بلغ عدد المودعين ١,٧٥ مليون بلغت ابداعاتهم ١,٧٠٠ مليار جنيه ، ومعظم هذه الابداعات بالخارج .
- سينفاد شركة مصرية سعودية رأس مالها ٦ مليون جنيه حجم الابداعات ٨,١ مليون جنيه عدد المودعين ١٨٠٠ مودع .

(١) جريدة الامم للصحة ٩ / ١١ / ١٩٨٨ .

- الحجاز مصر اجمالى الايداعات بالشركة ٣٥٠ مليون جنيه ، عدد المودعين ٤٠ ألف مودع ، ويبلغ حجم اموالها بالخارج ٤,٣ مليون جنيه .
- الشريف رأس مال ١٠٠ مليون -جنيه ، عدد المودعين ١٥ ألف مودع .
- جـ - التطورات اللاحقة لشركات توظيف الأموال من خلال القانون :

احيانا تلجأ الطبقة الحاكمة الى عمل توازنات فى سياستها ازاء الطبقات الاخرى ، وغالبا ما تكون هذه التوازنات لصالحها ، وتستخدم القانون ايضا كوسيلة لتحقيق أهدافها ، فقد تؤجل تنفيذ بعض القوانين ، أو قد تسرع بتنفيذها ، وهى فى مرحلة التأجيل ، أو الاسراع ، انما تهدف فى الوقت نفسه الى كسب مصالح جديدة لها ، ومؤيدين جددا لسياستها ، وتكون بذلك قد حققت خطوة فى سبيل تدعيم أهدافها .

هذا ما حدث بالنسبة لقضية شركات توظيف الأموال ، ولتطورات اللاحقة بهذه الشركات ، فلقد كان على الحكومة أن تصدر قانونا لتنظيم احوال هذه الشركات منذ سنوات ، وبالتحديد منذ البدء فى تنفيذ قانون الافتتاح ، الا أن الاجراءات التى اتخذت فى هذا المجال كانت صدور قانون واحد ينظم الدعوة للاكتتاب فى هذه الشركات ^(١) وهذا القانون لم ينفذ أيضا ، فقد أعد مشروع هذا القانون ، بل ومشروعات أخرى عديدة ، وكلها تراكمت وتباطأت ، واصطاعت هذه الشركات اختراق بعض الأجهزة

(١) انظر مجلة مصر المعاصرة القانون رقم ٨٩ / ١٩٨٦ ، فى شأن تنظيم الاكتتاب العام فى شركات توظيف الأموال ، يناير ، ابريل ١٩٨٧ ، ص ١٥٩ .

الحكومية ، وكان مشروع القانون قبل أن يصل الى يد المسؤولين ، يوجد لدى الشركات ، وحيث كانت تدرسه ، وتبحث من أين تحطمه ^(١) ، الا أنها استطاعت أن تصدر قانونا بعد هذه السنوات الست ، حينما شعرت بأيد نشاط هذه الشركات يهدد مصالحها ، وهكذا بدا أن للطبقة الحاكمة سياستان ازاء تقييد توظيف الأموال ، السياسة الاولى وهي التدعيم والمساندة لهذه الشركات ، بدليل حرص الحكومة منذ البداية على تهئية المناخ لقيام هذه الشركات ، سواء من خلال الصحافة ، ووسائل الاعلام بصفة عامة ، أو الاتصال بالمسؤولين في الدولة .

ولقد كان كبار المساهمين في هذه الشركات هم كبار المسؤولين في الوزارات ، والمراكز القيادية ، والدليل على ذلك استغلال وسائل الاعلام بأكملها في الاعلان عن هذه الشركات ، هذا فضلا عن سيطرة هذه الشركات على أقلام لبعض كبار الصحفيين للدعاية بهذه الشركات بما دعا الرئيس حسني مبارك في أحد احاديثه للصحفيين قوله « أننى أشم رائحة أموال هذه الشركات من خلال بعض الأعمدة الصحفية » .

كذلك حاولت هذه الشركات استمالة الوزراء ، والمسؤولين من خلال ما اسمته بكشوف « البركة » تلك الكشوف التي كانت بمثابة رشوة لهؤلاء الكبار ^(٢) .

(١) الاهرام الاقتصادى ، ١٩٨٨/١١/١٤ .

(٢) ** ما أن اعطيت تحقيقات المدعى الاشتراكى عن اتاحتها للأسماء الواردة بكشوف البركة ، وكشفها للمسؤولين الذين يتقاضون مبالغ من هذه الشركات ، الا واصبر الكاتب العلم قرار بمنع النشر .

فى تقرير مرفوع للقيادة السياسية عن شركات توظيف الأموال تضمن التقرير الإشارة الى مشاركة عدد من كبار المسئولين فى الدولة ، بأموالهم فى اعمال هذه الشركات ، وتقدر هذه الايداعات بـ ١٢٠ مليون دولار ، متركرة فى شركة الريان ، والسعد ، والشريف ، بدر ، وأكد التقرير أن المشاركة أوجدت تداخلا فى المصالح بين المسئولين ، وشركات توظيف الأموال ، كما ترتب عليها تقديم خدمات متبادلة بين الطرفين ، قدر التقرير أيضا عدد المشاركين بـ ٢٥٠ مسغولا ، بين وزير ، محافظ ، ورئيس هيئة ، أو مؤسسية وأوضى بضرورة سحب أموالهم من هذه الشركات لفض الاشتباك بين الجهاز التنفيذى وبينهم ، حتى يتسنى اتخاذ القرار الصحيح إزالتها^(١) .

- ولم تكشف التحقيقات فقط عما سعى بكشوف « البركة » ولكن كشف أيضا عما سعى بالعمليات السرية فى شركات توظيف الأموال والتي نذكر منها :^(٢) .

١- سعى نائب رئيس وزراء سابق لاقتناع البنك المركزى بالموافقة على شراء أحد البنوك لشركة الريان .

٢- نجاح نفس الشركة فى اغتصاب قطعة أرض من أراضي الاوقاف وقطع عديدة من الأراضي ، ونجاحها أيضا فى الاستيلاء على ٨٠٠ فدان فى أراضي الدولة بمساعدة المسئولين .

(١) جريدة الاهالى المصرية ، ١٩٨٨/١٠/٣٠ .

(٢) مجلة روز اليوسف ، ١٩٨٨/١٠/٢٨ ، العمليات السرية فى توظيف الأموال .

٣- حصول هذه الشركة على مساحة أرض شاسعة تبلغ ٨٠٠ الف متر في طريق اسكندرية من محافظة البحيرة ، ومزرعة ، ومصنعا للاعلاف ، وتبين فيما بعد أن الشركة قد خالفت التخصيص المحدد لها .

٤- نجاح شركة السعد في احتكار معظم انتاج شركة النصر للسيارات وإعادة بيعها بأسعار كبيرة .

٥- نجاح شركة الهلاك في اعداد مشروع وهمي للشباب والتغريب بهم ، بمساعدة ودعم المجلس اهلئ للشباب والرياضة ، وقياداته ، هذا المشروع الذى استفاد به صاحب الشركة فى اخفاء نيته للهرب الى الخارج .

٦- اغراق جميع المودعين بعشرات الفتاوى التى تحرم التعامل فى البنوك ، وتخلل التعامل مع هذه الشركات لغواية أكبر عدد من المودعين ، ولا يمكن اعتبار هذه الفتاوى مجانية .

كل هذه الممارسات السابقة من جانب الحكومة ، تعنى اعطاء مشروعية للقاتمين بأعمال هذه الشركات ، ويعكس فى الوقت نفسه اقرارا رسميا بمشروعية اعمال هذه الشركات ، وهذا الوجه يمثل الوجه الاول لسياسة الحكومة تجاه هذه الشركات .

أما الوجه الثانئ لهذه السياسة ، فهو الذى عبرت عنه الحكومة حين أصدرت القانون الجديد لتوظيف الأموال ، فلقد رأت الحكومة انه فى ظل صعود هذه الشركات ، واحساس الحكومة بالخطر المرتقب ، خاصة وأن هذه الشركات أصبحت تمثل كيانا اقتصاديا فى مواجهة اقتصاد الدولة ، مما يمكن

أن يهدد مصالح السلطة ذاتها ، فضلا عن أنه ثبت للحكومة أن أبرز اقطاب هذه الشركات من الممولين لنشاطات الجماعات الاسلامية ، وهذا في حد ذاته يمكن أن يكسب هذه الشركات ابعادا سياسية ، قد لا تقدر السلطة على مواجهتها مستقبلا .

وهكذا بدأ الموقف يتغير من قبل الحكومة تجاه هذه الشركات ، حينما أحست بتهديد مصالحها ، واستصدرت قانونا لتنظيم نشاطات هذه الشركات ، وعلنت أن هدف هذا القانون هو تنظيم نشاطات شركات توظيف الأموال ، على نحو يكفل مشاركتها في النشاط الاقتصادي القومي ، ويؤمن في نفس الوقت مصالح الجماهير ، والمودعين ، ويخضعها لاشرف الدولة ، دون تدخل في ادارتها ، أو تعويق لنشاطها^(١) .

ولقد استخدمت السلطة وسائلها المعهودة في تهيئة جو عام لاصدار القانون ، من حيث محاصرة هذه الشركات ، ووجهت لها عدة تهم خاصة بمزاولة النشاطات الخاصة بتوظيف الأموال^(٢) .

وقد صرح رئيس هيئة سوق المال بأن صدور القانون لجديد لتوظيف الاموال بعد ثماني سنوات يعكس ، قناعة واضحة ، بأن مجال توظيف

(١) ملحق الاحرام الامصادى ، قانون توظيف الاموال الجديد ، ديسمبر ١٩٨٨ .
(٢) لا ينبغي أن يؤخذ هذا التصيل على أنه موقف مؤيد لنشاطات هذه الشركات ، ولكنه يكشف عن الاساليب التي تلجأ اليها الحكومة من خلال القانون لتحقيق مصالحها ، لأنه منذ صدور هذا القانون ، وحتى اليوم مازالت هذه الشركات تعمل دون رقابة ، أو قيد ، وايضا لم تتمكن الحكومة من استرداد اموال المودعين كما اعلنت في اهداف القانون .

الاموال أثبت خلال هذه المدة أنه مجال يسهل انتشار الامراض الاجتماعية والاريفة فى اجوائه ، حتى انه بالنسبة للشركات التى قامت كشركات مساهمة طبقا لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وقانون الشركات ٥٩ لسنة ١٩٨١ ، بغرض توظيف اموال مساهميهها ، وسعت من خلال نشاطها بالمخالفة لقوانين النقد والبنوك بممارسة انشطة غير مدرجة فى قرارات تأسيسها مستغلة فى ذلك مسمى توظيف الأموال^(١) .

- وبالرغم من صدور القانون الجديد لشركات توظيف الأموال ، والذي عدل ليكون قانون « لتلقى الاموال » الا أنه لم يقدم جديدا بالنسبة لنشاطات هذه الشركات ، أو يمارس ، أى قيود على انشطتها ، فالقانون لم يبلغ نهائيا هذه الشركات ، ولم يضع أى ضوابط لتدخل الدولة فى ادارة نشاطات هذه الشركات ، وهذا يعنى أن الهدف من القانون كان لتحقيق مصلحة وقتية ، ذاتية ترتبط بمصالح الطبقة الحاكمة ، ورغبتها فى عدم تهديد هذه الشركات لمصالحها . بدليل أن الموضوع برمته منذ صدور القانون منذ ١٩٨٨ حتى ١٩٩٠ لم يحقق أى تقدم بالنسبة لأى طرف ، فى الوقت الذى أثر فيه صدور هذا القانون ، على آلاف الأسر التى طمخت فى الخارج والداخل من أجل الحصول على مزيد من الارباح من خلال هذه الشركات .

(١)** سنيث للدكتور حسنى نجى الشور . رئيس هيئة سوق المال . مجلة ريزوليوشن ١٩٨٨/٦/١٣ نسى رئيس هيئة سوق المال أنه الوحيد الذى اقر بالموافقة على مشروعات هذه الشركات ، على قيامها أصلا ، وفقا لمواد القانون الذى تعهدت هيئة الاستثمار بتسهيل مهمة تنفيذه ، ونها انشعت لهذا الغرض .

جـ - دور رجال الدين فى تدعيم نشاط هذه الشركات :

لعبت الأراء الدينية أيضا دورا ، بجانب الدور الذى لعبته الحكومة فى ازدياد نشاط هذه الشركات ، والواقع اننا لا ينبغي أن نفصل بين دور هؤلاء الرجال ، وبين دور الحكومة ، لأن الدعاوى التى أُلح بها هؤلاء الرجال لم تكن تخلو من مصالح طبقية ترتبط اساسا بالمصالح التى تريد الحكومة تحقيقها لتشجيع الاستثمار من جانب الطبقات الرأسمالية فى كافة المجالات ، وهكذا بدأت الحملة لمساندة هذه الشركات بدعوى أن الاسلام قد حرم الربا الذى حققه البنوك الحكومية باسم الفوائد ، وأن من أودع ماله فى بنك كمن زنى بأمه فى الكعبة الى آخر تلك الأموال التى روج لها هؤلاء الرجال .

ولقد اتاحت الحكومة الفرصة لهؤلاء لكى يلعبوا هذا الدور ، لرغبتها فى البداية أن تكتسب الدعوة الى استثمار الاموال شكلا دينيا ، حتى يقبل العامة من الناس عليه ، وهكذا ظهر ذوى الجلايب البيضاء الذين تستروا على جرائم هذه الشركات .

ولنتأمل اقوال بعض رجال الدين كرسوا كل جهودهم لنشر الدعوة لنشاطات هذه الشركات امثال عبد الصبور شاهين ، يقول عبد الصبور شاهين فى مجلس الشعب علنا « أنه رأى مناما طيبا ، حاول فيه مجهول افزاعه لضياح امواله المودعة ، لكنه لم يفرزع ، وقال له أن قلبه مطمئن الى الساح أحمد واخوته (اصحاب شركات الريان) ودعا المودعين الى الشقة فيهم وفى تجارهم الحلال^(١) .

(١) جريدة الاهرام المصرية ، ١٩٨٨/١١/٩ .

وحينما وجه الى الريان سؤالاً من النائب العام عند التحقيق معه :
من أين أتيت بهذه الأموال ، رد بقوله إنها مشيئة الله الذى أعطى
لسليمان الكنوز ، وابتلى أيوب بالصبر والمرض^(١) .
ولكننا نرد على الريان ، ونقول له أنها مشيئة الطبقة ، وقانونها الذى اتاح له
كنز سليمان .

ولقد ظهر على السطح أكثر فأكثر ، مدى التأييد لبعض رجال الدين لهذه
الشركات فى اعقاب القانون الجديد ، ولذلك لم يكن من المستغرب أن
يقابل هؤلاء الرجال القانون الجديد بتيار من الرفض له ، اعتقاداً منهم أنه
يمكن أن يحد من نشاط هذه الشركات فى اجتماع اللجنة الاقتصادية
لمجلس الشعب حدث هجوماً جاداً من جانب الاخوان المسلمين ضد
القانون ، وقالوا أنه ضد الاسلام ، وإن اسرائيل ، وأمريكا ، والصهيونية
العالمية ، والماسونية وراءه ، فقد وصف حسن الجمل (اخوان مسلمين) ،
القانون بأنه ظاهرة الرحمة ، ووطنه العذاب ، وأنه وضع لخدمة اسرائيل
والصهيونية وأن شركات الاموال تخارب لأنها تعمل باسم الاسلام^(٢) .

أما عبد العظيم عشرينى فقد قلل ان ما كانت تقوم به شركات توظيف
الاموال من مضاربة فكرة اسلامية سليمة ، وإن الرسول عليه الصلاة والسلام
كان يصارب بأموال السيدة خديجة ، وإن الاعتقاد الاسلامى يقوم على
الحرية الاقتصادية^(٣) .

(١) جملة الاحرام المصرية ، ٢٥ ١٢/ ١٩٨٨ .

(٢ ، ٣) انظر محاضرات مناقشات اللجنة الاقتصادية لقانون توظيف الاموال الجديد ، مضبطه مجلس
الشعب بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ .

الخلاصة التي يمكن أن تصل إليها من خلال استعراض بعض الملامح العامة حول هذه الشركات ، وطبيعة نشاطها ، ودور القوى المختلفة في تدعيم وجودها ، يكشف عن أن هذه الشركات قد عبرت عن التوجه الفعلي لنمط الاستثمار الذي سعى إليه القانون ، هذا النمط الذي لاوجه قدرته لتطوير ، وتحفيز الاقتصاد القومي للمجتمع ، بقدر ما يساهم في تخريبها ، تتضح هذه النتيجة من كون هذه الشركات توجه كل استثماراتها الى الخارج في أعمال المضاربة ، وفي الداخل في اشاعه نمط استهلاكي طرفي لبعض الشرائح المستفيدة من سياسات هذه الشركات بشكل خاص ، والمستفيدة من قوانين الانفتاح بشكل عام ، وبذلك فان القانون يباحته لقيام هذه الشركات قد عمل على :

١- تسهيل اعادة تسريب الفائض الاقتصادي القومي ليعمل في اطار السوق الرأسمالية العالمية .

٢- تهئية الجو لظهور بعض الشرائح التي تخدم هذه الشركات ، وهي بالطبع تلك الشرائح الطفيلية التي تعيش على عائد أرباح أموالها المودعة بهذه الشركات .

وبذا تكون قد أُنجزنا جانباً هاماً من تحليل مضمون القانون فيما يتعلق بالدور الذي لعبه في إعادة هيكله الاقتصاد المصري لصالح الرأسمالية العالمية .

٣- بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال :

من أهم المجالات التي اباح فيها القانون للأفراد بالاستثمار ، مجال البنوك ، أى السماح للأفراد بمزاولة اعمال البنوك ، أى اباحة قيام بنوك

خاصة غير خاضعة لرقابة البنك المركزى ، أو بنوك استثمارية تابعة للفروع الرئيسية للبنوك الكبرى فى الخارج . وبذا قد ساهم دخول الافراد هذا المجال بجهةانب شركات توظيف الأموال فى اكتمال آخر حلقة من حلقات تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى ، وتأكدت روابط التبعية ، بما يعنى مزيدا من التخلف ، وفقدان الاستقلال .

كيف تم ذلك من خلال القانون ؟

لقد اتاح القانون لرأس المال الاجنبى أن يعمل فى البنوك فى صورتين :
الأولى كبنوك اعمال يقتصر نشاطها على العمليات المصرفية بالعملات الحرة بند (٣) .

والثانية كبنوك ودائع تتعامل بالعملة المحلية فى شكل مشروعات مشتركة ، لايقبل رأس المال المصرى فيها عن نسبة ٥١ ٪ بند (٧) مادة (٣) ، بالإضافة الى ذلك سمح القانون لرأس المال العربى والاجنبى بالاستثمار فى مجال الاعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعا تابعة لمؤسسات مركزها بالخارج ^(١) .

وهذا كما ساهم قانون الاستثمار فى قيام شركات توظيف الاموال ، من اجل تبديد الفائض الاقتصادى ، وتحويله الى الخارج ، ساهمت هذه البنوك

(١) انظر القوانين الآتية حول تنظيم التعامل فى النقد الاجنبى ، والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الجهاز المصرفى ، وهى القوانين التى تم اصدارها ، بموجب قانون الاستثمار الذى اثر فى مصادره الثالثة السماح بقبول البنوك للأفراد .

التي انشأت بموجب هذا القانون أيضا في تطويق هذا الفائض وتصديره ،
ومكنته من المشاركة مع الرأسمالية الاحتكارية في مجال البنوك .

تمثل التغيير الأساسي في السياسة النقدية من خلال قانون الاستثمار
في هذا المجال في جانين :

الأول : السماح للأفراد بإنشاء بنوك ، مما يترتب عليه فقدان سيطرة الدولة
على النقد .

ثانيا : التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك المركزي للنشاطات
الاستثمارية . وغالبا ما تكون كلها نشاطات طفيلية .

وقد تترتب على ذلك مجموعة من الظواهر :

١- ان هذه البنوك قامت بأعمال لا تتعلق بالأعمال المصرفية بعيدا عن
رقابة البنك المركزي .

٢- ان هذه البنوك قد لعبت دورا كبيرا في تحويل الأنشطة الطفيلية مما
ساعد على نمو وازدهار هذه الطبقة .

٣- ساعدت هذه البنوك على اشاعة جو من الفساد العام داخل الجهاز
المصرفي ، بما تمنحه من تسهيلات لكبار المستثمرين من خلال
العلاقات الشخصية .

٤- مثلت هذه البنوك قاعدة أساسية لنمو طبقة اجساعية من أبناء
الطفيليين الذين عملوا في هذه البنوك .

٥- شجعت هذه البنوك على نهب المال العام ، وذلك من خلال
التسهيلات التي يقدمها البنك المركزي لكل من أراد أن يقيم مشروعا

، فى دراسة حول التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك المركزى لدعم نشاط هذه البنوك اتضح ان معدل هذه التسهيلات قد زاد زيادة كبيرة فى بداية الانفتاح ، ثم زاد حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك المركزى للبنوك التجارية من ٧٧٥,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ١٧٥٥,٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ ، أى أنها زادت بنسبة ٢٣٢,٤ ٪ ، وبمعدل معدل زيادة سنوية يبلغ ٤,٤ ٪^(١) .

وفى دراسة أخرى تؤكد ان هذه التسهيلات تتزايد لعدم وجود قواعد لمصرف المصرفى السليم ، أو قواعد الأمان المرعية فى عمليات التسليف ويذكر عبد الفضيل بكفى أن تشير فى هذا السند الى ما اقترضه المليونير الهارب توفيق عبد الحى بما يوازى مبلغ مليون و ٦٠ ألف جنيه من بنك المهندس بموجب سند أذنى توقع عليه من توفيق عبد الحى ، وكان الضامن المتضامن فى هذا السند زوجته^(٢) .

(١) عادل غنيم ، مرجع مذكور ، ص ٢٥٢ .

(٢) د. محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية دار المستقبل العربى ، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ٦٥ .

الخلاصة :

بدراسة المجالات الثلاثة التى اباح فيها القانون الاستثمار ، وهى مجال الإسكان ، وشركات توظيف الأموال ، والبنوك ، نجد أن الهدف الاساسى من الاستثمار فى هذه المجالات قد تمثل فى :

أولا : تبديد ، وتحويل الفائض الى الخارج بما يساهم ، ويساعد على مزيد من التخلف .

ثانيا : أن تحويل هذا الفائض قد اقتضى ازالة العقبات أمام الانشطة الاستثمارية فى هذه المجالات ، وبالتحديد ازالة قبضة الدولة على التحكم فى توجيه هذا الفائض .

ثالثا : ان ازدهار الاستثمار فى هذه المجالات قد ارتبط بظهور الطبقة الطفيلية التى مارست العمل داخل هذه المجالات .

رابعا : أن نمو هذه الطبقة قد ساهم فى خلق جو قيمى يساعد على العمل الطفيلى ويرفض ما عداء .

وبذلك يمكن أن نقرر أن القانون قد هبنا الاطار المناسب لعمل بعض الطبقات التى ساهمت بدورها فى تنفيذ الآليات القانونية للتبعية ، وانتهيار الاقتصاد المصرى ، وابعاد صفة الاستقلال عنه .

ثالثا : المزايا والإعفاءات ، والضمانات ، والامتيازات للمال المستثمر :

حينما اشارت الدراسة الى أن مضمون فكرة الاستثمار يمكن أن تتضح من خلال دراسة الأسس القانوني لقضية الاستثمار ذاتها وبالتحديد الاستثمار الوافد من الخارج ، أوضحت الدراسة أن المشكلة القانونية الخاصة بالبلد الملتقى للاستثمار تتمثل في جملة القوانين الخاصة باقتصادها ، وكيفية تنظيمها لهذا الاقتصاد ، وإن علاج هذه المشكلة يكمن في محاولة البلد الراغب في الاستثمار في أن يزيل العوائق التي تمنع دون وصول الاستثمارات اليها^(١) أى أن تهيء الفرصة أمام رؤوس الاموال للعمل في اطار قوانينها ، ويتحدد الاطار القانوني لهذه المشكلة في مدى المواثمة التي تقيمها الدولة المتلقية الأموال ، ومدى رغبتها في عملية الاستثمار ، وتبدأ تنفيذ خطوات هذا الاطار في اتجاهين :

الاول : السماح لرؤوس الاموال الوافدة بأن يخزو جميع المجالات ، والانشطة الاقتصادية دون تمييز ، أو مراقبة .

(١)* يتضح هذا التحليل من خلال المناقشات التي دارت بالنسبة للقانون ، فقد أشار نائب رئيس الوزراء أثناء مناقشة القانون الى مايلي : نحن نعلم ان رأس المال جبان ، يهرب من القيود ، والتقييدات ، واننى في هذا الصدد ، أود أن اشير في همة عاطفة الى أن كثيرا من المشروعات تجد كثيرا من التقييدات في أروقة الاجهزة المختصة ، لذلك فلهي أرجو واقع في الرجاء ، ان تحصل من الرئتين عند التطبيق ، لمشروع هذا القانون مفيد ، وما تضمنه من ضمانات اكيدة فيها الكفاية لتشجيع رأس المال ، وكل ما احشاه أن يتعرض القانون عند التطبيق للتقييدات .

وهذا ما ناقشته الدراسة فى الجزء السابق ، وأوضحت الآثار الناجمة عنه ،
والتي كشفت عن مضمون القانون ، دلالة .

الثانى : منح رؤوس الاموال الوافدة قدرا كبيرا من الضمانات الكفيلة ،
والامتيازات التعددة لاستمر نشاطه .

وتتوقف طبيعة هذه الضمانات ، والامتيازات على الطبقة صاحبة القرار ،
وصاحبة سلطة اصدار القانون ، وكذلك تتوقف على الحدود التي ترغب
الطبقة ان تتحرك فى اطارها ، وأخيرا تتوقف على الأهداف البعيدة المدى
التي تبره الطبقة أن تحققها فى اطار علاقتها بالدولة التي سيوفد منها رأس
المال المستثمر .

ومن هنا فإن اهتمام هذا الجزء من الدراسة بتحليل مضمون هذه
الضمانات والامتيازات ، والاستثناءات الممنوحة فى القانون سوف يسهم فى
كشف النقاب عن مضمون القانون ، لما يترتب عليها من آثار اجتماعية
واقتصادية ، وتعكس جوهر الاختيار الطبقي ، تعكس أيضا ما يترتب على
هذه المزايا من آثار بالنسبة لباقي الطبقات .

أولا : الضمانات الخاصة بقانون الاستثمار :

يمكن أن نحصر هذه الضمانات فيما يلى :

- عدم جواز تأميم المشروعات التي تقام بفرض الاستثمار طبقا للقانون .

- عدم جواز مصادرتها أو تجميد اموالها ، أو الحجر عليها ، أو فرض
الحراسة عليها بغير الطريق القضائى .

ثانيا : الاميازات ، ويمكن حصرها فى الآتى :

- لاتخضع الشركات ، أو المشروعات الاستثمارية لأحكام القوانين الخاصة بشروط تحديد اجراءات انتخاب ممثلى العمال .

- السماح للعاملين ، والخبراء ، الاجانب بتحويل نسبة من ارباحهم للخارج ، كذلك نسبة من مرتبهم .

- ويجوز اعادة الاموال التى استثمرت مرة اخرى للخارج ، وبعد مضى خمس سنوات ، وإذا كان المال قد ورد هنا فيجوز تصديره هنا .

- عدم خضوع المنازعات التى تنشأ عن تطبيق القانون للقضاء المصرى ، بل تتم عن طريق التحكيم من خلال تشكيل لجنة للتحكيم والا تقيد هذه اللجنة بقواعد الاجراءات الخاصة بها قواعد قانون المرافعات المدنية ، والتجارية .

ثالثا : الاعفاءات والاستثناءات :

١- تعتبر الشركات المتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص ، ولا تسرى عليها اللوائح والقوانين الخاصة بالقطاع العام وتشريعاته .

٢- يستثنى العاملون فى هذه المشروعات من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ (وهو القانون الخاص بشأن تحديد المرتبات ، والمكافآت للشركات المساهمة ، وسطر تعيين اقارب أو اصهار رؤساء الشركات) .

٣- وكذلك تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتحديد نسبة الأرباح التى توزع سنويا على الموظفين ، وأيضا

تحديد العضوية لمجلس الإدارة ، وبالإضافة الى ذلك تتمتع بالاستثناءات المنصوص عليها في القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

٤- استثناء البنوك المتمتعة بأحكام هذا القانون من القرارات ، واللوائح المنظمة للرقابة على النقد .

٥- استثناء مشروعات الاستثمار من القوانين ، واللوائح ، والقرارات المنظمة للاستيراد ، وكذلك السماح لها باستيراد احتياجاتها دون ترخيص ، ودون عرض على لجان البت .

٦- إعفاء المشروعات التي تقام طبقا لهذا القانون عن الضرائب ، كما تعفى ارباحها من الذرئب أيضا لمدة ٥ سنوات .

٧- كذلك تعفى الآلات والأدوات ، والمعدات ووسائل النقل اللازمة للمشروع للضرائب والسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

٨- كذلك لاتخضع مباني الإسكان الإدارى ، وفوق المتوسط لقانون أحكام القيمة الأيجارية .

أشارت الدراسة فى بداية تناولها موضوع تنفيذ سياسة الانفتاح ، الى أن هذه السياسة ، تهدف فى المقام الاول الى وضع اطار قانونى تتمكنه الرأسمالية من خلاله من ممارسة دورها ، وكان القانون رقم ٤٣ هو الميكانيزم الدافع لحركة هذا الاطار .

الا أن الأمر يتطلب بعض التغييرات المؤسسية ، وذلك من أجل تنفيذ الاستراتيجية العامة لأرسمالية التى تهدف الى تشجيع القطاع الرأسمالى على حساب القطاع العام ، وتحويل القطاع العام الى خاص .

وهذا الوضع لا يمكن تحقيقه الا بالغاء الضمانات القانونية لحماية القطاع العام ، مثل التأمين والمصادرة ، والحراسة ، فالغاء هذه الضمانات وحدها تكون كافية بتحقيق هذا الوضع الاستراتيجي للرأسمالية العالمية . ولكي تتمكن الرأسمالية من العمل فى مناخ يتيح لها الاستمرار لابد أن تحصل على أكبر قدر من المزايا ، والاستثناءات ، وبذلك يكتمل الإطار القانوني للتحالف الرأسمالى العالمى والمحلى ، وعلى ذلك جاءت معظم الضمانات ، والامتيازات فى هذا القانون لتدعيم هذا الهدف ، وتحقيقه .

يمكن أن نوضح بعض ملامح التحليل السابق من خلال التعرف على بعض المناقشات التى دارت حولها يقول أحد الاعضاء (الدكتور شريف لطفي) .

« أنا لا أبدي رأيا ، ولكن المساواة واجبة بين المصرى المساهم بعمله حره محليه والاجنبى ، وكذلك فإن الإعفاء يجب أن يمتد بفضلك ، وبفضل الحكومة الى المشروعات المملوكة للمستثمرين عموما . هذا بالإضافة الى أن تشجيع الاستثمار عموما يعتبر هدفا أساسيا يخدم الاقتصاد القومى ، وأن إعفاء المشروعات الجديدة وارد فى قوانين الضرائب المعمول بها الآن ، اذ تنص بعض القوانين على اعفاء المشاريع الجديدة لمدة خمس سنوات ، بصرف النظر عن جنسية مالكيها .

عضو آخر « مهندس مصطفى أبو ربه » :

« لا يجب اطلاقا أن نفرق بين المصرى والاجنبى ، وسريان الأعفاء على المشروع كله يجب أن يشجع الاستثمار ، ولا محل للتخوف من التحايل لأن عندنا ضمانات قوية تتمثل فى وجود هيئة الاستثمار ، وعدم السماح بإقامة

مشروعات الا فى حدود القوائم التى نعتها الهيئة ، ويعتمدها مجلس الوزراء ، وأن هذا الاعفاء محدد المدة ولن تتأثر موارد الدولة بذلك ، لأن هذه المشروعات تحقق زيادة بطريق غير مباشر ، غالباً ستكون أكثر مما مستحقة حصة الضرائب المستحقة على حصة المصيرين فى هذه المشروعات .

يتضح من هذه العبارات « أن الهدف من الاعفاءات هو » :

١- تشجيع بيع الاستثمار الرأسمالى بشقيه المحلى ، والعالمى من خلال منحه استثناءات ، واعفاءات ، وضمانات .

٢- أن هذا التشجيع لن يأتى الا من خلال اعداد قوانين تجيز هذه الاعفاءات ، وقوانين أيضاً تضمن الحفاظ على المال المستثمر .

٣- أنه لاخوف من هذه الاستثناءات ، والاعفاءات طالما توجد الهيئات الرقابية مثل هيئة الاستثمار ، أو موافقة مجلس الوزراء .

كيف كانت طبيعة هذه الاستثناءات وأهدافها ؟

وهل الضوابط التى وضعت كانت كفيلة بحماية الاقتصاد القومى ؟

وماهى الآثار التى تربت على هذه الاعفاءات ، والاستثناءات ؟

إن الاجابة على هذه الاسئلة قد تقرنا أكثر من مضمون القانون وأهدافه .

أولاً : بداية يجب أن نوضح أن الأصل فى التأمين ، أو المصادرة هو حماية

مجلس لجنة الاجتماع الخامس للجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ، واللجنة الاقتصادية مايو ١٩٧٤ ، مساهمات جلسات مجلس الشعب ، مرجع مذكور .

الأوضاع الاقتصادية لأى مجتمع كما يكفلها الدستور ، لكن قانون الاستثمار قد حرم على الدولة الاستفادة من هذا الامتياز ، وفى هذا حرمان للدولة من ممارسة سيادتها ، وتنازل عنها ، وفى نفس الوقت هو تنازل الدولة عن الأسباب التى من خلالها يمكن أن تضمن بقاء اقتصادها ، أو الحفاظ عليه . وهذا هو ما كانت تهدف اليه سياسة الانفتاح ، وسياسة الرأسمالية ، أى وضع الاقتصاد المصرى فى حالة اعتماد كامل على النظام الرأسمالى .

لقد جاءت التعديلات التى أدخلها القانون على قوانين ولوائح الدولة تعبيراً عن ظفر الرأسمالية المحلية بمساواتها بالرأسمالية العالمية ، من حيث فرص الاستثمار ، ومجالاته ، ومن حيث التمتع بالضمانات والمزايا ، والاعفاءات الواسعة ، بعد أن كانت لا تتمتع إلا بالإعفاءات الضريبية المحدودة ، التى تقتصر على المشروعات التى تنفذ فى إطار الخطة ، وهى مساواة شكلية ، لأنها تخفى هيمنة رأس المال الدولى على الاقتصاد المصرى كله بقطاعية العام والخاص ، هذه المكاسب الكبيرة التى حققتها الرأسمالية المحلية على حساب القطاع العام تجعل من هذا القانون الخطوة الكبرى الثانية على طريق التطور الرأسمالى التابع ، وهى تمكس بوضوح التفسير الحاسم الذى طرأ على علاقات القوى ، بين جناحى الكتلة الحاكمة لصالح الرأسمالية الخاصة على حساب برجوازية الدولة^(١) .

وهكذا تكون للضمانات التى تمنحها الدولة لرأس المال الوافد آثار على مستقبل تطور هذه الدولة اجتماعياً ، واقتصادياً .

(١) عادل خيم ، النموذج الرأسمالى للدولة الثانية ، مرجع مذكور ص ١٤٣ .

وبالرغم من جملة الاستثناءات ، أو الامتيازات الواردة فى القانون بالنسبة للمال المستثمر ، الا أن القانون لم يضع أى قيود عند العدول عن هذه الاستثناءات أمر الامتيازات ، أو حتى قدر من الضوابط العقابية ، ولتأخذ مثلا على ذلك بالامتياز الممنوح للمشروع الاستثمارى ، الذى ينص على انه فى استطاعة المستثمر أن يعيد رأس ماله بعد مضي خمس سنوات الى الخارج اذا رغب فى التصفية لأى سبب ، هذا الاستثناء ترتب عليه أن جملة المشاريع التى حصلت فى بداية الافتتاح على إعفاءات ضريبية ، وجمركية ، اقامت صناعات ومشاريع ليست انتاجية ، وبعد انتهاء السنوات المحددة قامت مرة أخرى بتحويل كل رؤوس أموالها ، بالإضافة الى الآلات والعدد التى ادخلتها بدون جمارك ، أو ضرائب ، وعادت مرة أخرى الى دولها .

ولعل هذا الاستثناء يفسر التكاليف الشديدة الذى تواكب مع تنفيذ سياسة الانفتاح فى ارتفاع عدد المشروعات التى رغب أصحابها فى قيامها لكى يستفيدوا من هذه الاعفاءات .

وهكذا فإن المزايا التى وضعت ، وضعت اصلا لكى يستفيد منها المستثمر الاجنبى وليس الاقتصاد المصرى .

المثل الثانى هو ذلك الامتياز أو الاستثناء الذى منح لهذه المشروعات .

والذى تمثل فى عدم خضوع هذه المشروعات لقوانين الاستثمار ، والتصدير الموجودة ، ونذكر هنا أن هذه القوانين كلها كانت تضع ، عملية الاستثمار ، والتصدير تحت رقابة الدولة ، وتحت اشرافها ، ماذا كانت النتيجة ، لقد أدى هذا الاستثناء الى نحو شرائح اجتماعية ، من البرجوازية التجارية والطبقية ، كونت ثروات من خلال تحايلها على القوانين ، ومن خلال

أيضا عدم تطبيقها على ممارستها ، والنتيجة أيضا أن عمليات الاستيراد والتصدير قد تركزت في تجارة الأغذية الفاسدة ، والسلع الاستهلاكية الكحالية ، والمخدرات .

والدليل على ذلك تزايد نسبة المشروعات التجارية بشكل كبير حتى عام ١٩٧٨ فقد بلغت جملة هذه المشروعات ١٢٧٢ مشروعا ، منها ٧٢٣ مشروعا بنسبة ٥٦,٨٪ لمواد البقالة ، ٣٥٠ مشروعا بنسبة ٢٧,٥٪ للخضروات والفاكهة ، ٥٧ مشروعا للمحبة الغازية ، وهذا يعنى توجه التجارة أساسا نحو الاستهلاك^(١) .

نضيف الى ذلك جملة الارباح التى استفاد منها أصحاب هذه العمليات من خلال الاتجار فى المستورد ، والسوق السوداء ، كل ذلك بفضل ، وفى حماية قوانين الانفتاح .

هذا الصمود الاجتماعى للطبقة البرجوازية التجارية ، الذى أتاحه قانون الانفتاح قد جعل هذه الطبقة تسيطر على الاقتصاد القومى ، وعلى مراكز القرار فيه ، وجعلها أيضا تتغلغل بإمكاناتها الى وسائل الإعلام ، فتلعب دورا فى تفتيت وعى الجماهير ، وصياغة الرأى العام بما يتفق ومصالحها ، وأهدافها ، وتذكر فى هذا الصدد الحملات الإعلامية عن شركات توظيف الأموال ، ومدى ما ساهمت فيه من ائراء لأصحاب الشركات على حساب الطبقات الفقيرة .

(١) د. عبد الباسط عبد المنلى ، التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة الاجتماعية ، ص ٣٤٤ .

المثال الثالث يتعلق بالاعفاءات الضريبية المفروضة على الواردات التي تأتي من الخارج لقد لعبت في الأخرى دوراً في الصعود الاجتماعي لهذه الطبقات ، ففي الوقت الذي تمثل فيه الضرائب أداة لإعادة التوازن بين الطبقات الاجتماعية ، لعبت قوانين الانفتاح دوراً في تعميق الفوارق بين الطبقات ، نتيجة استفادة هذه الشرائح من الاعفاءات الضريبية الممنوحة لها من خلال القانون . ووضح الأرقام التالية : ارتفاع قيمة الاعفاءات من ١٦٧ مليوناً منذ بداية الإنتاج حتى عام ١٩٨٠ ، إلى ١٤٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ بنسبة قدرها ٨٦٨,٨%^(١).

إخلاصة :

من التحيز السابق لجملة المزايا ، والاستثناءات في القانون يمكن أن نستخلص مايلي :

١- الرأسمالية العالمية ، والمغلبة منحت مزايا ، وامتيازات ، واعفاءات لا تتناسب مع حجم الأضرار التي وقعت على الاقتصاد القومي ، وفي نفس الوقت أن هذه التسهيلات تنتقص من السيادة الوطنية ، والاستقلال الاقتصادي .

٢- أنه بالرغم من هذه المزايا والاعفاءات ، فإن حجم رؤوس الأموال التي جاءت لإقامة المشاريع لم تكن بالشكل المتوقع ، ولم تقدم أى أسهم في تحقيق الرفاهية كما كان متوقفاً .

(١) عادل خيم ، مرجع مذكور ، ص ١٤٠ .

٣- أن هذه الامتيازات ، والإعفاءات قد ساعدت على نمو شرائح طبقية ، طفيلية ، أثرت على الفوارق الاجتماعية ، وزادتها حدة وفى ذلك مايوضح مضمون القانون ، والانحياز الطبقي له .

رابعا : المشروعات المشتركة

تمثل فكرة المشاركة مع رأس المال الوطنى ، من جـانـب الرأسمال الاجنبى أحد الأسس الهامة التى تقوم عليها فكرة التبعية ، ولما كان رأس المال الوطنى يخضع عادة لمجموعة من الضوابط و القيود و تتمثل فى طريقة ادارته ، وطريقة توزيع العائد ، أو الناتج منه ، فإن عملية المشاركة تتطلب قدرا من المرونة القانونية فى سبيل تحويل رأس المال الوطنى الى رأس مال مشترك مع رأس المال الأجنبى أو الوافد ^(١) .

ولقد كان القطاع العام يمثل الركيزة الأساسية لرأس المال الوطنى ، كما كان يمثل أيضا بقوانينه ولوائحه قيودا على عملية المشاركة ، لذلك ارتبطت

(١) ** تتضح هذه الفكرة ، من خلال الآراء التى وردت بشأن مناقشة هذا البند عند مناقشة القانون ، فقد أبدى أحد الأعضاء رأيا بضرورة وضع بعض القيود على المشاركة من جانب الرأس مال الاجنبى فرد عليه عضو آخر بقوله (أحمد عبد الاخر) اننا متفقون على موضوع للمشاركة ، ولا خلاف عليه لعدة أسباب :

السبب الاول : إزالة شيخ الحروف الذى استمر يحجم على التصادنا مدء ١٥ سنة من ١٩٦٠ نقرها حتى هذه اللحظة .

السبب الثانى : أنه يجب أن يتمتع رأس المال الوطنى بما يتمتع به رأس المال الأجنبى .

انظر ، محضر الاجتماع الاول للجنة المشتركة لمناقشة قانون الاستثمار ، مرجع مذكور .

الدعوة الى الانفتاح بالدعوة الى تطوير القطاع العام ، والقضاء على الروتين الذى يمثل طريقة العمل فيه ، وما هذا الروتين من وجهة النظر النفعية سوى جملة القوانين التى تمنع مشاركة رأس المال الأجنبى له .

فالقطاع العام بما يملكه من هيكل اقتصادى كبير ، يمثل عقبة أمام تطور الرأسمالية ويمثل أيضا رمزا للإستقلال الاقتصادى للدولة . فضلا عن كونه يمثل مرحلة التحول الإشتراكى ، والذى لا يرغب رأس المال فى استمرارها ، من أجل هذا سعى قانون الانفتاح الاقتصادى الى تمهيد السبيل أمام هذه المشاركة من خلال القانون ، وبذلك وضع الاطار القانونى لهذه المشاركة التى تص من القضاء على القطاع العام تدريجيا - حددت المواد من ٢١ - ٢٤ نمط ملكية رأس المال الخاضع للمشروعات التى تقام وفقا لهذا القانون على اساسين : اولا ملكية خاصة لرأس المال المستثمر ، اذا كان اجنبيا منفردا ، أو مشاركا لرأس المال المحلى ، ثانيا ملكية مشتركة أو مختلطة لرأس المال العام ، ورأس المال الاجنبى ، أو الخاص (أو الاجنبى والعام ، والخاص) .

وبمثل هذه القواعد القانونية خطرا تعرض له النظام الاقتصادى متمثلا فى القطاع العام فهذه القوانين قد دفعت به لأن يتحول بالتدريج الى قطاع خاص ، ذلك ان عملية المشاركة فى حد ذاتها تمثل شكلا للعلاقات الانتبية داخله لم تكن موجودة من قبل . كيف ؟ .

كانت قوانين يوليو سنة ٥٦ - ١٩٦٤ قد نظمت طريقة العمل فى وحدت القطاع العام ، فيما يتعلق تعيين مجلس الادارة ، والأرباح المخصصة للعمال ، وعدم تجاوزها عن حد معين ، وأيضا حددت طريقة انتخاب ممثلى

العمال ، وكذلك حددت هذه القوانين طريقة ادارة الانتاج داخل هذا القطاع .

الا أن المادة التاسعة من قانون الانفتاح تعتبر أى شركة من الشركات التي تقام وفقا لأحكام هذا القانون شركة قطاع خاص ، لاتسرى عليها اللوائح والقوانين والتشريعات ، المنظمة للقطاع العام ، واهم هذه القوانين واكثرها حساسية قوانين يوليو الاشتراكية ، ومعنى ذلك ان مشاركة رأس المال الاجنبى مع القطاع العام ستجعله بالتدريج قطاعا خاصا لاتسرى عليه القوانين لصالح الدولة ، ايضا تنص قوانين الانفتاح على القاء مبدأ التأميم والمصادرة والملكية العامة وبذلك تتحول المشروعات التي سيشترك فيها القطاع العام الى مشروعات خاصة ولا يجوز تأميمها ، او مصادرتها أو اعتبارها ملكية عامة للشعب وبذلك تدعم الخطوات نحو رسملة القطاع العام ليكون فى خدمة اهداف الرأسمالية العالمية .

يترب على ذلك انه طالما أن هذه المشاركة تتم بدون ضوابط قانونية فمعنى ذلك أن عملية اتخاذ القرار داخل المشروعات المشتركة تكون لصاحب رأس المال وليست خطة الدولة التي تبناها للقطاع العام وبذلك يكون قانون الانفتاح قب هيا المناخ الملائم لنمو العلاقات الرأسمالية التابعة داخل القطاع العام ، داخل المجتمع ككل ولذلك لم يكن من المستغرب بعد صدور هذه القوانين ، أن تشن حملة شعواء على القطاع العام ، وخسائره وطريقة ادارته ، والمطالبة بتحريره والنهوض بها ، ولا يخفى أن هذه الدعوات المخلقة بالتبريرات الايديولوجية هي لصالح الطبقة المحلية داخليا ، والمستفيدة من انهيار القطاع العام ، ، وايضا الطبقة الرأسمالية العالمية ، والتي سيفتح لها القضاء

على القطاع العام^(١) ** الطريق الى جنة العالم الثالث .

ثالثا : الآثار الاجتماعية المترتبة على القانون :

انطلاقا من أن هذه الدراسة هي دراسة اجتماعية للقانون ، فإن معرفة الآثار الاجتماعية التي تبنت على تنفيذ القانون تمثل أحد الأبعاد الأساسية لفهم مضمون القانون ، ذلك أن المردود الاجتماعي للقانون هو الذى يكشف ابعاده ، ويحدد هيئته التطبيقية ، وايضا يحدد المصالح التي يعبر عنها ، وما نود التركيز عليه هنا هو التعرف على هذه الآثار التي نجمت عن تطبيق القانون ، وفقا لأهدافه المعلنة ، لأن هذه الآثار يمكن أن تضاف الى رصيد ما يعبر عنه القانون من مضمون وسوف نرصد هذه الآثار في مناقشة القضايا التالية :

اولا : قانون الاستثمار والعائد الاجتماعي .

ثانيا : قانون الاستثمار وقضية التمييز الطبقي .

ثالثا : قانون الاستثمار وقضية التنمية .

أولا : قانون الاستثمار والعائد الاجتماعي :

عج العديد من الباحثين المصريين فى المجالات المختلفة (اقتصاد - سياسة - اجتماع) الآثار الاجتماعية لقانون سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وركزت معظم تحليلات هؤلاء الباحثين فى ابراز مخاطر الآثار الاجتماعية للاستثمار

(١) ** نظر التعليقات الآتية حول موضوع القطاع العام وقوانين الانفتاح :

د. ابراهيم العبدوي ، فك الارتباط مع السوق العالمى ، الطليعة نوفمبر ١٩٨٦ ص ٥٦ .

د . فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع مذكور ، ص ١١٠ .

فى عمليات التنمية فى دولة نامية لعدة اعتبارات ، تتعلق بالتأثيرات السلبية للإستثمار ، وما يترجم عن ذلك من آثار ترتبط بالجوانب الاجتماعية ، كذلك أثبتت العديد من الدراسات ^(١) أن قضية تشجيع الإستثمار فى بلد نام هى خطوة أولية نحو تحويل الاقتصاد القومى للبلد المتلقى للإستثمار الى بلد تابع ، اذ لم تراعى الحقوق المتكافئة بين الاطراف المختلفة عند صياغة قانون الإستثمار .

فالقضية : كما يذكر فؤاد مرسى ليست أن تأتى الإستثمارات الاجنبية ، أولا تأتى ، فهى يجب أن تأتى ، لكن المسألة هى كيف تأتى ؟ وفى أى المجالات تأتى ؟ وفى أى اتجاه للتطور تأتى تلك هى المسألة الجوهرية .

وفى ضوء ذلك يمكن النظر الى أن الاجراءات المتتالية التى تلزم تنفيذ سياسة تشجيع الإستثمار هى التى تحدد مدى عمق التغييرات ، والتأثيرات الاجتماعية لهذه السياسة .

فعلى سبيل المثال نجد أن تشجيع الإستثمار يتطلب نهضة مناخ اقتصادى تعمل قوائين الإستثمار فيه بدرجة أكبر من الحرية ، وفى مقدمة ذلك لأبد من اإباحة الاستيراد للقطاع الخاص ، وايضا انشاء الشركات المساهمة الخاصة

(١) انظر دراسات د. ابراهيم العسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، مرجع مذكور .

- د. فؤاد مرسى ، هيا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع مذكور .

- د. جودة عبد الحافى ، الانفتاح الاقتصادى ، الجذور والحصاد والمستقبل ، مرجع مذكور .

- ويصدر الاشارة الى أن هناك فرقا آخر من الباحثين قد تناولوا مناقشة قانون الإستثمار مدللين على اهميته ، وضرورته كمطلب للتنمية .

وكذلك الغاء الرقابة على النقد ، والسماح بالوكالة التجارية للقطاع الخاص ، وتصفية الحراسات ، وتُقد تمت كل هذه الاجراءات بموجب قانون الاستثمار .

ولو حاولنا أن نرصد بعض الآثار الاجتماعية التي تربت على هذه الاجراءات نجد أن تفاقم المشكلات الاجتماعية الخاصة مثل التضخم والفساد ، والبطالة ، ولساع التعامل فى السوق السوداء ، وانتشار المخدرات ، كل هذه المشكلات كانت نتاجا لما سمي بسياسة تشجيع الاستثمار .

وللتدليل على ذلك نذكر بعض الآثار الاجتماعية التي تربت على قانون الاستثمار بعد ثلاثة عشر عاما من تطبيق القانون فيما يلى ^(١) :

- ١- كل طفل مصرى مدين للخارج من يوم مولده بألف دولار .
- ٢- الأموال التي هربت من مصر ضعف رقم ديونها لكل العالم .
- ٣- بلغ جملة ماتم تهريبه من عملات خلال السنوات الانفتاح حسب تصريحات المدعى الاشتراكى عند نظر قضايا الفساد حوالى ١٢٠ مليار دولار ، أى ٢٠٠ ألف مليون جنيه . ولو سرق نصفها ، وبقي النصف الآخر ، لثم حل جميع مشاكل المجتمع المصرى .
- ٤- أن هناك مليونيرات يقدرهم البعض بأكثر من ١٥٠ ألف مليونير .
- ٥- أصبح لدينا نصف مليون جريح عاطل سنويا ، ونصف سكان المدن بلاسكن ، ناهيك عن سكان الريف .

(١) جريدة الامالى المصرية ، ١٤ مارس ١٩٨٧ ، حصاد الانفتاح بعد ١٣ عام .

٦- اغذية فاسدة ، والبان ملوثة ، واعلان كلى وجزئى لأكثر كم الفى مصنع نسيج قطاع خاص .

٧- مزيد من البطالة ، والتشريد لعمال القطاع الاستثمارى بعد سنوات الاعفاء الضريبى ، والجمركى الممنوحة وفقا لقوانين الانفتاح .

٨- نسبة تضخم وغلاء فى الأسعار ، بلغت وفق تقرير مصادر وكالة التنمية الامريكية عام ١٩٨٣ نسبة ٢٠٪ ، بينما لايزيد فى الدول الرأسمالية المتقدمة عن ٥ - ٦٪ مما يهدم مقوله ان الغلاء مستورد ويؤكد ان اغلبه مصنع فى مصر .

٩- ارتفاع لمعدل الجريمة بين الاحداث من ٧١٪ عام ١٩٧٠ الى ٨١٪ عام ١٩٨٧ .

١٠- فقدان قيمة الانتماء والتعاون لتحل محلها قيم الانفتاح ، وقيم فاسدة تقول (وطنى حيث يوجد رأسمالى حتى لو فى اسرائيل) .

الا أن أخطر الآثار الاجتماعية التى ترتبت على القانون من الناحية الاجتماعية هى شيوع انماط سلوكية ، وبرز بعض الظواهر الاجتماعية التى أصبحت جزءا من النسيج الفكرى الاجتماعى للأفراد ، وفقائهم ، وفى مقدمة هذه الظواهر قضية الانتماء الاجتماعى تلك القضية التى كانت تتابعا لسياسات تشجيع تهجير العقول المصرية ، والعمالة المصرية الى الخارج ، الى اتحد الذى انشأت فيه الدولة وزارة للهجرة لمساعدة الناس على ترك الأوطان .

وفى غيبة الانتماء أصبحت ظواهر عديدة تنتشر وأنماط جديدة من

السلوك تظهر فساد الاجماعى سلوكا يتبارى به الناس لإمكانهم تحقيق مكاسب وثروات من خلاله ، وباتت مسألة تفشى الرشوة ، وانتشارها شيئا عاديا ، بل وصل الأمر الى حد تمعير الرشوة بحيث أصبحت سلوكا معترفا به ضمنا ، وهكذا أصبح المرتشى يتحكم فى مصالح الناس وأرزاقهم ، وباتت ثروات كبيرة تتكون لدى المرتشين فى جميع المجالات ، ولقد تواكب ذلك كله مع صيحة انتشار البنوك الخاصة ، والسوق السوداء فى العملة ، وهى المجالات التى يعتبر العمل فيها متوقفا على حجم الرشوة ، وانتشرت عمليات نهب البنوك الحكومية لمصالح البنوك الخاصة فى مقابل الرشاوى التى تدفع للبنوك الحكومية .

ولقد ترتب على هذه الظواهر أيضا ضياع هبة القانون ، ففى مقابل دفع الرشوة يتوارى القانون عن التطبيق أمام المخالفين له ، ويفقد صلاحيته ، ولقد دفع أيضا الى ضياعهبة القانون كنتيجة لتفشى الفساد ذلك الكم الهائل من القوانين التى أصبحت تصدر حسب الطلب ، وحسب المقاس لكل المصالح والأهواء ، وأضحى لكل قانون استثناء ، فأصبح الاعتداء على الأراضى الزراعية وتجريفها شيئا طبيعيا ، وأصبح الجور على حقوق الناس شيئا عاديا .

وفى ظل هذه الأوضاع برزت قيم اجتماعية تتعلق بالسلوك الفردى للمواطن ، ظهرها تلك القيم المتعلقة بالتعليم والعمل ، فلم تعد قيمة التعليم أو العمل من القيم التى يحرص الناس على الوصول إليها طالما أنها ليست الطريق لاعتلاء السلم الاجتماعى ، وكانت نتيجة ذلك انحطار مستوى التعليم وانتشرت صور الفساد المختلفة فيه ، وأصبحت أيضا المحسوبية والرشوة داخل هذا المجال متعددة الصور ابتداء من الأناوات داخل المدارس الاجنبية

التي بدأت تنتشر ، وانتهاء بظاهرة الغش في الامتحانات .

في ضوء ماسبق رصده من اثار اجتماعية لقانون الاستثمار يجب أن نعلم أننا نوقع الثمن غالبا اجتماعيا وفقا لهذا القانون في مقابل تحقيق تنمية غير مؤكدة .

ثانيا : قانون الاستثمار وقضية التمييز الطبقي :

يتحدد الفرق بين الطبقة العليا والدنيا من خلال الدخل التي تحصل عليها كل منهما وكذلك نمط الاستهلاك المترتب على هذه الدخل .

اثبتت المشاهدات تدهور نصيب الطبقة الدنيا من الدخل والفرص الاجتماعية ، في مقابل زيادتها عند الطبقات العليا ، ويعنى تدهور الدخل ازدياد نصيب الاغنياء ، وانخفاض نصيب الفقراء من الدخل .

تشير تشديرات توزيع الدخل في مصر عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ أن العشرة في المائة من السكان الذين يقعون في أدنى الدخل يحصلون على ٢,١ ٪ من الدخل القومي ، بينما الـ ١٠ ٪ من السكان الذين يقعون في أعلى درجات هذا السلم يحصلون على ٣٣ ٪ من الدخل القومي ^(١) .

كذلك تشير الارقام الى أن ١٨ ٪ من سكان مصر يحصلون على ١٢٠٠ سعر حرارى ، في حين أن الحد الأدنى يقدر بحوالى ١٥٠٠ ، كما أن

(١) كريمة كريم ، توزيع الدخل بين الرفء والحضر كتاب الانفتاح الاقتصادى ، الجنور والحداد والمستقبل ، مظهر جودة عبد الطالق ، ص ٣٧ .

نصيب الفرد في مصر من البروتين الحيواني يبلغ ١,٣ جراما يوميا في حين أن الحد الأدنى هو ٣٧ جراما ، هذا في الوقت الذي يحصل فيه بعض السكان على ٧٠٠٠ سعر حرارى ، هي كمية تزيد على ضعف ما يحتاج اليه من يزاولون أشق الأعمال^(١) .

وفى تقرير للبنك الدولي عن أحوال الدخول فى مصر يذكر التقرير :

« ان التطورات الحديثة فى الاقتصاد المصرى ، متضافرة مع معدل التضخم المرتفع منذ ١٩٧٣ / ١٩٧٤ تهدد باضطراب فى صورة توزيع الدخل ويرجع ذلك الى ما يلى :

أ- ما حققته بعض الفئات الاجتماعية من مكاسب ضخمة منذ ١٩٧٣ ، لاتسهم بقدر مناسب منها فى الإيرادات العامة للدولة .

ب - ما أدت الى سياسة الانفتاح من رفع مفاجيء فى اسعار الأصول خاصة الاراضى والمقارات .

ج - ما هو ملاحظ من فوارق ضخمة ، ومتزايدة فى الاستهلاك وارتفاع نسبة الواردات فى استهلاك الطبقات الأعلى دخلا^(٢) .

وهكذا نجد أن سياسة الانفتاح ، وقوانينها قد أتاحت الفرصة أمام من

(١) مصر عشر سنوات بعد عبد الناصر ، مرجع مذكور ص ٨٣ .

(٢) د. ابراهيم المسرى ، التغيرات الهيكلية والاطر المؤسسية للتنمية ، مذكورة ، معهد التخطيط القومى ، رقم ٨٨٤ ، أغسطس ١٩٨٨ ، ص ٣٤ .

يملكون رأس المال لتحقيق أرباح طائلة من ورائها وهذه الطبقة لانسهم فى الانتاج بقدر ماتسهم فى نهب نصيب كبير من الثروة القومية ، ويكفى أن نشير هنا الى ماسبق ذكره عن الدخول التى تولدت من المضاربة على الأراضي الزراعية ، والتهرب ، وتجارة المخدرات ، وتجارة العملة ، والسلع الاستهلاكية ، والاغذية الفاسدة واعمالا الوكالة ، والسمسرة ، فى نفس الوقت الذى وجدت فيه طبقات اجتماعية عانت الفقر الشديد تتجه ارتفاع الاسعار وقلة الدخول .

وهذه الشرائح تضم على سبيل المثال أصحاب الدخول مثل أرباب المعاشات والموظفين فى الأجهزة الحكومية ، هذا فضلا عن شرائح فقراء العمال والفلاحين . بحيث أصبح من الممكن تقسيم الطبقات فى المجتمع طبقا لما حددده رمزى زكى فى دراسته عن « التضخم وأحوال كاسى الأجور » الى نوعين كاسى « الدخول » وكاسى « الارباح » مثل اصحاب المشروعات والمؤسسات التجارية والاستثمارية .

ولقد ترافق مع ظاهرة انخفاض الدخل لدى الطبقات الفقيرة ظاهرة الاستهلاك لدى الطبقات الغنية ، التى وزعت استهلاكها البلخى فى اقتناء الثروات العقارية ، والودائع البنكية ، والقصور ، وشراء الفيلات والاراضى .

ولما كان نمط الاستهلاك يتحدد وفقا لنمط الانتاج ، ولما كان النمط الانتاجى فى مجتمع السبعينات هو نمط استثمارى طفيلى رهوى ، فان ذلك قد انعكس بدوره على النمط الاستهلاكى سواء للطبقات الرأسمالية ، أو الطبقات الفقيرة وعلى ذلك انصف نمط الانهلاك فى مصر بطبيعة معينة

أبرزها :

١- أن الزيادة فى الاستهلاك لم ترتبط بالتوسع فى القدرة الانتاجية نظرا لأن المصادر الأساسية المدرة للدخل ، وللقدر الاجنبى تركزت خارج القطاعات الانتاجية .

٢- بل ولم ترتبط بإشباع حاجات المستهلك الضرورى للأغلبية الاجتماعية ، ففى الوقت الذى تعاظمت فيه موجه الاستهلاك الكمالى للشرائع الجديدة ، كما مست الى حد ما قطاعات الأغلبية ، ظلت القاعدة العريضة تعاني ، بل وتزداد معاناتها من اجراء استمرار حاجاتها الاساسية دون اشباع^(١) .

وهكذا يسقط على درب القانون هدف آخر من أهدافه ، فى تحقيق الرخاء لكافة الطبقات ، فان كان قد حقق رخاء فقد كان للطبقة الطفيلية بالرأسمالية وان كان قد حقق فقرا فللجماهير الشعبية والطبقات الفقيرة .

ثالث : قانون الاستثمار وقضية التبعة :

كانت النتيجة الرئيسية لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وقوانينه هو عدم قدرة النظام الاقتصادى المصرى على تحقيق أى زيادة فى معدلات الانتاج ، وذلك بسبب وقوع الهياكل الأساسية لهذا الاقتصاد فى ايدى القطاع الخاص ، والرأسمالية بشكل عام والتي عجزت عن تحقيق ادنى قدر من الانتاجية ، الا

(١٠) د. محمد عبد الشميع عيسى ، البطقة المربة ، النفط والسلوك القومى ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، مايو ١٩٧٦ ص ١١٨ .

انتاج أرباحها .

ولقد تحددت معالم هذا الانهيار فى النقاط التالية :

١- توسيع مفرط فى استهلاك السلع المعمرة والترفيه .

٢- المغالاة فى الاستثمار فى قطاع الاسكان الفاخر .

٣- المغالاة فى الاستثمار العقارى والذى أخذ طابعا مضاريا .

٤- قصور الاستثمارات فى مجال الاحلال ، والتجديد ، وبالذات دخول القطاع العام وبعض المرافق الداخلية .

٥- التوسع فى عمليات الاقتراض المصرفى ومنهج التسهيلات الائتمانية للأنشطة التجارية ، والاستيرادية وأعمال المقاولات^(١) .

وهكذا عجزت قوانين الانفتاح عن أن تحقق أى تقدم بالنسبة للاقتصاد المصرى بل على العكس ، حققت له مزيدا من الانهيار ، برزت مظاهر هذا الانهيار أيضا فى زيادة نسبة المتعطلين عن العمل ، نتيجة عدم وجود مجالات انتاجية .

فى عام ١٩٨٣ كان اجمالى فرص العمل التى وفرتها مشروعات الانفتاح حوالى ٤٢ ألف فرصة عمل بنسبة ٤.٤ ٪ من اجمالى فرص العمل

(١) د. محمود عبد الفضيل ، حول اتجاهات التوسع والانكماش فى الاقتصاد المصرى ، مجلة مصر المعاصرة يوليو ١٩٨٤ ص ٩٦ .

التي تم توفيرها في كل القطاعات ، في عام ١٩٨٧ بلغ عدد العاملين في تلك المشروعات أقل من نصف في المائة من جملة العمالة في مصر^(١) وفقا لدراسة المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٨٥ يعمل فقط ١٢ مليون مواطن من بين ٢٦ مليون قادرين على العمل ، كذلك تؤكد الدراسة أن الاقتصاد المصري عاجز عن استيعاب الفائض العمالة وتوفير فرص العمل المطلوبة ، والتي تقدر بنحو مليون فرصة عمل سنويا لتشغيل خريجي الجامعة والمعاهد والمدارس الفنية ، علاوة على العائدين من الخارج الذين قدروا حتى عام ١٩٨٥ بـ ٤٠٠ ألف عامل مصري^(٢) .

ماذا يبقى من آثار الانفتاح بعد تدهور الانتاج ، وتفاقم مشكلة البطالة في مصر لم يبق الا التبعية المطلقة ، والاعتماد الكامل على الاقتصاد الرأسمالي كيف ؟

تؤكد ارقام البنك الدولي أن القروض قد تزايدت في ظل الانفتاح فقد قفزت ديوننا الخارجية من ٢٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى أكثر من ٤٢ الف مليون دولار عام ١٩٨٨ للبلدان الرأسمالية وحدها ، وذلك مقابل انتاج قومي يقدر بحوالي ٣٥ مليار دولار أي أن الدين الخارجي يفوق الانتاج القومي بنسبة ١٣٧٪^(٣) .

(١) د. ابراهيم المصري ، في اصلاح ما أفسد الانفتاح ، مرجع مذكور .

(٢) د. ابراهيم المصري ، للرجع السابق .

هذه الديون التي أتت من خلال سياسة الاقتراض الذى شجعت عليها قوانين الانفتاح ، تجعل مصر فى حالة تبعية لقرار الدول صاحبة القروض ، فضلا عن أن تسديد هذه الديون يجعل مصر فى حالة تبعية كاملة للمؤسسات الدولية ، والتي توافق على منح القروض ، وتجعلها تخضع لشروطها وطلباتها وفى مقدمتها الشروط التى تتأثر بها الطبقات الفقيرة مثل إلغاء الدعم ، أو التخلي عن سياسة تعيين الخرجين وبذلك تبقى فى حالة استعداد تام لاستمرار تقبل القروض ، ويستمر حالة التبعية دون انقطاع ، وهكذا تمكنت قوانين الانفتاح الاقتصادى من تهيئة الظروف لتحقيق التبعية المطلقة للنظام الرأسمالى حاليا ومستقبلا .

الفصل السادس

الآليات القانونية لتخلي لدولة عن دورها في السيطرة على
الاقتصاد القومي لصالح الهرجازية الطفيلية

أولاً : في مجال النقد .

ثانياً : في مجال الاستيراد والتصدير .

الآليات القانونية لتخلى الدولة من دورها فى السيطرة على الاقتصاد
القومى لصالح البرجوازية الطفيلة :

أولا : فى مجال النقد ، (١) القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن
الجهاز المصرفى .

مقدمة :

نتناول فى هذا الفصل دراما الآليات القانونية التى تمت بفعل سياسة
الانفتاح الاقتصادى لتقليص دور الدولة فى السيطرة على اقتصادها ، وبالنسبة
فى مجال النقد ، وذلك من سلال تحليل مضمون قانونين صدرتا فى هذه
المرحلة ، بشأن إعادة تنظيم العامل داخل هذا الميدان وهما : القانون رقم
١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجهاز المصرفى ، والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦
بتنظيم العمل بالنقد ، وقد اختارت الدراسة هذين القانونين نظرا لأن النقد
يمثل بذانا ذو طبيعة خاصة بالنسبة لأى مجتمع ، ذلك أن السيطرة على
هذا الميدان تعبر عن مدى سيطرة الدولة على مصادر التمويل اللازمة لخططها
التنموية ، فضلا عن سيطرتها على مجال تداول النقود ، وبالتالي العملة
الاجنبى ، كما أن مباشرة هذه الأعمال يعتبر من قبيل السيادة على موارد
البلاد^(١) وبالتالي فإن ترك هذا المجال للنشاط الفردى خاصة فى ظروف
الدول النامية لابد وأن يودى الى اضطراب اجتماعية واقتصادية بالغة ، فضلا عن
أن نماء القطاع الخاص لذلك النشاط يعتبر من قبيل العبث بالمال العام ،

(١) انما حوالا التحليل ، عادل غنيم النموذج المصرى الرأسمالية الدولة التابعة ، مرجع
منه .

والاقتصاد القومي بشكل خاص^(١) . وعلى ذلك فان تناولهما بالتحليل سوف يوضح الى أى حد ارتبطت قوانين الانفتاح بشكل عام بإزالة جميع العقبات امام نمو الطبقة الرأسمالية ، مستخدمة فى ذلك اعادة تنظيم المجالات الحيوية للسيطرة على الاقتصاد ، وبالتحديد مجال النقد وتداوله .

وقد أشارت الباحثة فى مستهل هذا البحث الى أنها لن تلجأ الى طريقة الشرح على المتن ، من خلال اختيار كل مادة من مواد القانون لتحليلها ، وانما سوف تنتقى أبرز العناصر التى اعتراها التغيير داخل مواد القانون ، لمعرفة الآثار المترتبة على هذا التغيير ، لأننا كما سبق وأشرنا يكفى اضافة مادة واحدة لمضمون القانون حتى يلغى كل ماعده من قوانين ، أو يفتح المجال أمام التطبيق القانونى لظروف اخرى متغيرة ، وهذا ما حدث بالنسبة للتغيير القانونى الذى طرأ على مجال النقد بالنسبة للقوانين الأساسية المنظمة له ، والتى صدرت فى الخمسينات ، والستينات ، فلقد اقتصر التعديل على بعض التغييرات الأساسية التى تبيع فقط للأفراد حتى تداول النقد الاجنبى ، واستخدمه فى الامتياز ، فضلا عن ابعاد سلطة الدولة تدريجيا عن هذا المجال وتركها للأفراد ، وعلى ذلك سوف نركز فى تحليلنا على النقص الاساسى الذى تناولها التغيير القانونى الجديد فى مجال النقد .

(١) انظر سامية سعيد ، بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات دراسة فى تطور الرأسمالية المصرية ، قضايا فكرية ، اضطلع ١٩٨٦ ص ٥٦ - ٦٩ .

ويجدر بنا أن نشير الى القوانين المتعلقة بالنقد وما طرأ عليها من تعديلات قبل بدء^(١) تطبيق سياسة الانفتاح :

١- فقد صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى جعل البنك المركزى مصرفاً مركزياً للدولة ، وحمله مسؤولية وضع سياسة النقد ، والائتمان ، والصرف وتنفيذها (ويلاحظ أن هذا القانون صدر أيام النظام الملكى) .

٢- صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتصميم المصارف ، وتحويلها الى شركات مساهمة مملوكة تماماً للمصريين .

٣- استحدث القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ نصوصاً للرقابة على مجموعة المصارف المتخصصة ، والتي يقوم كل منها بالأعمال المصرفية لخدمة قطاع معين ، وشملت هذه المصارف البنوك النوعية ، ولقد كان للبنك المركزى السلطة للرقابة على تلك المصارف ، ومتابعة أعمالها .

٤- صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١ بتأميم المصارف فى نطاق القرارات الاشتراكية .

٥- أعيد تنظيم المصارف مرة أخرى بقانون آخر ، بحيث اقتص بنك مصر بالتجارة الداخلية ، والبنك الاهلى بالتجارة الخارجية ، وتسويق بعض السلع الزراعية للتصدير ، بالاضافة الى الاستمرار فى اصدار

(١) د. محمد الجارحى التطورات فى السياسات النقدية فى مصر من ١٩٥٠ - ١٩٨٢ ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٨٤ ، ص ص ٢٨٤ وما بعدها .

شهادات الاستثمار ، وادمج البنك الصناعي مع بنك الاسمنديرية ،
الذى اخصص بتقديم الخدمات المصرفية لعمليات الانتاج الزراعى ،
والصماعى ، واخصص بنك القاهرة بقطاع الخدمات .

هناك ملاحظتان بشأن هذا التطور القانونى فى مجال النقد :

أولا : يلاحظ من هذا التطور أن الدولة دائما كانت تسيطر من خلال
القانون على السياسة النقدية فى اطار خطتها العامة .

ثانيا : توجيه ودائع ، ومدخرات البنوك الى عمليات الانتاج ، والخدمات ،
أى مجالات التنمية المختلفة .

وتمكس هذه الملاحظات حقيقة هامة هى أن الدولة كانت تقصد من
اصدارها لهذه القوانين أن تجعل لرأس المال المحلى دورا فى عملية التنمية ،
وهذا أيضا قد يتوافق مع المناخ الوطنى بشكل عام ، فى هذه المرحلة ازاء
الاستفادة من هذا الراسمال ، أما فى مرحلة السبعينات فالأمر قد اختلف
باختلاف الدور الجديد للرأسمال المحلى فى ضوء سياسة الانفتاح .

أولا : لقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجهاز المصرفى :

١ - السياق الاجتماعى الذى صدر فيه انقانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ :

يمكن التأكيد على أن القوانين التى ظهرت فى أعقاب سياسة الانفتاح ،
وبالذات تلك القوانين التى تنظم الأنشطة الاقتصادية ، هى فى مجملها
قوانين مواتية للسياق العام لمرحلة السبعينات ، من حيث تميزها بالدعوة الى
تحرير الاقتصاد القومى بكافة اشكاله ، من أجل السماح للاستثمارات ،
ورؤوس الأموال بأن تلعب دورا فى التنمية الاقتصادية .

والنظرة الفاحصة الى هذه القوانين ، يجد أنها ست الى تأمين السياسة الاقتصادية الجديدة من خلال الجهاز المصرفى ، تلك السياسة التى هدفت تشريعاتها الى احداث تغييرات هيكلية فى النظام الاقتصادى .

وإذا كانت هذه التغييرات المؤسسية الكبرى قد أسهمت فى تغيير الأوضاع التطبيقية لحساب الرأسمالية العالمية ، والمحلية ، والريوية ، والتجارية ، فإن تشريعات الجهاز المصرفى أتت لكل الصورة ، فكما ساعدت التشريعات الأساسية للانفتاح لإنهاء احتكار الدولة للنشاط الانتاجى ، كذلك سعت تشريعات الجهاز المصرفى لإنهاء احتكار الدولة للنشاط المصرفى ، فى محاولة منها لتصفية كافة أنواع احتكار الدولة للاقتصاد^(١) .

كما ساهمت القوى التطبيقية المختلفة فى مرحلة السبعينات ، داخليا ، وخارجيا فى تهيئة الجو لتففيذ سياسة الانفتاح ، كذلك لعبت هذه القوى ايضا دورا فى تحقيق اهداف قوانين النقد الرامية الى تحرير الاقتصاد المصرى من بضة الدولة ، فلقد وجدت الطبقة الحاكمة ، وعلى رأسها انصار سياسة الانفتاح ، ان الفرصة الذهبية قد أتت على غير موعد مع تدفق البترول ، وغزو الدولارات النفطية - واتساع حركة الهجرة - قلمانا لاستفاد من هذه الأوضاع ليكون النقد فى متناول الطبقة الصاعدة آنذاك ، وذلك لن يتأتى الا من خلال رفع يد الدولة عن السيطرة على هذا الميدان ، وذلك من خلال

(١). ينظر حول هذا التحليل الدراسات الآتية :

- عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة الناجمة ، مرجع مذكور .
- عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التنمية ، مرجع سابق .
- نؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق .

القانون ، أما النسبة للرأسمالية العالمية فقد رأت هي الأخرى ضرورة الاستفادة من هذه الأموال ، وتوظيفها لخدمة الاقتصاد الغربى وهذا لا يأتي الا بحرية الحركة لهذه الأموال ذهابا وإيابا .

- فكانت البداية من خلال الدعوة الى تطوير الجهاز المصرفى من خلال القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، الذى روى فيه تقرير التخصيص بالنسبة للبنوك فى نوع معين من المعاملات المالية ، والأنشطة الاقتصادية^(١) .

- ثم جاءت الخطوة الثانية من خلال قانون الانفتاح الذى أقر بالسماح لشركات الاستثمار ، أن تقوم بأعمال البنوك .

- وفقا للسياق الاجماعى السابق ، تعالت الصيحات منادية بضرورة اطلاق حرية العمل بالنسبة للبنوك ، واعطاء قدر أكبر من المرونة بالنسبة للبنك المركزى ، وتقليص سلطته على البنوك بما يسمح لها بالعمل فى جو من الحرية ، يتفق وقانون الانفتاح الاقتصادى . هكنا كانت الخطوة التالية هى اصدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والذى تحدت أهدافه فى ضوء السياق السابق فيما يلى :

حيث حددت المذكورة الايضاحية للقانون أهدافه فيما يلى :

« توفير أكبر قدر من حرية العمل أمام البنوك الوطنية ، وذلك للمشاركة الفعالة فى النشاط الاقتصادى الجديد ، وتحديد مدى علاقة البنك بالجهاز المصرفى عموما ، واعطائه أكبر قدر من حرية الحركة لتدعيم البنوك الوطنية ،

(١) انظر القرار بالهيئة الرسمية ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥ ، العدد ٢٩ .

التي تمكنها من مساهمة النهضة الاقتصادية الجديد ، دون قصر نشاطها على نوعية معينة خصوصا وان طبيعة العلاقات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي أصبح متعدد الترعيد . ، مما يتعذر معه نوع معين من النشاط لكل بنك على حده (١)

ويمكن لنا ان نستخلص من هذه الأهداف الملامح الآتية :

- ١- ان القانون يهدف الى اعطاء قدر أكبر من الحرية في العمل داخل البنوك ، وللمقصود بذلك هو إزالة العقبات أمام عمليات الاستثمار بشكل أوسع .
- ٢- تغيير طبيعة ، ودور البنك المركزي من حيث الرقابة على البنوك بحيث يصبح دوره مشاركا لا مراقبا .
- ٣- إنشاء جهاز مصرفي مواز للجهاز المصرفي الحكومي ، يتمثل في بنوك الاستثمار ، والبنوك التجارية .
- ٤- السماح لهذه البنوك بمباشرة كافة الأنشطة التجارية والتمويلية ، والمصرفية .

٢- علاقة هذا القانون بالقوانين السابقة عليه :

يمكن القول أن هذا القانون قد أتى ليغير من السياسة النقدية بأكملها ، وهي لسياسة التي كان يسير عليها الجهاز المصرفي منذ صدور القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، حتى صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١ ، وبذلك يكون

(١) انظر الفكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، الجريدة الرسمية ، ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥ ، العدد ٢٩ .

هذا القانون قد ألغى كل القوانين السابق عليه ، واضعاً أساساً جديدة ،
للتعامل فى مجال النقد تتفق وأهداف المرحلة الجديدة .

ثانياً : المستوى الثانى للتحليل (القانون من الداخل)

- اللغة الرئيسية للتحليل :

الآليات القانونية لتقليص دور الدولة فى السيطرة على مجال
النقد :

يمكن من خلال الاطلاع على القانون تبين الآليات القانونية التى عمد
اليها القانون لتقليص دور الدولة فى السيطرة على النقد ، وذلك من خلال
التعرف على التغييرات التى أرساها القانون الجديد لإنشاء وتنظيم البنوك فى
ظل سياسة الانفتاح ، تمثلت هذه التغييرات فيما يلى :

١- إنشاء جهاز مصرفى مواز للجهاز المصرفى الحكومى قوامه
مايأتى :

أ - بنوك تجارية مشتركة ، وتتخذ شكل شركات مساهمة ، وتعمل
بالنقد المحلى ، والاجنبى ، وتزاول عمليات التمويل الداخلى ، والخارجى
كما تقوم بتنمية الادخار ، والاستثمار المالى ، والمساهمة فى انماء
المشروعات الجديدة ، وتقديم ما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية .

ب - بنوك متخصصة ، غير تجارية تقوم بالعمليات المصرفية التى تخدم
نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادى .

ج - بنوك استثمار ، واعمال ، تباشر عمليات تجميع ، تنمية
المخدرات لخدمة الاستثمار ، وفقاً لخطط التنمية ، وسياسات دعم الاقتصاد

ويجوز لها أن تنشئ في هذا المجال شركات الاستثمار ، أو شركات أخرى تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة ، كما يمكن أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

٢- تغيير طبيعة ودور البنك المركزى من حيث :

أ - المساهمة فى إنشاء المشروعات ، وشركات الاستثمار .

ب - عدم التقييد بالسلطات الأعلى فى اتخاذ القرارات بالنسبة لمجلس ادارة البنك ، ومجالس ادارة بنوك القطاع العام ، وقرارات رؤسائها تكون نافذة دون حاجة اعتمادها من سلطة البنك فى العمليات الائتمانية ، والمصرفية .

٣- يجوز لرؤساء ، واعضاء مجالس ادارة البنوك العامة ، أن يمثلوا البنوك التى يعملون بها فى عضوية مجالس البنوك المشتركة ، والمنشأة وفقا لقانون الانفتاح .

من خلال التغييرات السابقة ، يمكن أن تتبين أن الاطار القانونى لإلغاء قبضة الدولة على النقد ، قد تمثل فى مجالين :

١- القضاء على وحدة الجهاز المصرفى .

٢- المشاركة بين رأس المال العائم ، ورأس المال الاستثمارى الخاص فى مجال النقد .

كيف تمكنت هذه التغييرات القانونية فى تحقيق أهداف القانون ، بالغاء سيطرة الدولة على النقد ؟ ، سنتناول كل مجال من المجالين السابقين لنرى الى أى حد أسهمت هذه التعديلات القانونية فى تحرير التعامل فى ميدان النقد بعيدا عن سلطة الدولة . وذلك سوف يتضح من خلال تحديد الفئات

رجعية لتحليل والتي تبنت أولا فى القضاء على وحدة الجهاز المركزى ثم
لبنانية .

١- القضاء على وحدة الجهاز المصرفى :

كيف تم القضاء على وحدة الجهاز المصرفى من خلال الآليات القانونية
أى ؟

- لقد تم ذلك من خلال السماح بإنشاء البنوك المتخصصة ، وجعل
هذه البنوك بمثابة شركات ، تتمتع بالقواعد المعمول بها فى شركات
لاستثمار ، والشركات المساهمة ، وهذا يعنى :

أ- أن هذه البنوك يمكن اعتبارها شركات قطاع خاص ، لا تخضع
لقوانين ، واللوائح المنظمة للحكومة ، والقطاع العام ، وفى ذلك ما يجعلها
جهاز مصرفى غير خاضع لقوانين البنوك الحكومية^(١) .

ب - ان هذه البنوك ستستفيع ، طبقا لذلك بالمزايا المقررة لشركات
الانفتاح ، من حيث الاعفاءات الضريبية ، والضمانات ، بل أكثر من ذلك
من حيث التأمين والمصادرة .

- كذلك فقد كانت هذه التغييرات ايذانا بتغييرات اساسية فى دور البنك
المركزى ، من حيث السماح له بتمويل المشروعات الانفتاحية طبقا لنصوص

(١) انظر محمود المراضى ، القطاع العام فى مجمع متغير : تجربة مصر ، مركز الدراسات العربية
، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٢١ ، وانظر ايضا الدراسات التى اجريت حول
تأثير قوانين الانفتاح على البنوك الوطنية .

القانون ولقد كانت هذه التغييرات من أولى العوامل التي اسهمت فى تبديد رؤوس الاموال الحكومية للمشروعات الانفتاحية .

- تشير بعض الدراسات الى أن الطلب من جانب البنوك التجارية ، لمنحها مزيدا من الائتمان ، قد ازداد طبقا لهذا القانون ، فقد زاد حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك المركزى للبنوك التجارية من ٧٧٥,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ١٧٥٥,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، أى أنها زادت بنسبة ٢,٣٣ ٪ ، وبمتوسط معدل زيادة سنوى يبلغ ٤,٤٦ ٪ ، كما استجاب البنك المركزى لضغوط السوق النقدية العالمية لرفع أسعار الفائدة الدائمة ، لرفعها من ٢٦ ٪ الى ١٦ ٪ من عام ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ^(١) .

- لقد لعبت البنوك التجارية دورا كبيرا فى تنمية القطاع الخاص من خلال ما منحه من قروض ، وتمويل ، ولقد استغلت هذه القروض فى معظمها فى تنمية النشاط الطبقي ، وفى اغلب الأحيان ، كانت تستغل فى نشاطات أبعد ما تكون عن المجالات الانتاجية ^(٢) .

- الخلاصة أن السماح لرأس المال الخاص ، والاجنبى العالمى بإنشاء البنك ، يعنى أول ما يعنى أنهيار سيطرة الدولة على الجهاز المصرفى ، وبالتالي انهار سيطرتها على مواردها النقدية . وبذلك يكون القانون قد هيا الاطار العام الزم لالغاء سيطرة الدولة على السياسة النقدية .

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، ص ٢٥٢ ، مرجع مذكور .

(٢) الاهرام الاقتصادى ، بنك الانفتاح وكيف نصبح مسارها ، ١٩٨٥/٢/٢٥ .

٢- المشاركة بين رأس المال العام ورأس المال الاستثمارى الخاص :

لم يكتف القانون بتحديد سلطة البنك المركزى على البنوك المنشأة وفقا له ، وهى بنوك الاستثمار ، ولم يكتف أيضا بإنشاء جهاز مصرفى مواز له ، يعيث بالموارد النقدية ، ويدهدها وقصا يشاء ، وإنما يشاء ، بل انه استحدث عصرا آخر ، و اضاف ميزة أخرى للرأسمالية فى مجال آخر ، هو مشاركة رأس المال العام لهذه البنوك المستحدثة ، وذلك فى سبيل إنهاء أى دور للبنك المركزى ، وقد أوضحنا فى موضع سابق مدى خطورة فكرة المشاركة ، أو المزوجة بين رأس المال العام والخاص ، اذ غالبا ، وفى كل الأحوال ماتستنزف الاولى لحساب الاخيرة ، وتخلق نمطا مشوها للنمو الرأسمالى ، الذى يوجه أغلبه لخدمة الاغراض الطفيلية ، وليست الانتاجية ، وتشير الاحصاءات المختلفة الى هذه الحقيقة ، على سبيل المثال نذكر ما يأتى (١) .

١- يستحوذ قطاع التجارة على نصف التسهيلات الائتمانية التى تقدمها البنوك التجارية ، ويتجه الجانب الأكبر من هذه القروض لتمويل التجارة الخارجية ، لاسيما عمليات الاستيراد ، ويتضاعف نصيب قطاع الخدمات من اجمالى قروض البنوك التجارية ، فقد ارتفع من ٧,٩ ٪ فى عام ١٩٧٥ الى ١٤,٧ ٪ عام ١٩٨١ ، أى أن قطاع التجارة ، والخدمات أصبح يستأثر بـ ٦٣,٦ ٪ من اجمالى التسهيلات الائتمانية التى منحتها البنوك التجارية عام ١٩٨١ مقابل ٥٦,٦ ٪ عام ١٩٧٥ .

(١) عادل ضوم ، نفس المرجع السابق ، ص ٥٧ .

٢- أن نصيب الزراعة من هذه التسهيلات كان تافهاً جداً ، فلم يتجاوز طوال الفترة من (١٩٧٥ - ١٩٨١) ١,٨ ٪ من اأجمالي التسهيلات ، الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية .

بينما احتفى نصيب قطاع الصناعة من اأجمالي التسهيلات من ٤٠,١ ٪ عام ١٩٧٥ الى ٣٥,٢ ٪ عام ١٩٨١ ، هذا يعنى ارتفاع نصيب القطاعات الخدمية غير الانتاجية من نشاطات البنوك .

- فودنا التحليلات السابقة الى تأكيد القضية التى مؤادها ، أن استثمار المال لعام فى تنمية الرأسمالية بشكل عام ، يؤدى فى النهاية الى انتشار النشاط الطبلى وتشجيعه ، فى مقابل اهمال النشاط الانتاجى .

- وما يدلل بشكل قاطع على ور هذه البنوك فى تنمية القطاع الطبلى ، ليس المنتج ، هو ذلك التزواج بين اقطاب الرأسمالية الطبيلية ، ون مؤسسى البنوك الانفتاحية ، ويذكر عبد الفضيل أن الذى يطالع قائمة كل المؤسسين والمساهمين للبنوك الانفتاحية الجديدة ، يلاحظ أن عناصر من اقطاب الرأسمالية التجارية ، والمقاولات ، وأصحاب مكاتب الاستيراد ومدير يتصدرون قوائم المساهمين ، والمؤسسين لهذه البنوك ، وهذا يشير الى التزواج العضوى الذى مهد له قانون الانفتاح بين الرأسمالية المصرفية الجديدة ، والرأسمالية الطبيلية^(١) .

(١) محمود عبد الفضيل ، مفهوم الطبيلية فى ظل الانفتاح ، مجلة الطليعة ، ص ٥٨ ، مرجع مكرر .

فم دراسة اخرى حول بنوك الانفتاح وعلقتها ببنوك القطاع العام
صح مايلي ^(١) :

١- ساهم قطاع البنوك الحكومي بنصف مساهمات رأس المال المحلي
بالنسبة لمشروعات الانفتاح .

٢- أن البنوك العامة قد وظفت الشق الأكبر من أموالها في انشاء الشركات
الاستثمارية ، والبنوك المحلية والوطنية ، والاجنبية ، فضلا عن الأنشطة
المندرجة في اطار القطاع الخاص .

وتؤكد الدراسة السابقة نفسها أنه بالرغم من أن اغلبيية البنوك الاستثمارية
تسجل على أنها بنوك استثمارية ، بهدف جلب رؤوس الأموال العربية
والاجنبية ، للمساهمة في تحقيق التنمية ، الا أن هذه البنوك كثيرا ما تعمل
كبنوك تجارية ، وتساهم في خلق العديد من الشركات ، والبنوك ،
ولاسيما بعد أن تددت الفوارق بينها ، وبين القطاع العام ، فبعد أن
كانت مهمتها جذب رؤوس الاموال من الخارج ، أصبح الموقف منذ
منتصف السبعينات شبيها بالدور الذي كانت تلعبه البنوك الاجنبية قبل
الثورة ^(٢) .

وتتبدى اختطار المشاركة أيضا بين هذه البنوك ، وبين بنوك القطاع العام
والمركومة ، في الدور الذي لعبته بنوك الانفتاح في تهريب أموال البنوك
الحكومية الى الخارج بعد الحصول عليها كسهيلات بمرجب القانون

(١) سامية سعيد ، من يملك مصر ، مرجع مذكور ، ص ١٩٦ .

(٢) سامية سعيد ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

وهكذا باسم شعار الانفتاح ، وتحرير الاقتصاد ، الذى دعا الى تطوير قطاع البنوك أمكن للرأسمالية العالمية أن تحقق طريقين :

الطريق الاول : هو فى الواقع تحرير إيرادات الدولة من سيطرتها على التخطيط داخل مؤسساتها الاقتصادية وبالتحديد البنوك .

لطريق الثانى : هو تدعيم القوى الطبقية للرأسمالية المحلية ، وإفساح المجال أمام الرأسمالية العالمية للإندماج فى الاقتصاد القومى من خلال المشاركة باسم القانون .

الخلاصة :

يمكن القول أن الاجراءات القانونية التى اتخذت فى أعقاب سيامة الانفتاح وبالذات فى مجال النقد ، قد وضعت النظام القانونى بأكمله لخدمة الديقة البرجوازية ، والطفيلية ، تمتع كيفما تشاء ، دون رقيب أو حسيب ^(١) ** .

لقد كان هذا القانون بكل مواده ، كما لو كان استثناء عاما ، دون أن يضمن ذلك استثناء صريحا ، ولكن استثناء فى ماذا ؟ ومن ماذا ؟ ولماذا ؟ .

هو استثناء أولا فى عدم تضمينه أى بند ينص على معاقبة مخالفى أحكامه بأى نون من العقوبات ، وفى هذا استثناء ممنوح للطبقة البرجوازية ، أما استثناء

(١) * نذكر فى هذا الصدد عند مناقشة القانون أن نيه أحد الاعضاء الى ضرورة وضع الرقابة على هذه البنوك ، فرد عليه عضو آخر (عبد الله حمدى ص) : ان هذه القيود والرقابة ضد سياسة الانفتاح انظر مضبطة الجلسة الخاصة بمناقشة القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، للمضبطة الرابعة والعشرين سبتمبر ١٩٧٥ .

من ماذا ؟ فهو استثناء من كل ما يعيق حركة الطبقة الرأسمالية داخل الجهاز المصرفي ، بدءاً من ابعاد سيطرة البنك على نشاطها ، وانتهاءً بفكرة المزاجية ، أو المشاركة ، أما فيما يتعلق بالسؤال لماذا هذا الاستثناء فإن الطبقة الحاكمة ترغب جاهدة في ازالة كل القيود أمام النشاط الرأسمالي وبذلك تتحقق آلية الاندماج التي ترغبها من خلال سياسة الانفتاح .

ثالثاً : الآثار الاجتماعية للقانون :

حددنا في موضع لاحق أن الآثار الاجتماعية للقانون عند تطبيقه هي التي تكشف عن المضمون الذي يعبر عنه ، ولذلك فإن دراستنا للآثار الاجتماعية لمضمون القانون قد تقربنا أكثر ، من فهم الميكانيزمات الخاصة بدور القانون في إلغاء سيطرة الدولة على مجال النقد . ولكي نتبين هذه الآثار ينبغي أن نتعرف على الدعائم التي تقوم عليها السياسة النقدية الأجنبية في مصر ، وإلى أى حد ساعد القانون الخاص بالنقد أن يدعم آليات هذه السياسة من خلال الاطار القانوني الذي هيأ لها تحقيق مصالحها .

تقوم هذه السياسة على مجموعة من الدعائم هي ^(١) :

- ١- توطيد وجود عملاتها في بلدانها الأم (في مصر) سواء كانوا مصدريين أو مستثمرين ، وذلك بتنمية العلاقات التجارية بين المستوردين والمحليين والمتتبعين الاجانب وتسهيل تصدير المنتجات الاجنبية إلى مصر ، بتقليلهم تسهيلات ، وتقليل كلفة القروض ،

(١) عادل غنيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة ، ص ١٩٠ .

والتسهيلات للمشروعات الاجنبية ، والمشاركة التي يساهم فيها شريك اجنبي بـ نفس بلدها ، أو تلك التي تعود بالفائدة على جهة اجنبية في بلدانها أرسا .

٢- تدعيم الايداعات بالنقد الاجنبي من العملاء المحليين ، وتقديم كافة الحوافز لجذبهم (كرفع سعر الفائدة على الودائع بالنقد الاجنبي ، أو اصدار شهادات ايداع بالعملات الاجنبية) .

٣- انتهاز سياسة اقراضية حذرة تقوم على اعطاء أولوية للتمويل لتلك المشروعات مرفوعة الربحية ، والتي تتميز بضائكة فترة استرداد رأس المال ، وتتضمن في نفس الوقت عائدا معقولا من النقد الاجنبي يكفي لسداد فائدة وأصل الدين .

٤- توسيع نطاق المعاملات الدولية بالعملات الرئيسية للبلدان الأم لهذه المصارف ، من خلال استخدامها كأساس لتقييم كافة القروض ، والتسهيلات المصرفية ، أو تسهيلات المودعين التي تمنحها للعملاء المحليين .

لو نظرنا الى الدعائم الاربعة لسياسة النقد الاجنبية في مصر ، لتأكد لنا الى أي حد ساهم القانون الخاص بتنظيم النقد الاجنبي في استنزاف موارد النقد المراكز المالية العالمية ، فالتعاون قد سمح أولا لهذه المراكز بالمشاركة في رأس المال الوطني ، وتحويلها الى بلدان هذه المراكز ، والقانون قد سمح ثانيا بتوظيف هذه الأموال في الانشطة الطبقية التي تساهم فيها هذه السياسات ، وفي ذلك دعاء ! لهذه القوى ، ويترتب على ذلك ازدياد معدلات التضخم من خلال ارتفاع فوائد الودائع وهي الارتفاعات التي تستخدمها هذه المراكز

كحوافر لجذب الأموال الوطنية .

فضلا عن أن ارتفاع الارباح على الودائع من شأنه أن يخلق شرائح اجتماعية تتميز بقوة شرائية مرتفعة ، مما يؤثر على ارتفاع الاسعار ، وبذلك تساهم في اعادة توزيع الدخل القومي لصالح هذه الشرائح فى مقابل انخفاضه عند الطبقات الشعبية ، فى تقرير حول نشاط البنوك الاجنبية فى مصر من خلال القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ يقول التقرير^(١) :

« لم يتحقق الهدف المرجو من وراء التصريح بإنشاء البنوك المتمتعة بمزايا قانون الاستثمار ، لأنها فضلت الحصول على أرباح سريعة عن طريق تمويل الاستيراد بصفة اساسية ، ومنح قروض لتمويل الخدمات ، وعلى رأسها الاسكان الفاخر ، وواقنا الاقتصادى المعاش ينطوى على حقيقة مؤداها ، تربيع شخصيات هامة لها من النفوذ ، والاتصالات ما مكنها من استقطاب جزء من تعامل شركات القطاع العام ، وهيئاته معها بعد تسهيل هذه المهمة عن طريق اصدار قرار يسمح لشركات القطاع العام بالتعامل مع أى بنك معتمد ، أو خاص ، أ مشترك عن اقتناع بسلامة تحول تعامل بعض شركات القطاع العام من البنوك العامة الى المشتركة بحجة تميز الخدمات المصرفية لديها بقدر ماهو بدافع ارضاء المسئولين والاستفادة بشكل أو بآخر عن طريق تبادل الكمالات بشئى أنواعها على حساب الصالح العام » .

من هذا التقرير يتضح دور هذه البنوك المنشأة وفقا لهذا القانون فى اشاعة جو من الفساد ، داخل الجهاز المصرفى ، بجانب سطوة الطفيليين على هذا

(١) الأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٨/٩/٤ .

الجهاز مما يترتب عليه انماط ، وقيما سلوكية تحكم نظامنا الاقتصادى ، وتؤثر بالتأكيد على تطوير هذا النظام وتجعل منه تابعا ، وحليفا لهذه الطبقات .

ولكى نتبين حجم الفساد الاجتماعى الذى ترتب على تطبيق هذا القانون فيما يتعلق بالسماح للبنوك الحكومية أن تشارك رأسمالية الانفتاح ، يعيدنا عن عمليات الاختلاس ، والرشوة ، والعمولات مقابل التسهيل الذى تمنحه هذه البنوك للمستثمرين ، أن نورد مثالا من الدراسة التى أجريت حول دور بنك مصر فى التنمية الاقتصادية فى العشرينات ، ومقارنة هذا الدور بما آل اليه حال البنك فى السبعينات بعد تطبيق هذا القانون .

تذكر الدراسة^(١) الى انه قد تبين من خلال تكوين شركة واحدة من الشركات التى ساهم فيها بنك مصر فى السبعينات أن من ضمن مساهميه ثلاثه من طيفلى الانفتاح هم توفيق عبد الحى الذى ابتاع للشعب المصرى لحوما فاسدة لاتصلح للاستخدام الأدمى ، وهرب بأمواله الى الخارج ، بالإضافة الى الأخوين ماجد ومحمد موسى ، ولطفى محمد موسى اللذين وجهت اليهما تهمة الاستيلاء على ١٠٠ مليون جنيه ، وحصولا على تسهيلات التمانية ضخمة من البنوك فضلا عن عمليات تهديد المال العام التى أشارت اليها الدراسة وقام بها الآخوان .

النقطة الاخيرة التى نود الإشارة اليها فيما يتعلق بالاثار الاجتماعية لقوانين النقد هي ، أن هذه القوانين فى حد ذاتها لاتعمل بمفردها داخل النظام

(١) سامية سعيد . بنك مصر العشرينات ، وبنك مصر السبعينات ، دراسة فى تطور الرأسمالية المصرية ، مجلة قضايا فكرية ، اغسطس ، ١٩٨٦ ، مرجع مذكور .

الاجتماعى ، ولذلك فان ما يترتب عليها من فساد هو مواز بالضرورة لأنماط أخرى من الفساد ، ترتبت على صدور قوانين مماثلة فى مجالات أخرى ، وبذلك تكون مناخا اجتماعيا عاما ، بدأ يتدعم نسيجه فى اطار الجو القيمى للمجتمع ، بحيث اصبحت القيم العامة هى قيم النسيب ، والفساد ، والرشوة ، والاختلاس ، فى اطار هذه القيم العامة ، لا بد وأن تنمو قيما أخرى خاصة ترتبط بالأفراد على حده ، هذه القيم الخاصة الفاسدة تتدعم باستمرار فى اطار ما هو عام .

وأخطر جوانب هذه الظاهرة هو شيوع انهيار قيم أخرى عامة مقابلة أبرزها الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة ، والحرص على العلم ، والعمل ، والتعطش اليهما ، باختصار يفقد افراد المجتمع تدريجيا روح المبادرة ، وحفز الهمة للإنطلاق ، وتفقد القضايا الوطنية الملحة أهميتها ، ويتوارى دور الأجيال الجديدة فى قدرتها على تحقيق أى مشروع قومى ، ويسيطر عليها روح اللامبالاة والسلبية ، ويشعر الشباب فى محاولة للهروب من الواقع إما بالاندماج فى التيارات الدينية والسياسية التى يتوهمون انها تهىء لهم طرق الخلاص أو بالدخول فى دوامات الادمان ومخاطر المخدرات .

ثانيا : القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم الصامل بالنقد الأجنبى :

كانت الخطوة الثانية فى سبيل فك الارتباط بين الدولة وبين مجال النقد ، بعد القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذى أعاد هيكله النظام المصرفى ، ليصبح فى خدمة سياسة الانفتاح ، هى افساح المجال لتداول النقد الاجنبى ،

ذلك أن هذا التداول كان مقيداً بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤^(١)، وذلك القانون الذى حظر استيراد وتصدير أوراق النقد على اختلاف أنواعها ، وكذلك القراطيس المالية ، والكوبونات ، وغير ذلك من القيم المنقولة ، أياً كانت العملة المقومة بها .

أيضاً لزم القانون السابق كل شخص فرداً كان ، أو شخصاً معنوياً أن يعرض للبيع على وزارة المالية ، وبسعر الصرف الرسمى ، ما قد يحصل عليه فى مصر ، أو فى الخارج لحسابه ، أو لحساب غيره من دخل مقوم بعملة اجنبية ، وكذلك كل ملءدخل فى ملكه ، أو حيازته من أوراق النقد الاجنبى ، وقد رتب جزاء على كل من يخالف أحكام هذا القانون^(٢) .

وهكلاً كان لا بد من التحلل من كل القيود التى تحول دون تداول النقد ، فكان صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ، كيف تمكن القانون اذن من ابعاد سلطة الدولة على الرقابة على النقد ، وكيف مثلت بنوده الاساسية اطاراً قانونياً ، تعمل فى ظله الطبقات الطنيلية ، وما هى الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على هذا القانون ، ان توضيح ذلك يلزم أن نعرض لبعض ملامح السياق الاجتماعى الذى صدر فيه القانون ، وإلى أى حد أثر هذا السياق فى صياغة بنود القانون الاساسية وعلى ذلك سوف تكون خطة التحليل لضمون هذا القانون وفق الخطوات التالية :

أولاً : السياق الاجتماعى الذى صدر فيه القانون .

(١ ، ٢) انظر المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد ، المبرئة
بسمية ٢٨ أغسطس ١٩٧٦ .

ثانيا : الآليات القانونية لاطلاق حرية تداول النقد من خلال مواد القانون .

ثالثا : الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تترتب على القانون .

أولا : السياق الاجتماعي الذي صدر فيه القانون :

لا يختلف السياق الاجتماعي الذي صدر فيه القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ عن السياق العام للمرحلة ككل ، إذ أن هذا القانون تنمى للقوانين التي صدرت بخصوص اطلاق حرية النقد ، والرقابة عليها ، ولكن يمكن أن نحدد في ضوء هذا السياق دور القوى المعبرة عنه ، والتي تمثلت في الطبقة العفيلية والطبقة الرأسمالية العالمية ، بمساندة السلطة الطبقية الحاكمة ، تلك القوى التي ارادت أن تطلق العنان لكل ما هو مقيد ، وتترك الحبل على الغارب لكل ما يمس سيادة القرار الاقتصادي ، والاستقلال السياسي للمجتمع . وفي مقدمة ذلك اخضاع سلطة النقد الوطنية للقرار الخارجى بموجب هذا القانون .

ويمكن أن نستدل على دور هذه القوى من خلال المناقشات التي دارت أثناء مناقشة هذا القانون^(١) .

يقول العضو مصطفى كامل مراد :

« لقد تقدمت بطلب الاحاطة على اساس أن قانون النقد الاجنبى ، من أهم القوانين التي يركز عليها الانفتاح إذ بدونها يصحح الانفتاح شبه معطل » .

(١) مناقشات القانون الخاص بالنقد الاجنبى ، القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، مضبوطة الجلسة الرابعة والخمسين ، ١٩٧٦/٥/١٦ ، دور الانقضاء الرابع .

ويقول عضو آخر :

« اتنى اعتر أن ها القانون هو عصب سياسة الانفتاح الاقتصادى لأن القانون الحالى لايستطيع بأن يودع أى مبلغ فى أحد البنوك بالنقد الاجنبى ، ولايستطيع بالتالى الك قبوله ، أو استثماره ، كل ذلك بسبب القيود التى تفرض على هذه الدائع ، اتنى اطالب أن تتفضل الحكومة باستعمال احالة هذا المشروع بقانون الى المجلس حتى يمكن للانفتاح أن يتخذ مساره الطبيعى » .

أما مقر اللجنة الاقتصادية فيقول (١) :

« لى الواقع اتنى آخذ على الحكومة ، فيما يتعلق بالقوانين الخاصة بالانفتح أنها تعرض علينا هذه القوانين ، قانونا ، قانونا ، فى حين اتنى ارى ان الوضع السليم هو عرض هذه القوانين معا حتى يكتمل البنيان الاقتصادى الجدى كوحدة واحدة ، أما أن تعرض قانون التجارة الخارجية وحدة ، ثم قانون لقد وحده ، ثم قانون الأوراق المالية وحده ، فهذا أمر غير مقبول لأنه قد يثت تضارب بين هذه القوانين ، مما يضطر معه الى تعديلها كلها ، أو بعض بعد الموافقة عليها بفترة وجيزة » .

ما هو السياق الذى صدر فيه القانون ، والذى كانت تطالب فيه كل القوانين بضرورة الاسراع بسقيذ قانون النقد ، من أجل اطلاق الحرية للنظام الاقتصادى ، ويمكن أن تبين بعض ملامح هذا السياق فيما يلى :

(١) م مناقشات القانون الخاص بالنقد الاجنبى ، مضبطة الجلسة الرابعة والستين ، ٢٧ / يوليو ١٩٧١ ، دور الانقاد الخامس .

١- حرص الطبقة الحاكمة على ضرورة تغيير كافة القوانين السابقة ،
والتي تقف حائلا دون الحرية الاقتصادية للنظام .

٢- النظر الى لقوانين النقدية ، وتعديلها على أنها تمثل دفعة قوية
للانفتاح ، وفي ذلك ما يؤكد سعى هذه الطبقة الى الاستفادة من هذا
المنافذ في تنفيذ كبر مطالبها .

٣- انه رغبة من الطبقة الحاكمة في سرعة انجاز مهمتها باسرع وقت
خشية العودة، والتقهقر الى مرحلة الانغلاق ، انها تطالب بأن تناقش
كل القوانين كلها دفعة واحدة ، وهكذا دون تمحيص أو مشروء .

٤- ان هذه المناقشات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الطبقة الحاكمة
تعي تماما مقدار القيود المفروضة على مجال النقد ، وما تؤدي اليه
هذه القيود من قيود على حركتها ، ولذلك تسعى بكل الوسائل ،
والإغراءات في تنفيذ مهمتها .

ثانيا - الاتكيات القانونية لإطلاق حرية تداول النقد الاجنبي كخطوة
في سبيل إلغاء الرقابة على النقد :

حدد القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخطوات العملية لإطلاق حرية
التداول بالنقد الاجنبي في المواد التالية :

المادة الاولى :

يجوز لكل شخص طبيعي ، أو معنوي من غير الجهات الحكومية ، أو
الهيئات العامة ، ووحدات وشركات القطاع العام ، أن يحتفظ بكل ما يؤول
اليه ، أو يملكه أو يحوزه من نقد اجنبي من غير عمليات التصدير السلعي

والسياحة ، وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الاجنبي طبقا
للمفكرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الاجنبي ، بما
في ذلك التحويل إلى الخارج ، والتعامل داخليا ، على أن يتم هذا التعامل
عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الاجنبي ، والجهات الاخرى
المرخص لها بالتعامل ، طبقا لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية ،
ويحدد الوزير المختص شروط اخراج النقد الاجنبي مع صحة المغادرين ، مع
مراعاة عدم وضع قيود على اخراج النقد السابق ادخاله الى البلاد ^(١) .

مادة (٦) من القانون :

للمصارف المعتمدة القيام بأية عملية من عمليات النقد الاجنبي بما في
ذلك قبول الودائع ، والتعامل ، والتحويل للداخل ، والخارج ، والتشغيل ،
والتغطية ، فيما تحوزه من أرصدة بالنقد الاجنبي ، ويجوز للوزير المختص أن
يرخص بالتعامل في النقد الاجنبي لجهات أخرى غير المصارف المعتمدة ،
ويحدد قرار الوزير الصادر في هذا الشأن قواعد ، واجراءات هذا
التعامل .

مادة (١٤) :

كل من خالف أحكام هذا القانون ، أو شرع في مخالفتها ، أو خالف

(١) * ملحوظة كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، والخاص بالرقابة على
النقد ، قد حظرت من استيراد ، وتصدير القراطيس المالية الا بالشروط والاوزاع التي يحددها
وزير المالية ، وقرار منه ، بينما اجاز القانون الحالي أن يكون استيراد ، وتصدير الأوراق المالية
والتعامل فيها عن طريق المصارف المعتمدة ، وليس الوزير .

تتهدد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ، ولا تقل عن مائتي
١٠ ، ولا تزيد عن الف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ولا يجوز
التم بوقف تنفيذ الغرامة ، كما لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة
إلهم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، الا بناء على طلب الوزير
نبي ، وللوزير المختص ان يصدر قرارا بالتصالح لمقابل مصادرة المبالغ والاشياء
بوجع الجريمة .

هذه المواد يكون القانون قد اعطى الاشخاص ، وشركات القطاع
المصر ، والبنوك الاجنبية حق تداول النقد الاجنبي ، وحق التعامل فيه وهذا
قوله يؤدي الى مجموعة من النتائج :

١- ان السماح للأفراد بالتعامل في النقد الاجنبي ، من شأنه أن يفسح
المجال لتجارة العملة ، في السوق السوداء فيها ، وهذا ما حدث
بالفعل .

٢- في الوقت نفسه فإن هذا الحق يعطى للطبقة الرأسمالية تدعيمها
لمصعودها سواء من ناحية استغلال حصيلة التعامل في النقد الاجنبي
ونزحه الى الخارج ، وهو ما حدث أيضا بالفعل ، أو من حيث
تداولها في الداخل ، وهذا ما يجعل للعملة الاجنبية قيمة أكبر في
مواجهة العملة الوطنية .

٣- النتيجة المترتبة على ذلك هي بناء كيان اقتصادي داخلي المجتمع يقوم
به طبقة من المرابين ، والطفيليين ، وتدعمهم في مواجهة باقي
الطبقات الاخرى التي تتأثر بالنتائج السيئة للتجارة في العملة ، وتأثيرها
على الاسعار .

كذلك فإن السماح للبنوك أو الشركات الخاصة فى الاحتفاظ بهذا النقد
يؤدى الى أن تهرب هذه الأموال الى البنوك الرئيسية فى الخارج ، وفى
دراستين حديثتين أحدهما لبنك (مورجان جرانتى ترست) والاخرى لبنك
(التصدير الدولى) قدرت الدراستان قيمة الأموال المهربة من بلدان العالم
الثالث الى بلدان العالم الاول بحوالى ٤٥ ٪ ، الى ٦٠ ٪^(١) ويقصد ببلدان
العالم الاول أوروبا وأمريكا .

وتذكر الدراستان ، أن حصيلة النقد الاجنبى داخل هذه الدول عادة ما
تأتى من خداع القروض ، الاستثمارات التى تتركها حكومات هذه الدول
فى ايدى الأفراد ، ويقوم هؤلاء الافراد ، أو الشركات الخاصة بنهب نصف
هذه الاموال ، واعادة تحويلها فى حسابات بأسمائهم الشخصية فى البنوك
الاجنبية ، وترك الشرب مكبلة بإرث هذه الديون .

وتذكر الدراستان أيضا أن نسبة التهريب الخاصة بمصر تصل الى حدود
٣٥ ٪ الى ٤٥ ٪ كحد أقصى ، أى أن متوسط النهب السنوى من الاموال
التي يعاد تهريبها الى الخارج تصل الى ٤٠ ٪ أى ما قيمته ١,٢ مليار دولار
سنويا .

كل هذا الاثار هى نتاج وحصيلة ابعاد رقابة الحكومة على النقد
الاجنبى ، وتركه للأفراد ، وشركات وبنوك الانفتاح .

لأنهما يتعلق بشأن المواد التى نصت على العقوبات فى هذا القانون فإنها
لم تكن رادعة للأفراد عن التعامل فى النقد الاجنبى فى السوق السوداء ،

(١) الايام الاقتصادية ، ٢٥ ديسمبر ١٩٨٨ .

بدليل انتشار تجارة العملة التي انتشرت بعد تطبيق هذا القانون ، خصوصا وان العقوبة تنص على امكانية التصالح بين الحكومة ، والمخالف لأحكام القانون ، اذا ما رغب ، وقد كان نتيجة ، استثناء تجارة العملة ، وتوسعها أن طالب البعض باعادة النظر فى هذا القانون ، وان كانت اعادة النظر هذه قد اقتصرت على تعديل اجراءات المخالفة فقط ، والجراءات المترتبة عليها ، وليس فى الغاء القانون ذاته .

نشرت جريدة الوفد بتاريخ (١٩٨٨/١١/٦) ^(١) .

ان الحكومة عجزت عن إعادة ٥٠ مليار جنيه مهربة الى الخارج خلال العشر سنوات ، وهى السنوات التى تم فيها تطبيق قانون النقد ، وان هذا العجز يرجع الى صعوبة الحصول على الاموال المهربة . وذلك ان المادة (١٤) من قانون النقد تنظم اجراءات رفع الدعوى ، والتنازل عنها ، أو التصالح ، وهذا يعتبر من مهام الوزير المختص ، فى حين أن الأمر لابد وان يضع مزيدا من القيود على ذلك ، على أن تتضمن التعديلات تضييق النطاق حول الاموال المحولة ، وظروف تحويلها ، وشخصية العميل المحول اليه الأموال .

نضيف الى ماسبق أنه لايجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة للجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، الا بموافقة الوزير المختص ، والواقع أن هذه المادة تضيف ايمادا جديدة لدور الطبقة فى استغلال القانون لاعطاء الشرعية لممارسة انشطتها ، فهى قد اباحت الاحتفاظ بالنقد ، وضمنت ذلك من خلال القانون ، وأكدت على أن يكون التداول من خلال البنوك

(١) جريدة الوفد المصرية ١٩٨٨/١١/٦ ، تحقيق حول الاموال المهربة الى الخارج .

المعترف بها ، أما بالنسبة للمخالفين فإن الأمر لا يتعدى تعويض تافه لا يقارن بالأموال التي يكسبها تاجر العملة ، وما أسهله من عقاب وحتى إجراءات رفع الدعوى الجزائية مرفوض ، ولو علمنا مدى التشابك بين رؤساء ، ومديرى البنوك التي تتعامل بالنقد الاجنبى ، وبين اقطاب ورموز السلطة ، لأمكن لنا أن نتبين ، كيف ترفع دعوى جنائية ضد مدير البنك الذى قام بتهريب الاموال الخاصة بالبنك الى الخارج ، وفى نفس الوقت يكون هذا المدير هو وزير أو مسئول كبير سبق فى الغالب الاعم .

ان اخطر لقوانين التي تمس مصالح المجتمع ، وتمس الصالح العام تأتى فيها الجزاءات والعقوبات بهذا الشكل التافه لدليل على التواطؤ المتعمد من قبل الطبقة الحاكمة لتحطيم كل القيود ، فى مقابل تحقيق المصالح الذاتية لبعض الطبقات ، وفى مقدمتها العائلات الرأسمالية الطفيلية .

الخلاصة :

ن الآليات القانونية التي اراد بها القانون أن يزج يد الدولة عن السيطرة على ميدان النقد قد تحددت فى البنود التالية :

اولا : اعطاء الحق للأفراد والقطاع الخاص ، والشركات والبنوك الخاصة باحتفاظ بالنقد الاجنبى بصفة عامة وبكافة الصور .

ثانيا : فحلت هذه التغيرات الباب أمام المصارف المعتمدة لمزاولة عمليات النقد الاجنبى بحرية تامة طبقا للمعرف المصرفى ، وطبقا للنظام الذى يحكم قواعده التعامل معه ، وذلك فى اطار من الحرية التامة ، بعيدا عن رقابة الحكومة

ثالثا : منحت هذه التغييرات للوزير المختص سلطة تحديد الشروط ،
والاوضاع التى يتم على اساسها اجازة ادخال واخراج النقد ، بعد أن كانت
هذه السلطة قاصرة على البنك المركزى .

رابعا : اجازت هذه التعديلات تطبيق القوانين الخاصة بسياسة الانفتاح ،
والتي اهمها اطلاق يد القطاع الخاص فى الاستيراد أو التصدير ^(١) .

فى ضوء هذه الآليات ماهى الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت
عليها ؟

ثالثا : الآثار الاجتماعية والاقتصادية للقانون :

حددت المذكرة التفسيرية للقانون هدف القانون فى الآتى ^(٢) :

اتخذت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى منهاجا لها ، تدعيا للاقتصاد
المصرى ، ومحاولة لتعويض ما خلفته الفترة التى مرت به ، وصدرت تنويعا ،
وتأكيدا لتلك السياسة عدة قوانين كان من أبرزها القانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى ، والقانون رقم ١١٨

(١) ** اشارت المادة ١٨ من القانون المذكور الى أن احكام هذا القانون لا تدخل بالاحكام
المنصوص عليها فى نظام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٤
الخاص بالاستيراد ، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتصدير وهذه القوانين ابحاث
الاستيراد بدون تحويل عمله ، كما اعطت للأفراد والشركات الخاصة و القيام بأعمال الوكالة
التجارية للشركات الاجنبية وايضا منحت حق الاستيراد للأفراد ولشركات القطاع الخاص ،
كذلك اشارت المادة ١٩ من نفس القانون إلغاء كافة القوانين المنظمة للرقابة على نقد
وتهريبه وفى مقدمتها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، والقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٧
الخاص ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب .

(٢) انظر المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المبررة الرسمية ١٩٧٦/٨/٢٨ .

لسنة ١٩٧٥ ، فى شأن الاستيراد والتصدير ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى ، والجهاز المصرفى ، وفى ضوء ذلك أصبح من الضرورى تحرير معاملات النقدية من القيود التى تفل يدها ، واصبحت الحاجة ملحة الى نفة جديدة الى النظام النقدى بما يحقق المرونة الكافية ويوفر الأمن ، والسلامة للاقتصاد القومى ، وبما يهىء من جهة اخرى السبل للوصول بالجني المصرى الى مركز ملائم بين العملات الاخرى .

هذا هو الهدف الذى حدده القانون ، هل تحقق هذا الهدف بالفعل ، ان الاجابة على هذا السؤال تبدو من خلال التعرف على جملة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على تنفيذه .

الواقع أن آثار المترتبة على أى قانون لايمكن أن تكون ذات فعالية ، الا اذا دخل القانون حيز التطبيق العملى ، وبالذات اذا كان مجاله هو تنظيم علاقة تعتبر من صميم الحياة المعاصرة ، وهى العلاقات النقدية ، وبذا يتضح مضمون القانون ، ويكشف عن مكتونه الطبقي و تقاس عمق هذه الآثار الناجمة عنه بمقدار تأثيره على الجوانب المختلفة للحياة اقتصاديا ، واجتماعيا ، وسياسيا .

من الناحية الاقتصادية تبرز أهمية هذا القانون فى كونه القانون الذى الفى الرقة على النقد ، تلك الرقابة التى ظلت تمارس فى كل اشكال الانظمة الحومية ، من نظام ملكى الى نظام جمهورى ، فلقد ظلت القوانين الخصة بالنقد ، واهمها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تخضع عمليات تدبى النقد الاجنبى لاشراف الحكومة ، لكن القانون الحالى بما أقره من تعديلات ، تمثلت فى السماح للأفراد ، والاشخاص ، والقطاع الخاص ،

والشركات الخاصة فى الاحتفاظ بالنقد الاجنبى ، قد أقر صراحة بانتهاء دور الحكومة فى رقابتها على النقد ، والغريب ، والعجيب أن القانون قصر هذا الحق على هذه الفئات ، دون شركات القطاع العام ، والحكومة ، ليس هذا فحسب ، وإنما اعطى للأفراد ، والشركات القطاع الخاص ، والبنوك المقامة وفقا لقانون الاستثمار ، أن تحتفظ بهذا النقد ، وتتداوله دون مساءلة عن مصدره ، ولقد حدد البنوك التى يمكن للأفراد التعامل معها فى هذه البنوك ، وكلها بنوك اجنبية ، وهى بنوك بحكم المادة التاسعة من قانون الاستثمار كما سبق أن اوضحنا بنوك قطاع خاص ، وليست بنوكا حكومية ويشارك فيها رأس المال الاجنبى .

ماذا يعنى هذا اقتصاديا ، يعنى فقدان دور الحكومة فى التحكم فى مصادر النقد سواء القادمة بهدف الاستثمار ، أو تحويلات المصيرين من الخارج ، أو أى مصدر آخر ، فضلا عن هذا فإن ذلك يعنى نمو نوع من المعاملات المالية تكتسب صفة الشرعية ، وهى فى نفس الوقت اعمال مشبوهة ، مثل الاتجار فى العملة ، ههنا يعنى اقتصاديا الدفع بالبنوك الاستثمارية الى منافسة بنوك الحكومة ، والقطاع العام فى الحصول على النقد الاجنبى .

وإذا كانت الدولة تهدف من خلال هذا القانون أن تحرر معاملات النقد بهدف الحصول على النقد الاجنبى ، فإنها ما حرره الا لكى تستفيد منه طبقات ، وشرائح اجتماعية معينة ، أهم هذه الطبقات هى طبقات المستوردين ، والمصدرين ، واصحاب المقاولات ، وشركات الاستثمار ، وطبقا لما أجازته القانون من عدم مساهلة حامل النقد الاجنبى ، فضلا عن منحه حق فتح حسابات فى الخارج ، سواء كان فردا أو شركة قطاع خاص ، أو بنكا استثماريا ، فإن ذلك سيكون الطريق الشرعى لهروب النقد الاجنبى ،

الى الخارج . وليس هذا الموقف بعيدا عن الدور الذى قامت به شركات
توظيف الأموال ، اذ استطاعت هذه الشركات أن تنزح كل تحويلات
المصريين العاملين بالخارج الى بنوك أوروبا ، وأمريكا . وفى ذلك ما يعنى
تهديد أى فائض من النقد الاجنبى يمكن أن يفيد من الناحية الاقتصادية فى
تحقيق التنمية .

من الناحية الاقتصادية ايضا ، تبرز عدم مقدرة الدولة على مصادرة هذه
الاموال ، أو تأميمها ، أو فرض الحراسة عليها ، لأن القانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ يحميها من هذه الاخطار ، ونضيف الى ذلك استخدام النقد
الاجنبى فى استيراد السلع الاستهلاكية من جانب الافراد ، والقطاع الخاص
تلك السلع التى تلبى حاجات شرائح اجتماعية معينة .

بقى أن نشير الى أن أبرز الآثار الاجتماعية المترتبة على هذا النشاط ، هو
ظهور ما يسمى بالسوق السوداء فى مجال العملة ، التى تعتبر نوعا من النشاط
الطفيلى والذى يؤثر على سيادة نمط قيمي يدعم العمل السهل ، والربح
الوفير ، فضلا عن هذا فان ذلك القانون فى مقابل انه يعطى الفرصة
للطبقات الطفيلية ، أن تنمو وتزدهر ، فانه على الجانب الآخر ، يؤثر على
الطبقات الفقيرة من ناحية غلاء الاسعار وارتفاع تكاليف المعيشة .

لقد سمحت الطبقات الحاكمة بكل ما فى وسعها الى تهية المناخ لعمل
الطبقات الرأسمالية ، والطفيلية داخل المجتمع ، وأضفت على هذا المناخ
صفة الشرعية ، من خلال قوانين النقد ، ومن خلال ما منحه من مزايا لهذه
الطبقة ، لقد انتشرت تجارة العملة فى مصر ، فى الوقت الذى دعت فيه
الحكومة طبقا لهذا القانون الى بيع بعض السلع للجمهور بالعملة الاجنبية ،

أى خراب يمكن أن يصيب الاقتصاد المصرى بعد ذلك ، وأى دمار يمكن أن يلحق بمواردها ، واستقلالها فيعد جهاد طوال خمسة وعشرين عاما من اجل الاستقلال وبالذات استقلال الاقتصاد ، واستقلال السيادة الوطنية ، يأتي قانون الانفتاح وقوانينه المتتابة ، ليهنم سيادة الوطن واستقراره .

ان مضمون القانون هو خير معبر عن أهداف الطبقة ، وخير معبر عن مصالحها ، وهو فى الوقت نفسه أداة قهر لتحقيق مصالح الطبقة صاحبة اصداره .

ثانيا فى مجال الاسجراد والتصدير :

مقدمة :

تمثل دراسة الآليات القانونية لدعم البرجوازية الطفيلية من خلال القوانين التى اعقبت سياسة الانفتاح تعبيرا واقعيا عن كيفية صياغة العلاقات القانونية فى مجال الاقتصاد فى بلد تابع ، تلك العلاقات التى تصاغ فى ظل ظروف غير متكافئة مع العالم الخارجى ، وعلى ذلك غالبا ما تأتى القوانين تعبيرا ، وانعكاسا لمصالح الطرف الاقوى .

واذا كانت قوانين سياسة الانفتاح قد هدفت فى مجملها الى تحرير الاقتصاد وازالة القيود امام حركة رأس المال الخاص ، المحلى ، والعالمى ، فى مجال النقد كما سبق أن أوضحنا ، فان دراسة القوانين المتضمنة للنظام الاقتصادى ، وهى القوانين الخاصة بالتعامل فى مجال التجارة الداخلية ، والخارجية سوف تستجلي الحقائق حول الدور الذى لعبته هذه القوانين فى تدعيم مصالح الطبقة الطفيلية داخليا ، والراسمالية العالمية خارجيا .

ويمكن تقسيم هذه القوانين الى مايلي :

١- القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ وهو الخاص ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير .

٢- القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

٣- القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن حق المواطنين فى ممارسة تمثيل الشركات فى جمهورية مصر العربية .

٤- القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم اعمال الوكالة التجارية ، وبعض اعمال الوساطة .

ولكى نتحكم من التعرف على مضمون هذه القوانين ، والدور الذى لعبته فى تدعيم البرجوازية الطفيلية ، لا بد وأن نعرض بالتحليل للنقاط التالية :

اولا : اهداف القوانين كما ورد بمذكرته التفسيرية .

ثانيا : مستويات التحليل طبقا لخطة الدراسة السابقة .

ثالثا : الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه القوانين .

وسوف يكون تحليلنا شاملا للقانونين المتعلقين بالاستيراد والتصدير أولا ثم قوانين الوكالة التجارية .

أولا : اهداف القانونين رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ :

يعتبر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ مكملا للقانون الاول ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ، ذلك أن القانون الأول قد صدر فى اعقاب سياسة الانفتاح لبيح

على وجه السرعة السماح للأفراد لاستيراد مستلزماتهم للبدء فى تنفيذ سياسة الانفتاح ، بعد أن كانت القوانين السابقة تمنع ذلك ^(١) أما القانون الثانى فىنص على نفس قواعد الاستيراد والتصدير طبقا لسياسة الانفتاح ، وطبقا لما جاء بالقانون الأول ، مع وضع بعض الضوابط على عملية الاستيراد والتصدير من ناحية الرقابة على السلع ، ومدى مطابقتها فقط .

ولذلك فإن أهداف هذين القانونين قد تحددت على النحو التالى كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانونين :

« إن الدولة قد اتجهت أخيرا فى تعاملها مع الخارج الى سياسة الانفتاح الاقتصادى وبحوجبها أصبح الأمر يقتضى السماح للأفراد بالاستيراد ، وليس من شأن هذا الإخلال بدور القطاع العام فى حمل أمانة تحقيق أهداف التنمية ، وكذلك تشجيع الأفراد ، وشركات القطاع الخاص الذين لهم ارصدة فى الخارج أن يستثمروا هذه الأرصدة فى استيراد السلع التى تقتضيها خطط التنمية ، وتعجز الموارد عن توفير كل الاحتياجات عنها » .

من الأهداف السابقة يمكن أن تبين أن هذين القانونين قد ركزا على قضيتين أساسيتين :

١- السماح للأفراد ، وشركات القطاع الخاص بالاستيراد والتصدير لكافة السلع .

٢- السماح للأفراد والذين يحوزون نقدا أجنبيا ، أن يستوردون مایشاؤا من السلع ، دون تحويل عمله ، وأيضا السماح لهم بالتصدير .

(١) أنظر قوانين المرحلة الناصرية الخاصة بالاستيراد والتصدير ، فى الملاحق الخاصة بالدراسة ، والتى تضمنت عملية الاستيراد والتصدير على الحكومة والقطاع العام .

ثانيا : مستويات التحليل الخاصة بالقانونين :

أولا : مستوى التحليل الأولي القانون من الخارج :

١ - السياق الاجتماعي الذي صدر فيه القانونين :

- على الرغم من أن هذين القانونين ، كانا ضمن الإجراءات المحكمة لسياسة الانفتاح من أجل تدعيم القوى الطبقية للبرجوازية الطفيلية ، أى انهما صدرا فى سياق تنفيذ سياسة الانفتاح ، إلا أنهما يميزان قدرا من الخصوصية المرتبطة بالطبقات التى بدأن تظهر ، وتفرض مصالحها بشكل قوى من خلال التشريع .

- مما لا شك فيه أن جملة القوانين التى أعقبت سياسة الانفتاح ساعدت كما سبق وأشرنا على تكوين شرائح من الطبقة البرجوازية الطفيلية ، التى استفادت من جملة القوانين المتعاقبة ، مثل قوانين النقد ، وقوانين الاستيراد بدولة تحويل عملة ، إلا أن هذه الشرائح بدأت ترغب فى مزيد من المزايا من خلال القانون أيضا ، فإذا كان مجال تداول النقد الاجنبى أصبح مباحا ، وأصبح طبقا لقوانين النقد ، أن يستطيع أى من الأفراد أن يحوز على مايشاء من بوار نقدية ، دون مساءلة ، وانسحب ذلك أيضا على شركات ، وبنوك الانفتاح ، فلماذا لا تستخدم حصيلة هذه الموارد فى استيراد السلع من الخارج وتحقيق كسب أكبر . وهكذا كان هذا القانون تعبيراً عن رغبة بعض الشرائح الجنيطة فى التوسع والتوسع .

هنا بدأت هذه الشرائح أيضا تضغط فى اتجاه تحرير التجارة وبالذات مجال الاستيراد ، ولما كان هذا المجال مقيدا بحكم قوانين المرحلة الناصرية ، فإن

الأمر يتطلب إزالة هذه القوانين جملة وتفصيلا وعلى ذلك صدر القانونان بإباحة الاستيراد والتصدير للأفراد والقطاع الخاص ، والشركات ، وكل من يحوز نقدا أجنبيا .

ولقد مثل هذان القانونان خطوة أخرى في سبيل تدعيم الطبقة الرأسمالية وبالذات الرأسمالية الطفيلية ، يتضح ذلك من علاقة هذه القوانين بالقوانين التي سبقتها كما يأتي :

٢- علاقة القانونين الحاليين بالقوانين السابقة :

هذا القانونان قد ألغيا القوانين التالية : القانون رقم ٩ / ١٩٥٩ في شأن الاستيراد والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩. في شأن التصدير ، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد والتصدير^(١) ولقد كانت هذه القوانين تنص على عدم السماح للأفراد بالاستيراد والتصدير ، وقصر هذه العمليات على القطاع العام ، فضلا عن أنها كانت تقضى بالنسبة لشركات القطاع العام ، التي تقوم بالاستيراد ، أو التصدير أن تحول قيمة السلع بالعملة الاجنبية عن طريق البنك المركزي^(٢) .

(١) انظر المادة الأولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ، المصدرة الرسمية ١٩٧٤/٧/٢٥ م .

(٢) انظر الوثائق الخاصة بشرة يوليو في الملاحق الخاصة بالدراسة .

ثانيا : مستوى التحليل الثانى ، القانون من الداخل :
الفئة الرئيسية للتحليل ، الآليات القانونية لدعم البرجوازية
الطفيلية :

نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ على الاتى :

١- يكون استيراد السلع من خارج مصر بقصد الاتجار ، أو التصنيع عن طريق الهيئات العامة ، والمؤسسات العامة ، والوحدات التابعة أو الشركات التى يساهم فيها القطاع العام ، ويجوز السماح للأفراد ووحدات القطاع الخاص بالاستيراد من الخارج فى نطاق السوق الموازية ، وفقا للشروط التى تحددها القواعد المنظمة لها .

٢- المادة الثانى : يجوز للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبى أن يقوموا باستخدامها فى الاستيراد العينى للسلع التى تهدف الى تنمية الاقتصاد القومى ، وتوفير السلع الأساسية ، والضرورية التى يصدر بها قرار من وزيرى المالية والتجارة ، كما يجوز لغير المقيمين ، وكلنا المصريين الذين يعاملون معاملة غير المقيمين من الناحية النقدية ، القيام بتوريد سلع من تلك المشار اليها فى الفترة الاولى ، ويتم استخدام المقابل بالنقد الاجنبى ، إما فى صورة صادرات غير تقليدية ، أو لمواجهة نفقات سياحية ، أو شخصية ، وفقا للقواعد التى ينظمها وزير المالية والتجارة .

أما المادة الأولى والثانية من القانون الثانى رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٥ فنصت على ماسبق الا أنها أضافت بعض الشروط لمزاولة التصدير والاستيراد بالنسبة

للأشخاص ، كضرورة أن يكون اسمه مقيدا فى السجل المعد لذلك بوزارة التجارة وأيضا شروط تسجيل الاسم ، كما نصت باقى المواد على ضرورة وضع الرقابة على السلع التى تصدر وتستورد ، وفحصها والتأكد من مطابقتها للشروط المنصوص عليها ، ويحدد بقرار من وزير التجارة إجراءات معانة الرسائل ، وفحصها ، ومعاينة كل من يخالف أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ، ولا تزيد عن ألف جنيه ، وتحكم المحكمة فى جميع الأحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة .

- وبذلك يكون هذان القانونان قد أدخلتا تعديلا على سياسة التجارة الداخلية والخارجية فى مجال التصدير والاستيراد فيما يلى :

١- أن يكون استيراد احتياجات البلاد السلمية عن طريق القطاع الخاص والأفراد ، والشركات .

٢- السماح للأفراد الذين يحوزون نقدا أجنبيا ، وكذلك الشركات والبنوك بالاستيراد من الخارج دون الرجوع الى الجهاز المصرفى (أى دون تحويل عمله) .

٣- أن يكون التصدير أيضا من خلال الافراد والقطاع الخاص والشركات .

ماذا تعنى هذه التغييرات القانونية لسياسة الدولة فى مجال الاقتصاد ؟

تعنى أولا فتح باب التجارة الداخلية للقطاع الخاص والأفراد ، وليس هؤلاء فقط ولكن كل من يحوز نقدا أجنبيا يمكنه أن يستورد مايشاء من سلع .

تعنى ثانيا : أن مجال التصدير قد فتح أيضا للقطاع الخاص ، والأفراد .

تعنى ثالثا : انتهاء احتكار الدولة لقطاع التجارة .

فأصبحت القاعدة إذن هى إباحة الاستيراد والتصدير دون قيد أو شرط ، وهكذا يتأكد أن الطبقة التى أرادت التغيير ، معلنة أن القانون سوف يؤدي الى إزالة القيود فى مجال التجارة ، بما يسمح باستيراد مستلزمات الإنتاج ، والسلع الضرورية للسوق ، إنما أرادت أن تزيل القيود على حركتها هى بفتح السوق المصرية لها ولعملائها فى الخارج وبذلك يمكن لهذه القوى أن تتحكم فى السوق المصرية وتتما تشاء وعندما تشاء ، وهذا الموقف له تبريره من وجهة نظر وموقف هذه الطبقة ، اذ أنها ، وهى متحركة فى كمية النقود المتداولة من النقد الفاجنى ، ومتحركة أيضا فى حركة السوق ، فلا بد إذن أن يكون الطريق أمامها مفتوحا بالنسبة للسوق الخارجى .

ولو حاولنا أن نربط مضمون هذا التغيير القانونى ، بالتغيرات التى طرأت على توجه الطبقة التى احتلت السلطة فى بداية السبعينات ، نجد أن هذا التغيير يمثل خطوة هامة نحو استعادة هذه الطبقة لمكائنها ، والتى بدأت تستعيد بها من خلال قوانين رفع الحراسة ، وعدم المصادرة الرأسمالية وبالذات الجراح الطفيلي منها خلال طريقتين :

الاول : عملية استعادة موقعها الاقتصادى بعد الاجراءات التى تم بها سطوتها خلال المرحلة الناصرية .

الثاني : عملية التوسع ، أو النمو المتزايد لنشاطها الطفيلي .

كيف كان ذلك ، أى كيف ساهمت هذه القوانين فى تدعيم أوضاع

الطبقة الرأسمالية الطفيلية ؟

- مما لاشك فيه أن هذه القوانين قد أتاحت توزيع الدخل لصالح فئات المستوردين ، ذلك أن أرباح السلع الكستوردة تفوق كل ماهو متصور من أى أرباح أخرى .

ويشير (عبد الباسط عبد المعطى) فى دراسة له عن التكوين الاجتماعى فى مصر فى مرحلة السبعينات الى أن هناك عدة مؤشرات تدل على النمو النسبى لهذه الطبقة من خلال ^(١) :

١- البيانات المنشورة حول المركز المالى لبنوك الاستثمار ، والتي تشير الى نشاط هذه البنوك فى عمليات استيراد السلع .

٢- تدعيم بيانات الودائع ، سواء كانت لأجل طويل ، أو لأجل قصير منذ ١٩٧١ وحتى سبتمبر ١٩٧٨ زيادة ماحوزة هذه الجماعة الطبقيّة من أصول رأسمالية .

٣- تشير بيانات ودائع الافراد لدى البنوك الاستثمارية وجود فئة المليونيرات حتى سبتمبر عام ١٩٧٨ ، فقد وجد أن هناك أحد عشر شخصا يحوز كل منهم فى المتوسط مليون ومائة وثمانون ألف جنيه ، وأن هناك أربعة وخمسين شخصا يحوز فى المتوسط حوالى ٨٨ ألف جنيه .

٤- تشهد بيانات التجارة الخارجية ، ومشروعات تجارة الجملة ، ونشاطات

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعى ، مرجع مذكور ص ٣٤٤ .

بنوك الاستثمار ، والشركات الجديدة ، والوكالات ، وبيوت الخبرة على نمو الجناح التجارى من البرجوازية ، وسيطرته على مجال التجارة الخارجية ، وبالتالي التجارة الخارجية ، وبالتالي التجارة الداخلية وحركة السوق .

٥- بلغ مجموع أرباح التجار خلال عام واحد ١٣٥٠ مليون جنيه ، ومنها ٤٥٠ مليون جنيه لأرباح التجار المستوردين ، ٥٠٠ مليون جنيه إعفاءات جمركية على السلع الغذائية .

كذلك يذكر عبد القادر شهاب أن مجال الاستيراد ، والتصدير يمثل أعلى المجالات ربحية بالنسبة للطبقة الرأسمالية ، وذلك أن ربح المستورد الواحد يساوى دخل ٣٦٠ مجلس إدارة فى العام ، ناهيك عما يساويه من دخل العامل صاحب الحد الأدنى ^(١) .

للتدليل على دعم هذان القانونان لنشاط هذه الفئة واستفحال نشاطها ، فقد كان عدد المكاتب التى عملت بموجب هذا القانون سنة ١٩٧٤ (٣٨٣٧) مكتبا زاد عددها سنة ١٩٨٢ الى ٧٥٠٠ مكتبا ، تتعامل فى ٢ مليار جنيه ^(٢) .

وبذلك مكن هذا القانون هذه الطبقة من الحصول على ثروات طائلة فى فترة محددة ، وهذا بدوره أدى الى ريادة حنة الفوارق بين الطبقات ، مما ساهم فى إعادة تهيأة الخريطة الطبقيّة للمجتمع المصرى فى مرحلة

(١) عبد القادر شهاب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع مذكور ، ص ٤٩ .

(٢) الأهرام الاقتصادى ، ٢٥ / ١٩٨٧/٢١ .

السبعينات ، لكى ماهى الآلية القوانين التى سهلت لهذه الطبقة أن تدعّم من وضعها الطبقي ، لقد كان ذلك من خلال التسهيلات التى منحت لها فى استيراد السلع الاستهلاكية وسوف نناقش هذه النقطة بالتفصيل .

تسهيلات الاستيراد للسلع الاستهلاكية وأثره على الصناعات الوطنية :

لعبت قوانين الانفتاح دورا فى بلورة اتجاه عام اتصف به المجتمع المصرى فى اعقاب سياسة الانفتاح ، وهو اتجاه المجتمع نحو الزيادة فى الاستهلاك ، بما لا يتلاءم مع حركة الانتاج فيه .

تلك القوانين التى ركزت فى جوهرها ، وفى الدعوى اليها على فكرة اساسية هى فكرة الجذب ، أو الاستجلاب ، ابتداء من جذب الاستثمار ، وجذب التكنولوجيا ، وجذب النقد الاجنبى ، كل ذلك من أجل ادعاء كاذب هو أن هذا الاستجلاب سيفيد فى تحقيق الرخاء والرفاهية وكل هذا يتوقف على الدور الذى يمكن أن تلعبه الرأسمالية .

إلا أن الرأسمالية كمادتها - سواء المحلية أو العالمية لا تهدف الى تطوير ، أو تحديث أساليب الانتاج ، وإنما تهدف فى النظام الأول الى تحقيق الربح السريع ، والوفير ، وذلك لن يتحقق الا بمزيد من دعم السوق المصرية بالسلع الاستهلاكية ، والاستثمارية .

إن هذه الدعوى محقق للرأسمالية المحلية دورا فى التحكم فى السوق المصرية ، فضلا عن أنها تحقق لها نموا ، وتراكما فى رأس المال ، فى وقت قصير ، وهى أيضا سوقا رائجة لها ولإنتاجها . ولأن الرأسمالية لن تقبل بأى حال من الأحوال نقل أى نوع متقدم من تكنولوجيا داخل الأسواق

المصرية ، فإن هذه الأسواق لن تفتح الا لكل ماسوف تستغنى عنه الدول
الرأسمالية من سلع استهلاكية وهكذا ارتبط تنفيذ هذه القوانين بدعوة
مسعورة على الاستهلاك لكل ما هو مستورد ، وتركز الهدف الأساسي لهذه
القوانين فى تسهيل كل الإجراءات الخاصة بالاستيراد ولقد لعبت هذه
التسهيلات دورا كبيرا فى زيادة نسبة استيراد السلع الاستهلاكية فى هذه
المرحلة لم يعهد لها المجتمع المصرى من قبل ونورد البيانات الآتية للتدليل على
صحة ما سبق .

إن نسبة استيراد السلع الاستهلاكية قد زاد من ١٧,٣ ٪ سنة ١٩٧٥ الى
١٢٣ سنة ١٩٧٦ ، أما بالنسبة للسلع المعمرة فقد زاد نصيب استيراد هذه
السلع من ١١,٣ ٪ عام ١٩٧١ الى ١٧,١ ٪ عام ١٩٧٦ ، وزادت أيضا
نسبة استيراد هذه السلع حتى عام ١٩٨٨ بمقدار مرة ونصف ^(١) .

أما عن نوعية ما يستورد فنجد انه تركز فى المواد التموينية ، والغذائية
وستلزمات البناء ، وبالذات البناء والاسكان الفاخر ، من ورق الومنيوم ،
وادوات صحية ، وسيراميك ، واعمال ديكور ، وسيارات بجميع انواعها ،
وما ركائنها ، والاجهزة الكهربائية.

(١) ١١ ٢٢ انظر محمد دويخار ، الصلف والتطويع ، ص ٦٢١ .

ويوضح الجدول التالى زيادة الاتجاه نحو السلع الاستهلاكية دون الانتاجية حتى عام ١٩٧٧ .

النوع	عام ١٩٧٣	١٩٧٤
المواد الخام والسلع الاستهلاكية	٢٠ ز	٤٨ ز
المواد الغذائية	٢٥ ز	٤٣ ز
السلع الاستهلاكية	١٥ ز	٢٩ ز (١)

ماذا تعنى هذه الارقام ، تعنى اول ماتعنى أن قوانين الاستيراد تعكس علاقة ذات بعدين بواقع الاقتصاد المصرى :

العلاقة الاولى هى تلبية احتياجات الطبقات الطفيلية ، وحاجاتها الى الاستهلاك ، العلاقة الثانية هى اغفال حاجة الطبقات الفقيرة من السلع الشعبية والتي تتناسب مع محدودى الدخل ، فهى تلبى استيراد ما يحتاجه أبناء الانفتاح .

أما بالنسبة للمصادر والتصدير الذى ترك أيضا فى مجال القطاع الخاص والافراد فالملاحظ أن نسبة الصادرات أيضا قد انخفضت انخفاضاً كبيراً ، سواء فى المنتجات الزراعية ، أو الصناعية ، ويرجع ذلك الى أن الربح من عمليات الاستيراد أكبر بكثير جداً من عمليات التصدير ، وقبوه ، إذ يبلغ

(١) نفس المرجع السابق .

ربح المستورد فى عملية الاستيراد الواحدة ما يماثل استيراد السلعة ١٤ مرة^(١) .

إن شيوع نمط السلع الاستهلاكية ، وزيادة الطلب عليها ، إنما يعبر عن استجابة لحاجات طبقة مهيمنة تجاهر بوضعها المتميز ، وتفاخر بما تمتاز به عن باقى الطبقات ، هذا النمط ، ولاشك يستنزف موارد المجتمع ، ويقلل من قدرته على الانتاج ، بل يقلل من قدرته على توليد فائض اجتماعى يمكن استخدامه فى التطوير .

بقى أن نشير الى تأثير قوانين الاستيراد والتصدير على الاضرار بالصناعة الوطنية وضرب مصالح البرجوازية الوطنية .

ذلك أن انتشار السلع الاستهلاكية المستوردة يجعل الصناعات الوطنية فى مجال منافسة غير متكافئة مع الصناعات المستوردة ، ونتيجة لذلك تضعف القوة الشرائية للسلع المحلية التى لاتقبل عليها الى الفقراء ، هذا فضلا عن أن البعض يحاول اخفاء السلع المحلية من أجل ترويج السلع المستوردة بحيث تبيع بأكثر من ثمنها ، وفى ذلك أيضا اهدار للصناعة الوطنية ، وتهديدها .

ويذكر محمود عبد الفضيل أنه طبقا لقوانين الاستيراد فإن استمرار الأوضاع بهذا الشكل يجعل أمامنا خيارين بالنسبة للصناعات الوطنية^(٢) .

الخيار الاول : هو القبول بتدويل انتاجها ، تحت مظلة الشركات دولية النشاط وبالتالي فقدانها المصرية الخالصة .

(١) عبد القادر تهيب ، خطط الاستيراد والتصدير ، روزا ليوستف ، ١٩٧٦/٤/٢٧ .

(٢) محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة المصرية ، مرجع مذكور ، ص ٢٧ .

الخيار الثانى : هو القبول بالتصفية ، والموت البطيء تحت وطأة المنافسة الاجنبية ، وتغلغل الاحتكارات الكبرى فى السوق المصرية .

ثالثا : الآثار الاجتماعية لقوانين الاستيراد والتصدير :

يقاس مدى عمق التغيير ، وأثاره فى المجال الاقتصادى ، بمقدار ما يؤثر به على جوانب الحياة الاجتماعية ، بما تفضمه من انساق قيمية ، وعلاقات اجتماعية ، ذلك أن أى تغيير لابد وأن يملو قيم ، واتجاهات اجتماعية تخرج بالواقع من دائرة التخلف والتبعية ، الى دائرة التقدم والتحرر ، أما وأن تأتى هذه التغييرات لتكرس من قيم التبعية فإننا بذلك نكون قد اقترنا من دائرة الافلاس ، ومرحلة الردة .

يرى البعض أن أبرز السمات أو الظواهر التى ترتبت على الدعوة الى التحرر الاقتصادى ، والانفتاح على العالم الرأسمالى ، وتنفيذ قوانين الانفتاح هى تحول المجتمع المصرى الى مجتمع ريعى ، وتحول الدولة المصرية ذاتها الى دولة ريعية^(١) أى دولة تعيش على فائض الربح الوفير بدون جهد أو عمل . هذا الربح ، أو الربح هو العائد من مجالات الاستثمار المختلفة ، والمضاربات ، وأرباح الاستيراد والتصدير ، وأرباح العملات المتولدة دون انتاج حقيقى .

أخطر ما يترتب على هذا التحول الريعى للاقتصاد للمجتمع هو تحول العقول الخاصة بأبناء هذا المجتمع الى عقول ريعية كما يقول ستازم البيلاوى فى دراسة له عن الدولة الريعية فى الوطن العربى ، وأخطر ما يميز هذه العقول هو نظرتها الخاصة للعائد ، ونجاحه من ناحية كونه شيئا غير مرتبط بالجهد

(١) انظر فى ذلك محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ، مرجع مذكور .

والعمل ، فالعائد هو عبارة عن رزق ، أو حظ ، وليس ناجم عن عمل منتج^(١) ، وهذا ينتج فى النهاية عقلية يكون شعارها الكسب بغير عمل ، ولعل هذا السبب فى نجاح ظاهرة الران التى تعد أوضح مثال على سيادة الكسب بغير عمل ، ولعل هذا السبب فى نجاح ظاهرة الران التى تعد أوضح مثال على سيادة هذا النمط من العقلية ، ليس فقط فى عقول اصحابها ، بل فى عقول كل الذين ساهموا ، أو شاركوا ، ووضعوا أموالهم ليحصلوا على ريع دون مجهود ، أو تعب .

ويتمدد هذا الأمر الى رسم قيم الأفراد بقيم جديدة تملو ، فى مقابل قيم أخرى ، أهمها الكسب بدون عمل ، ويمثل هذا الاضطراب ، الخلل الذى أصاب قيم ، وأخلاقيات العم المنتج والشريف أخطر الأمراض الجديدة التى أخذت فى نظام البيان الاقتصادى^(٢) .

لقد ساعدت قوانين الاستيراد والتصدير على سيادة نمط من الايديولوجية يوسم بأنه ايديولوجية الاستهلاك ، أى اعلاء قيمة الاستهلاك به مقابل قيمة العمل ، وقيمة الربح ، فى مقابل قيمة الإنتاج ، والخلاص الفردى فى مقابل الانتماء للوطن^(٣) . وتكمن خطورة هذه الايديولوجية فى تغلغلها لدى الطبقات الفقيرة ، والغنية على السواء ، وأخطر ما فى هذه الايديولوجية بالنسبة للطبقات الفقيرة هو تأجيل عملية الصراع الاجتماعى واستمرار الأوضاع كما هى .

(١) حازم البيلالى ، الدولة الرهيبة فى الوطن العربى ، مجلة مصر المعاصرة ، اكتوبر ١٩٨٦ .
(٢) د. محمود ب. الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، ص ٢٨ ، مرجع مذكور .
(٣) د. محمود عبد الفضيل ، نفس المرجع السابق .

وأخيرا فإن أخطر الآثار الاجتماعية لقوانين الاستيراد والتصدير ، لا تقتصر على دعم هذه القوانين لأوضاع ، ومصالح الطفيليين ، وإنما فى تأثيرها على طبيعة ، وتطور النظام الاجتماعى ككل .

ترى بعض الدراسات أن فئة الطفيليين هى الفئة الأساسية المسيطرة على السلطة فى مصر ^(١) وبالتحديد منذ تنفيذ سياسة الانفتاح ، وبالتالى فإن مخاطر هذه لسيطرة تبدو أساسا فيما ينتج عنها من آثار على المستوى الاجتماعى والسياسى للنظام ككل .

فعلى المستوى الاجتماعى نجد أن سيطرة هذه الطبقة على السلطة يؤدى الى أن آليات النظام الاجتماعى تعمل دائما لاستمرار ، واتساع النشاط الطفيلى ، وهذا يؤثر بدوره على شىء هذا النمط من النشاط لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع ، وما يؤدى اليه فى المدى البعيد من اختلال قيم الكسب السريع ، ورفض العمل المنتج ، وإشاعة الفساد ، تصبح هذه العناصر هى الميزة لآليات عمل النظام الاجتماعى ، ولا تقتصر الآثار الاجتماعية عن ذلك فحسب ، بل تتعداها الى التأثير على البنيان الطبقي ككل ، ففى الوقت الذى تصعد فيه هذه الطبقات ، ويزداد حجمها ، نجد أيضا فى المقابل نمو طبقات أخرى أهمها طبقة العمالة الطفيلية ^(٢) أو غير المنتجة فى مقابل تقليص نمو العمالة المنتجة .

(١) د. محمد عبد الشفيق عيسى ، الطفيلية مواقف شتى ، ومفهوم بديل ، مجلة الطلبة ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٩٧ .

(٢) د. إبراهيم سعد الدين وآخرون ، ورقة حوار مقدمة لـ مجلة الطلبة مايو ١٩٨٤ ، حدث ٨٤ المصرى اول انتخابات بعد غياب السادات ، ص ٢٥ .

أما على المستوى السياسى فنجد أن هذه الفئات نتيجة لنمو حجمها الاقتصادى ، تسعى الى أن تضاعف من وجودها السياسى ، وبالتالي يتسع المجال الى قبول صيغ لنظام سياسى يبعد عن الديمقراطية ، ويقتررب نحو نظام الليبرالية ، والذي تكون الغلبة فيه للقوى صاحبة المصلحة الاقتصادية ، وهكذا تتيح قوانين مرحلة الانفتاح فى مجملها دعم الوجود الاجتماعى للطبقة الطفيلية بما يؤثر على مستقبل تطور النظام الاجتماعى سياسيا ، واجتماعيا لصالح الفئات المريضة من المجتمع .

(٢) قوانين الوكالة التجارية :

إذا كانت البرجوازية الطفيلية قد تمكنت من خلال القانونين رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، أن تفتح السوق المصرية للرأسمالية العالمية ، وما تبع ذلك من تحقيق قدر كبير من الاندماج ، والتداخل مع الرأسمالية العالمية وما صاحب ذلك من دعم لهذه البرجوازية التى مارست أعمال التصدير ، والاستيراد ، فإن الخطوة المكتملة لدعم البرجوازية الطفيلية كانت من خلال القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤^(١) فى شأن حق المواطنين فى ممارسة تمثيل الشركات الاجنبية فى جمهورية مصر العربية ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون تنظيم اعمال الوكالة التجارية وبعض اعمال الوساطة التجارية^(٢) .

فلقد وضع هذان القانونان الإطار القانونى الذى يمكن أن تتحرك فيه

(١) الجريدة الرسمية ، ٢٥ / ٧ / ١٩٧٤ .

(٢) الجريدة الرسمية ، ٢٩ / ٦ / ١٩٨٢ .

البرجوازية الاحتكارية العالمية فى الخارج ، بجانب البرجوازية الطفيلية فى الداخل ، وعلى الرغم من أن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ قد صدر سنة ١٩٧٤ ، فان القانون المنظم لأعمال الوساطة لم يصدر الا سنة ١٩٨٢ ، أى بعد ١٢ سنة من مزاوله اعمال الوساطة ، والوكالة بدون قيد أو شرط .

تضمن القانون الأول مادة واحدة كان نصها الآتى :

استثناء من أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتنظيم اعمال الوكالة التجارية يرخص للأشخاص الطبيعيين ، والاعتباريين من المصريين ممارسة حق تمثيل الشركات الأجنبية فى جمهورية مصر العربية طبقا للنظام الذى يصدر به قرار من رئيس الجمهورية .

أما القانون الثانى فلم يحو نصا بخصوص التصريح للأفراد للقيام بأعمال الوكالة التجارية ، على اعتبار أن القانون ٩٣ لسنة ١٩٧٤ كان قد أعطى هذا التصريح ، وانما كل ما جاء به جملة من الإجراءات التنظيمية الخاصة بحملية الوكالة ، وما هو المقصود بالوكيل ، أو الوسيط ، وشروط كل منهما فى القيام بأعمال الوكالة .

ولقد كان جوهر التغيرات فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ هى الغاء القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ، الذى قصر اعمال الوكالة على الحكومة ، والقطاع العام دون الأفراد والقطاع الخاص . ولقد تركزت جملة هذه التغيرات فيما يلى بالنسبة للقائنين :

١- الترخيص للأفراد سواء كانوا شركات قطاع خاص ، أو شركات استثمار بمزاولة مهنة الوكالة الدولية .

٢- لا بد من توافر بعض الشروط الخاصة بالقائم بأعمال الوكالة ، أو الوسيط من هذه الشروط :

أ - أن يكون مصري الجنسية .

ب - أن يكون كامل الأهلية .

جـ - أن يكون حسن السير والسلوك ولم يسبق الحكم عليه في جريمة .

د - ألا يكون من العاملين بالقطاع العام ، أو الحكومة ، أو أن يكون قد مضى على تركه العمل سنتان .

هـ - ألا يكون عضوا من أعضاء مجلس الشعب أو الشورى ، أو المجالس الشعبية ، أو متفرغا للعمل السياسى وذلك طوال مدة العضوية .

و- ألا يكون من الأقارب من الدرجة الاولى لأحد شاغلى المناصب السياسية .

ز- ألا يكون من الأقارب من الدرجة الاولى لأحد العاملين من درجة مدير عام فما فوقها .

٣- أما عن المساءلة التى استحدثها القانون فهى الجبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ، ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من مارس مهنة الوكالة التجارية أو قام بعمل من أعمال الوساطة ، دون أن يكون مقيدا بالسجل المعد لذلك .

وطبقا لهذه التفسيرات تحددت أهداف القانون كما جاء فى المذكورة

الايضاحية التى نصت على مايلى .. نقول المذكرة :

« فى سنة ١٩٦١ صدرت القوانين الاشتراكية التى قصرت أعمال الوساطة والوكالة التجارية على القطاع العام ، وتلا ذلك تخصص الشركات التجارية فى القطاع العام ، وتحدد نشاط كل منها ، وقد وجدت الشركات الأجنبية التجارية ، ولو أنها لاتعارض فى تقديم عطاءاتها ، ومتابعة عقودها عن طريق القطاع العام ، أن مصلحتها أن يكون لها مكتب أو شخص ، يمثلها فى مصر ، ويتابع مجال أعمالها ، واتصالاتها . وهذا الفين الذى لا مبرر له يظهر بأجلى مظاهره فى بعض الهيئات ، حيث يسمح لأى اجنبى عنده توكيل من شركة مع الهيئة أن يحضر فتح المظاريف ، والمفاوضة مع الفنيين ، والقوانين لاتسمح لأى مصرى مهما كان لديه من توكيلات من الخارج ، أن يمارس هذا النشاط مع الهيئة ، مما دفع بعضهم الى تعيين بعض الاجانب للقيام بهذه الخدمات لحسابهم بدلا عنهم ، هذا مع ملاحظة أن أغلب الدول تشترط للتصريح للمصريين الذين يرغبون فى الاشتراك فى مناقصات ، أو فى ممارسة أى نشاط تجارى أن يكون لهم وكيل ، أو شريك من أهل البلد ، وأن تصدر التراخيص ، والتصاريح بأسماء هؤلاء المواطنين ، صيانة لحقوق المواطنين وميزاتهم فى وطنهم ، فلذلك فإن الوقت مناسب ، ونحن على أبواب الانفتاح الاقتصادى لتعديل هذا النظام ، واعطاء المصريين ميزة بدلا من حرمانهم من العمل فى بلدهم ، ومنهم من مزاوله النشاط التجارى ، وتمثيل الشركات الأجنبية ، لأن شركات القطاع العام المتخصصة ، لايمكنها القيام بهذه المهمة ، لأنها ليس لديها الامكانيات الفنية ، وتحتاج الى تمرين ، وتخصيص ، ولايسنى لشركات القطاع العام تخصيص هذا العدد الكبير من الفنيين ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر

فان حظر التعامل مع القطاع الخاص حرم المصريين مما يتمتع به غيرهم» .

ولو أردنا أن نستخلص من هذه المبررات التي وردت في المذكرة الايضاحية بعض اهداف القانون نجدها تتركز فيمايلي :

١- أن الهدف الأول هو إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص ، والأفراد للقيام بممارسة الوكالة ، وهو ما كان محرما عليها من قبل ، وأن القطاع العام لا يستوجب القيام بهذه المهمة وحده لعدم قدرته التقنية والتنظيمية .

٢- أن مصلحة الشركات الرأسمالية العالمية تستوجب أو تتطلب أن يكون لها شريك أو وكيل في مصر إسوة ، بما هو متبع في دول أخرى . وأن هذا الطلب يأتي استجابة لمطلب الشركات الرأسمالية العالمية .

بهذه الأهداف نكون قد حددنا بعض الخطوات ، أو الآليات التي مكن بها القانون الطبقة البرجوازية من أن تدعم وضعها في علاقتها مع الرأسمالية العالمية ، ذلك أن من يقوم بهذه الوكالة ، أو التمثيل للشركات الاجنبية هي الطبقة الرأسمالية ، التي تستطيع أفرادها دفع مبلغ ٢٠ ألف جنيه نظير تأمين وفقا لما حددته المواد من ٣ - ٨ في القانون ، ولهذا قصر هذا القانون هذا النشاط على هذه الطبقة دون غيرها ، الا أن هذه الآليات يمكن التعرف عليها بطريقة أكثر وضوحا اذا ما تناولنا تحليل مضمون القانون من خلال

المستويات الآتية :

أولا المستوى الأول للتحليل (القانون من الخارج) :

١- السياق الاجتماعي الذي صدر فيه القانون :

منذ بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى التنفيذ ، توالى مجموعة من القوانين التى مثلت خطوات جبادة فى سبيل تدعيم الطبقة الرأسمالية ، بكافة شرائحها ، تلك الطبقة ، التى كان مقدرا لها أن تنفذ هذه السياسة ، واستطعنا من خلال التحليلات السابقة لبعض هذه القوانين ، أن نوضح الرابطة بين مضمون هذه القوانين ، وبين ما أرسته من مكاسب قانونية لهذه الطبقة مكنتها من ممارسة دورها بمنتهى الوضوح .

وأكدنا على أن هذه القوانين كانت تتضمن استثناءات ، أو مزايا ، إلا أن التحليل قد أكد على أن القانون برمته يمكن أن يمثل استثناء منح للطبقة فى هذه المرحلة ، وذلك لأن كل القوانين التى أشرنا إليها كانت قلبا لكل القواعد ، والضوابط ، والقيود التى كانت تميز الاقتصاد المصرى ، بل وأيضا الدستور ، إلا أن الطبقة الرأسمالية المصرية ، بحكم طبيعتها لاتتوقف أبدا عن مطالعها ، بل هى تريد كل الأيواب مفتوحة ، وتريد كل السبل مهيأة ، وتقرقر أدركت الطبقة الرأسمالية منذ بداية الانفتاح اعممية المجالات التى يمكن أن تمارس دورها فيها ، وهى التجارة والاستيراد ، والتصدير ، والنقد فهذه هى المجالات التى تحكم ، وتضبط الآليات الاقتصادية

لنظام^(١)، فلقد كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى هى البداية لتفجر طموح هذه الطبقة ، ولذلك ركزت على هذه المجالات وتحديد أطرها القانونية وتغييرها و: انت آخر هذه المجالات هو رغبة هذه الطبقة فى مزاوله أعمال الوكالة التجارية من خلال الشركات الاجنبية ، ذلك الحق الذى حرمته عليها قوانين يوليو الاشتراكية . فصدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن حق المواطنين فى ممارسة تمثيل الشركات الاجنبية فى جمهورية مصر العربية ، وحقيقة الأمر أن هذا القانون لم يكن تحقيقا لمطلب الرأسمالية المحلية وحدها ، وإنما كان كذلك نوعا من مغازلة الرأسمالية العالمية ، واستجابة لمطالبها ، وشروطها بفتح الباب على مصرعيه .

فما دامت المشروعات الاجنبية قد أتت ، وما دام رأس المال الخاص يشارك وما دامت البنوك الاجنبية فى الطريق ، فلماذا لا يكون للاحتكارات العالمية دور فى وضع النهار .

والغريب فى الأمر أن هذا الحق قد منح للرأسمالية العالمية بموجب القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ ، الا أن القانون المنظم له ، وهو القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ أى بعد ١٢ عاما من النهب المنظم ، وضع القانون الاخير

(١) * تذكر فى هذا المصدد جملة القرارات التى أصدرها الرئيس السادات والتى رغب من خلالها البدء على وجه السرعة بتنفيذ اجراءات الانفتاح ، مستخدما الدستور فى إصدار قرارات لها قوة القانون وتذكر أيضا أنها تركزت فى مجال الاستيراد والتصدير ، وتحقيق اهداف الانفتاح ، حتى نفس اليوم الذى صدر فيه القرار ، صدر قرار بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية فى تنظيم شؤون الاستيراد والتصدير ، صدر أيضا قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٠٧) لسنة ١٩٧٤ بجواز مزاوله أعمال الوكالة التجارية . انظر الجريدة الرسمية ١٩٧٤/٧/٢٥ .

لينظم عملية الوكالة ، والوساطة ، وإن كان هذا يدل على شيء ، فانما يدل على أن الرأسمالية المحلية ، والعالمية قد استراحت للقانون الاول ، وخصوصا انه لا يحوى أى اجراءات تنظيمية ، أو مساءلة ، أو أى عقوبة ، اللهم إلا السماح بالوكالة للقطاع الخاص والأفراد ، بعد أن كانت مقصورة على القطاع العام .. وهذا هو الهدف .

وهكذا استمر عمل القانون الأول طيلة ١٢ عاما يمنح للطبقة الرأسمالية^(١) من الأنزاي التي لا يمكن حصرها والتي من خلاله تدعم وضع هذه الطبقة في علاقتها بالاحتمارات الاجنبية العالمية وذلك ماسيتضح من تحليل مضمون القانون من داخله .

(١)** أثناء مناقشة القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ يقول ابراهيم شكرى : أن هذا المشروع بقانون يأبى فى وقت محتاج فيه بالفعل الى تنظيم الاستيراد الذى وضع تماما أنه لابد من تنظيمه تحقيقا للصالح العام ، بعد أن كانت هذه العمليات قبل سياسة الانفتاح مقصورة على القطاع العام ، الا أن هذه العمليات قد بدأت تتخذ مسارا غير المسار الذى يجب أن تتجه اليه ، وهو أن تكون عمليات منتظمة ومنضبطة ، إنما وجدنا أن عمليات الاستيراد هي الفرصة لكثيرين لكل يحققوا أرباحا غير مشروعة فى كثير من الأحيان ، بل وصل الأمر الى أن الاستيراد ليرعى فيه الاصول الخلقية من حيث أن تضمن سلامة المستورد للاستهلاك ، وايضا تنظيم عمليات الوكالة التجارية ، تنظر معبطة للجنة السابعة واثنين ، مجلس الشعب دور الانعقاد الثاني ١٩٨٢/٦/٢٩ .

ملحوظة : تمت الموافقة على مواد هذا القانون دون مناقشة تفصيلية اذ أقر الأعضاء بقوله جملة ، ونفسه لا أنه طال انتظار .

٢ - علاقة هذان القانونان بالقوانين السابقة عليها :

لقد كان هذان القانونان فى الواقع من القوانين التى استجدت على واقع الاقتصاد المصرى بموجب سياسة الانفتاح ، من حيث السماح للأفراد ، والقطاع الخاص بالقيام بأعمال الوكالة ، اذ أن هذا الحق كان مقصوراً على القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ، ولذلك فانهما قد ألغيا هذا القانون ووضعاً تنظيمًا جديدًا لدور القطاع الخاص والأفراد فى مجال الوكالة التجارية وهو مالم يكن معهوداً بالنسبة للاقتصاد المصرى فيما سبق .

ثانياً ، المستوى الثانى للتحليل (القانون من الداخل)

اللفة الرئيسية للتحليل ، آليات دعم البرجوازية الطفيلية من خلال القانونين ٩٣ لسنة ١٩٧٤ ، ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ :

- نصت المادة الاولى من القانون على اباحة الترخيص للأفراد سواء كانوا شركات قطاع خاص ، أو شركات استثمار بمزاولة مهنة الوكالة التجارية .

ماذا يعنى ذلك ؟

أولاً : يعنى ربط الاقتصاد المصرى بالاحتكارات العالمية ، وبالذات الشركات متعددة الجنسية ، والمعروف أن لهذه الشركات دوراً بالغ الخطورة فى التنقل داخل البلدان التابعة فى السيطرة على اقتصادها .

ثانياً : تدعيم الطبقة البرجوازية الداخلية ، وذلك بفتح الباب أمامها للمشاركة مع هذه الاحتكارات ، بما يؤثر على السوق المصرى تأثيراً بالغاً ، من حيث التضخم ، وارتفاع الاسعار .

ثالثاً : فتح المجال أمام هذه الطبقات بالذات بالإثراء على حساب الشعب ،

بما يغير من الأوضاع التطبيقية لبعض الشرائع فى اتجاه التدهور .

رابعا : استنزاف موارد المجتمع من النقد الاجنبى ، وتحولها من خلال هذه الشركات الى الخارج .

- نضيف الى ذلك أنه من ضمن الآليات القانونية التى ضمنها القانون والتى ساهمت فى ازدياد نشاط هذه الوكالات ، أن الشروط التى وضعها القانون ، والتى يجب توافرها فيمن يقوم بأعمال الوكالة هى شروط واهية ، ويمكن لأى فرد أن يقوم بأعمال لوكالة بعيدا عن الرقابة الحكومية طالما ساتوفى هذه الشروط ، فعلى سبيل المثال شهادات حسن السير ، والسلوك ، وأن يكون الشخص كامل الألية ، وما الى ذلك فهذه الشهادات يحكم الحصول عليها من خلال رشوة ، أو غيرها وخصوصا إذا كان من سيقوم بأعمال الوكالة شخص لديه رؤوس أموال تمكنه من القيام بهذا العمل .

أما فيما يتعلق بعدم مزاولة الشخص لمهنة الوكالة ، اذا كان ممن يشغل منصبا فى مجلس الشورى ، أو الشعب ، أو غيرها فمن الواضح أن هذه الشروط أيضا يمكن تجاوزها ، وحيث أصبح من الأمور المسلم بها أن معظم الوزراء ، والمسؤولين هم الذين يقومون بأعمال الوكالات التجارية ، أما هم مباشرة ، ولكن بطريق غير مباشر ، وإما من خلال ابنائهم وزوجاتهم ، وأقربائهم ، أى بأسماء وهمية^(١١) والمثال على ذلك « عثمان أحمد

(١١)* أشار عادل حسن فى كتابه الاقتصاد المصرى ، أن هناك بعض المسؤولين الذين قاموا بتكوين شركة قابضة للتجارة الدولية ، مقرها لوكسمبرج أسمها شركة تيرد ، سنة ١٩٧٤ ، وقد قامت هذه الشركة بإنشاء شركة مساهمة فرنسية مقرها العالم بباريس ، وقد قامت هذه الشركة بمطعم الصفقات النخبة بالاغذية الفاسدة ، وكان قائمة هؤلاء من المسؤولين : عبد المنعم النجار ، والذى يعمل فى الشركة على رأس كارتة كبيرة وهو مسئول ، وعوضو

مجلس شعب ، وهكذا يتضح أن الطبقة التى اصدرت القانون فى صالحها لم تكن تهدف الى وضع أى عوائق ، أو ضوابط على عملية الممارسة للوكالة التجارية وهكذا لم تمثل هذه الشروط أى نوع من القيود الا بالقدر الذى يعتبر نوعا من التنظيم ، فضلا عن أنه فى ظل ظروف الفساد التى أوجدتها سياسة الانفتاح فإن أى قيود يمكن تجاوزها بأى حال من الأحوال ، طالما أن المبدأ هو الدعوة الى تحرير الاقتصاد .

من الاجراءات التى لجأ اليها القانون أيضا لتدعيم هذه الطبقة ، هى قضية المساءلة التى طرحها القانون ، أو العقاب الذى نص عليه فلقد تركزت المساءلة فقط ، فى حالة اخلال الوكيل بشروط التسجيل ، أو عدم استيفاء بعض المسائل الشكلية ، وفى نفس الوقت فإن العقاب المترتب على ذلك هو عقاب هين بدرجة كبيرة ، وبالذات حينما يكون الموقع عليه الجزء من الرأسماليين ، لأنه يستطيع الوفاء به ، ويعاود نشاطه مرة أخرى . وكان يجب على البنود الخاصة بالمساءلة ، أن تكون رادعة ، وأن تقضى على سبيل المثال بتجريم الوكلاء الذين يثبت تورطهم فى تهريب الأموال للخارج ، أو العبث بالاقتصاد القومى ، أو التعاقد على استيراد الاغذية الفاسدة ، وهكذا جاءت الاجراءات أو القيود التى فرضت على ممارسة اعمال الوكالة لاتتناسب مع حجم الجرائم التى يمكن أن ترتكب فى هذا المجال ، وخاصة وانه مجال بعيد عن رقابة الحكومة ، أو أى سلطة أخرى فى الدولة .

ومن التحليل السابق يمكن أن تبين أن آليات دعم هذه البرجوازية قد تحدت أساسا فى صدور هذا القانون بداية ، فضلا عما تضمنه من آليات تضمن استمرار نشاط هذه الطبقات من خلال عدم وضع القيود اللازمة

على نشاط هذه الوكالات ، وبذلك تمكنت من أن تمارس دورها في ظل سياسة الانفتاح في تخريب الاقتصاد المصرى ، وفي الصعود الاجتماعى لها .

ثالثا : الآثار الاجتماعية المترتبة على قوانين الوكالة التجارية :

حددنا فيما يتعلق بالتغيرات التى ترتبت على قانون الوكالة التجارية ، أن هذه التغيرات قد أدت الى فقدان الدولة السيطرة على مجال التجارة الخارجية ، وذلك من خلال السماح للأفراد بالقيام بأعمال الوكالات ، وهى الأعمال التى كانت مقصورة على الحكومة ، والقطاع العام ، وأشرنا الى أن فقدان هذا الدور يعنى السماح لدخول الشركات متعددة الجنسية لممارسة نشاطها داخل المجتمع .

وواقع الأمر أنه لا يمكن الفصل بين دور هذا القانون فى تعميق التبعية ، وبين الدور السياسى للدولة بشكل عام ، وذلك الدور الذى برز خلال مرحلة السبعينات ، والذى تمثل فى تحقيق شروط الاندماج فى نظام العمل الرأسمالى العالمى ، ذلك الدور الذى أمكن تحقيقه من خلال القانون .

ودون الدخول فى تفاصيل حول ماهية تعريف الشركات المتعددة الجنسية من الناحية القانونية ، أو السياسية ، أو الاقتصادية^(١) ، فاننا يمكن أن نوضح أن نشاط هذه الشركات قد اتمع مع التحول الذى طرأ على النظام الرأسمالى الاستعمارى^(٢) .

(١) انظر د. فؤاد مرسى ، فى مراجعة الشركات متعددة الجنسية فى المنطقة العربية ، مايو ٨٥ ،

العدد الثالث ، ص ١٥

(٢) انظر د. فؤاد مرسى ، فى مراجعة الشركات متعددة الجنسية فى المنطقة العربية ، مايو ٨٥ ، ص ١٥ ، حيث

يتغلغل نشاط هذه الشركات داخل هذه الدول من أجل ادماجها فى نظام الاحتكار العالمى للرأسمالية ، إلا أن المشكلة التى تنشأ داخل هذه العلاقة هو دور الدولة فى تهيئة الاسس القانونية لهذا التغلغل ، بمعنى دور الدولة فى توفير الشروط الملائمة التى تعمل فى اطارها هذه الشركات بالتحديد ، أى محاولة وضع القواعد القانونية التى تهيء للرأسمالية عملية التراكم ، ليس فقط للرأسمالية العالمية ، وإنما أيضا للرأسمالية المحلية فى الداخل ، تلك الطبقة التى تمثل السند الاساسى لهذه الشركات .

ولما كانت الدعوة صريحة فى بداية الانفتاح الاقتصادى ، من أن تحقيق التنمية لا يمكن أن يتم دون معاونة رأس المال الاجنبى ، ولا يخرج رأس المال الاجنبى عن تجميع رؤوس أموال هذه الشركات فإن وضع نظام قانونى يكفل التعامل مع هذه الشركات كان أمرا ضروريا لفسح الدور أمام قيام علاقات مع هذه الشركات ، وترجع خطوة هذا الدور الى مايلى :

١- ان الدولة مستحوذ لا الى شريك منافس ، فى عملية الانتاج العالمى ، وإنما الى شريك تابع .

٢- ان الدولة يتفقد قدرتها على التحكم فى قراراتها الاقتصادية طالما أن القرار سيكون لصاحب رأس المال .

٣- ان نشاط هذه الشركات سيترب عليه نمو سريع ، وكبير لنشروعات كبيرة من الرأسمالية المرتبطة بأعمال الوساطة ، والسمسة والعمولات ، أى الرأسمالية الطفيلية .

٤- أن وجود هذه الشركات بجانب البنوك الاجنبية ، وشركات توظيف

الأموال ، وهى المؤسسات التى تكفل لها القانون العمل أيضا سيؤدى الى نزف الاقتصاد القومى لصالح الاقتصاد العالمى .

٥- أن نشاط الشركات من شأنه أن يؤدى الى حدوث مزيد من التناقض الاجتماعى ، وهو ما حدث بالفعل - حيث تتراكم رؤوس الأموال فى جانب الطبقات المرتبطة بهذا النشاط ، فى حين تتأثر الطبقات الاخرى بالاثار الناجمة عن ارتباط السوق المصرية بالسوق العالمية ، وأسعارها ، ومعدلات التضخم فيها ، ذلك أن دخول هذه الشريحة تصل الى ارقام فلكية ، فق يصل الدخل من أعمال الوكالة الى أكثر من عشرة ملايين جنيه سنويا .

فى دراسة حديثة^(١) عن الوكالات التى تمثلها الشريحة البرجوازية ، أجريت على ٥٥ شركة لأعمال الوكالة ، تبين أن الاغلبية من هذه الشركات تستثمر اموالها فى أكثر من قطاع اقتصادى ، أى أنها غالبا ما تفضل استثمارها فى أكثر من مجال ، ابرز هذه الاعمال هى تلك الأعمال التى تربط مباشرة برأس المال المستحدث فى القطاع الاقتصادى المصرى الذى يرتبط باشكال مباشرة ، وغير مباشرة برأس المال الاجنبى مثل :

- التصدير ، الاستيراد ، الصناعات الخفيفة ، المقاولات ، مراكز الصيانة والاصلاح للأجهزة المصنعة فى الخارج ، المكاتب الاستشارية ، وتقديم دراسات جدوى للمستثمرين ، مشروعات راعية مثل زراعات العطور والخضر للتصدير ، مشروعات سياحية مثل ادارة وملكية شركات سياحة وفنادق .

(1) Malak El Huseiny Zaalouk, Commerceil Agents in Egypt, opcif

وتوضح الدراسة أيضا بالاضافة الى كون هذه الشريحة متصلة بشكل مباشر برأس المال الاجنبى ، الا أنها تقوم بدور التابع فى هذه العلاقة ، وذلك على جميع المستويات ، ففى المجال الاقتصادى تتضح تبعيتها بالتزامها بتوجهات الشركة الأم فى ادارة شركة الوكالة ، وينطبق نفس الشيء على الاستثمارات الاخرى من حيث اعتمادها على التكنولوجيا الغربية ، ولاشك أن المردود الاجتماعى لهذه السياسة ينعكس أثره على الاقتصاد المصرى .

أما على المستوى الايدىولوجى فنجد أن معظم مديرى هذه الشركات يدينون بالولاء للثقافة الغربية ، وعلى المستوى الايدىولوجى أيضا يحدث نوع من التلاحم فى المصالح المشتركة ، فقد وصف أحد الوكلاء نفسه بأنه يلعب دور السفير بالنسبة للشركة الأم بمصر ، وهو فى سبيل ذلك إنما يحمدها بالمعلومات عن اقتصاد مصر حتى تتخذ القرارات على مستوى سليم .

ولاشك أن كل النتائج التى أوردتها الدراسة مهمة من وجهة ج تأثيره على الجوانب الاقتصادية ، لكن أخطر تأثير هذه الوكالات يبدو اثره فى المجال الاجتماعى ، من حيث انتشار نمط من الثقافة بوصف بأنه نمط ثقافى معاد للثقافة الوطنية .

ويذكر عبد القادر شبيب فى هذا الصدد أن القوى الاجنبية دائما لاترضى بوجود ثقافة وطنية تتطلع الى الاستقلال الوطنى ، فمثل هذه الثقافة سوف تكون خطرا على السيطرة التى تفرضها على البلاد ، واقتصادها القومى ، ولذلك فان أول عمل تقوم القوى الاجنبية التى جاءت للسيطرة ، هو ملاحقة وحصار الثقافة الوطنية ، وفرض الثقافة الاجنبية ، وبالتحديد ثقافة

وفكر الاحتكارات الرأسمالية ، والقوى الامبريالية ، كما أن الطبقات الاجتماعية صاحبة النفوذ في البلاد التي تتعرض للتبعية الاجنبية هي عادة طبقات اجتماعية لا ترى في التبعية شيئا ممعيا ، بل تجدها أمرا طبيعيا ، وضروريا لاستمرار نفوذها ، فهي تستمد هذا النفوذ من الذين يفرضون التبعية على ابناء وطنها ، لأنها تعمل وكيلة لهم ، ولذلك فهي دائما تعمل على اشاعة ثقافات داخل المجتمع معادية للثقافة الوطنية ، ودائما ما تتميز هذه الثقافات بالتخلف الشديد ^(١) ؟ .

وهكذا يبدو دور هذه الوكالات أشد اثرا في جوانبه الاجتماعية بجانب جوانبه الاقتصادية ، من حيث تؤكد التبعية وعلى ذلك تتأكد الفرضية التي طرحت في بداية هذا البحث من أن قوانين سياسة الانفتاح كانت هي القوانين التي هيأت عملية الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي من أجل مزيد من التبعية والتخلف .

الخلاصة :

من العرض السابق لتحليل مضمون القوانين المتعلقة باعادة هيكله الاقتصاد القومي في ضوء سياسة الانفتاح ، وايضا الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه القوانين ، يمكن رصد مجموعة من الملامح الاساسية التي ساهمت في تخليق بنية اجتماعية تتصف بعدد من المظاهر التي يمكن تبنيها على النحو التالي :

اولا : تأثيرات القوانين الاقتصادية على نظام القيم والثقافة الوطنية .

ثانيا : تأثيرات القوانين على العدالة الاجتماعية .

(١) عبد القادر شبيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادي ، مرجع مذكور ، ص ١٧١ .

ثالثا: تأثيرات القوانين على قضية الانتماء الاجتماعى .

فيما يتعلق بتأثيرات القوانين على نظام القيم والثقافة الوطنية :

يمكن القول أن هذه التأثيرات قد ارتبطت بجوهر سياسة الانفتاح ذاتها ، والقوانين التى عبرت عنها ، فهذه السياسة قد استهلكت قوتها من خلال طريقين - الأول : سيطرة طبقة الرأسماليين الانفتاحيين على مناحى الحياة الاقتصادية والسياسية ، وهى الطبقة التى عرفت يرفضها للعمل المنتج ، ورغبتها الديدة فى الثراء والربح السريع . الطريق الثانى : هو النظر الى النموذج الغربى كنموذج مثالى يجب أن نحذى به ، والولع بكل ما هو اجنبى .

هذان الطريقان كانا لهما أكبر الأثر فى سيادة انماط قيمة لدى الأفراد ، أبرزها انتشار قيمة الفردية وهى القيمة السائدة فى المجتمع الرأسمالى ، والرغبة فى تحقيق الترقى الشخصى ، واللامبالاة بمصالح المجتمع ، ولقد دفعت سيطرة روح الفردية بجانب ماهيأته القوانين المتلاحقة لسياسة الانفتاح من اتساع المجال أمام الثراء الغير مشروع ، والذى تحميه هذه القوانين فى النهاية الى تدهور قيمة العمل بالمجتمع ، فقد تركزت كافة النشاطات فى جميع المجالات التى تبعد عن الانتاج ، وانصرفت الى التهرب والاتجار فى السوق السوداء فى العملة ، والاتجار فى المستورد ، فى مقابل سيادة هذا النمط من القيم لدى الطبقات الانفتاحية ، سادت نظرة أخرى ، لدى الغالبية العظمى من ابناء المجتمع ، وهى فقدان قيمة العمل الجاد ، أو المنتج وانهار قيمة التعليم ، وما يمكن أن يحققه من هبة اجتماعية ومكانة عالية ، وخطر جوانب هذه القضية هى انتشار هذه القيم لدى الغالبية العظمى من الافراد الذين تأثروا بالسياسة الانفتاحية ، ولم يتمكنوا من الدخول فى عالمها .

فى سياق هذا كله أصبح المجتمع الرأسمالى هو النموذج الذى يجب على الافراد أن ينسروا اليه ويتطلعوا الى مستواه ، وانتشرت ظاهرة الاستهلاك الترفى لدى الافراد ، وترتب على ذلك رفض ونبذ كل ما هو وطنى من صناعة ، أو منتج محلى ، واصبح اقتناء المستورد من المفخرة الاساسية لدى الطبقات الانفتاحية ، وانتشرت قيم التعالى والتباهى ، والتفاخر بما هو آت من الخارج فى مقابل ذلك تدهورت الصناعة الوطنية ، وانحسرت ، وخسرت سوقها داخل موطنها .

٢٠ ثانيا : تأثير القوانين على قضية العدل الاجتماعى :

من ابرز السمات الأساسية التى نجمت عن تطبيق قوانين سياسة الانفتاح ، ظهور مسمى بالطبقة الطفيلية التى استفادت من قوانين الانفتاح ، ولما كانت ممارسات هذه الطبقة تتسم أساسا بالاضرار بالاقتصاد القومى ، فقد ترتب على ذلك استفحال الفلاء ، وارتفاع الاسعار ، وتدهور معيشة الغالبية الكبيرة فى المجتمع ، وبالذات ممن ينتمون الى الطبقات الدنيا والوسطى ، وبذلك ساهمت قوانين الانفتاح فى ظاهرة اتساع الهجرة الى البلاد النفعلية ، أملا فى تحقيق معيشة أفضل ، ولاشك أن ظاهرة الهجرة قد ساهمت ايضا فى التأثير على التفكك الأسرى ، وازدياد معدلاته ، وانحراف الابداء نتيجة لهذا التفكك ، بالإضافة الى تنامى الرغبة والشعور فى الخلاص الفردى بعيدا عن المجتمع .

ثالثا : تأثيرات القوانين على قضية الانتماء الوطنى والاجتماعى :
ونأتى الى التأثير الأخير لقوانين سياسة الانفتاح وهو قضية الانتماء
الاجتماعى .

ففى ظل الايمان بكل ماهو وافد ، وآت من الخارج ، وفى ظل النظر الى
المجتمعات الغربية والثقافة الغربية ، ونمط القيم والحضارة الغربية على أنه
الكمال بعينه ، وأيضا فى ظل فقدان العدل الاجتماعى ، وما ينجم عنه من
تدهور الأوضاع المعيشية لأبناء المجتمع تصبح قضية الإلتواء الاجتماعى قضية
مسل شك ، ليس فقط بالنسبة لطبقة الانفتاحيين وانتماءاتهم ، وولائهم ،
وارتباطهم بالتعامل مع الرأسمالية الغربية ، ولكن أيضا بالنسبة لباقي الطبقات
التي فقدت الأحساس بأهمية المجتمع بالنسبة لها ، وبقدرته على تحقيق
أهدافها ، وبعدم الرغبة فى الولاء له طالما أن المجتمع غير قادر على تقديم
حلول لمشاكله الأساسية .

بل أن ظاهرة الهجرة أيضا والتي دفعت بها وطأة الظروف الاجتماعية ، قد
تداخلت هى الأخرى ، لتفقد المواطن رغبته فى البقاء فى وطنه ، والانتماء
له ، وانعكس ذلك كله على التكوين النفسى الاجتماعى للأفراد ، فأصبح
غير مهتم بقضايا وطنه أو قوميته ، وفقد اهتمامه للمسائل العامة ، ازدادت
نفخة الاستياء ، والازدراء للوطن ، وتعالى صيحات الانتقاد لدى الشباب ،
وضعف املمهم فى أى أمل للمستقبل وهكذا تكاثفت جملة القوانين
الاساسية لسياسة الانفتاح الاقتصادى لتؤدى الى قيام بنىان اجتماعى اقتصادى
متدهور اقتصاديا ، ومشوه سلوكيا وقيميا ، ولعل ذلك من أخطر ما آلت اليه
الأوضاع فى المجتمع المصرى بعد تطبيق سياسة الانفتاح .

الفصل السابع

الآليات القانونية للدعم السياسى للانفتاح الاقتصادى

تمثل أول هدف أمام الطبقة الحاكمة فى مرحلة السبعينات من الناحية السياسية ، فى ابراز نظام قانونى يهدف الى حفظ النظام ، واستمراره ، ويدعم عدم المعارضة لممارستها الاقتصادية ، وحفظ النظام من وجهة نظر الطبقة الحاكمة ، هو التأمين الكامل لسيطرتها من خلال الوسائل التى تكفل لها عدم المعارضة ، وذلك باستخدام كافة الاجراءات التى تكفل شروط الممارسة الديمقراطية ، وتقنينها .

كيف انعكس هذا الهدف على جملة القوانين السياسية التى صدرت خلال السبعينات ؟ وكيف استطاعت هذه القوانين أن تهىء الاطار الملائم لعدم المعارضة السياسية للنظام ؟

لايمكن أن نصل الى اجابة هذه الاسئلة ، دون الرجوع الى ابرز القوانين السياسية التى شكلت قسما من النظام السياسى فى هذه المرحلة ، والتى تمثلت فى القوانين الآتية :

١- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة ، وتأمين سلامة الشعب .

٢- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

٣- القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

٤- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الاحزاب السياسية .

٥- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب .

وسوف يكون تركيزنا لتحليل مضمون بعض هذه القوانين الآتية :

١- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

٢- القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .

٣- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب .

ولقد انصب اهتمام الدراسة على تحليل مضمون هذه القوانين ، لأنها شكلت في مضمونها الاطار القانوني الذي كفلته السلطة للممارسة الديمقراطية ، ومعارضة الأنشطة السياسية .

من وقبل أن نتناول هذه القوانين بالتحليل نود الإشارة الى نعتين على قدر من الأهمية بالنسبة للتحليل هما :

١- أن السياق الاجتماعي الذي ظهرت فيه جملة القوانين السياسية لمرحلة السبعينات ، يعبر عن نفس القوى ، التي كانت في السلطة ، وأبدت سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ومن ثم فإن وضع اطار قانوني للنظام السياسي في هذه المرحلة ، لابد وأن يضمن عدم معارضة الجماهير للسياسة الاقتصادية الجديدة .

٢- ترتب على ذلك ارتباط كل قانون من القوانين السابقة بحادث بسيط ، اعتبرته السلطة مبرراً لإصدارها للقانون الذي ترده اصداره ، وعلى ذلك سوف يكون تركيزنا في تحليل السياق الاجتماعي الخاص بالقوانين السياسية ، مرتبطاً بهذا الحادث .

وسوف يكون التحليل وفق العناصر الآتية :

أولاً : السياق الاجتماعي الذي صدر فيه القانون .

ثانياً : الآليات القانونية لمعارضة الأنشطة السياسية للجماهير وسوف يتم تحديد هذه الآليات من خلال مواد القانون ، ونوده .

ثالثاً : الآثار السياسية والاجتماعية المترتبة على القانون .

أولاً : السياق الاجتماعي الذي صدر فيه القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية^(١) :

١- السياق الاجتماعي للقانون :

ارتبط القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ في صدره بجملة من الأحداث ابرزها ما عرف باسم الاحداث الطائفية أو الفتنة الطائفية ، ولقد حسم هذا القانون لجدل الدائر حول مدى افعال السلطة لتلك الحوادث ، اذ الثابت من تحليل الاحداث ان السلطة في ذلك الوقت كانت ترغب في احتواء اى عنصر من العناصر المعارضة لسياستها الاقتصادية ، فبدأت بتلك السلسلة من الحوادث ، والتي اطلق عليها النظام اسم « الحوادث المؤسفة » .

تمثلت هذه الحوادث في جملة الممارسات التي قامت بها السلطة في ذلك الوقت وفي مقدمتها الحرائق المتتالية ، والتي كان من أبرز مظاهرها ، حرق اشياء تعود ملكيتها اساميا للشعب^(٢) .

(١) الجريدة الرسمية ، ٢١ سبتمبر ١٩٧٢ ، العدد ٣٨ .

(٢) غالى شكرى ، المسألة الطائفية في مصر ، في كتاب مصر عشر سنوات بعد عهد الناصر ، دار التميم للطباعة بيروت ، ١٩٨٠ ص ١١٣ .

ومما يدل على افعال هذه الحوادث ماورد فى مناقشات القانون من خلال أحد اعضاء السلطة البارزين وهو محمود أبو وافية ، اذ قال : « كل هذه الاحداث التى بدأت تزو الجهة الداخلية سواء تمثلت فى احداث الطلبة ، أو فى الفتنة التى قصد اثارها بين المسلمين والمسيحيين ، أو فى عملية الحرائق التى بدأت تظهر بأسلوب منظم ، فكل اسبوعين تقريبا تخرج علينا الصحف بأخبار نشوب حريق فى أحد مرافق الدولة » (١) .

نضيف الى هذه الأحداث ايضا المظاهرات التى قام بها الطلبة فى عام ١٩٧٢ ، وذلك بعد أن اعلن الرئيس السادات أن عام ٧١ هو عام الحسم بلنسبة للمعركة ، وبذلك استطاعت السلطة أن تجد مبررا لصدور القانون ، يمكنها من شل حركة الجماهير فى المعارضة من خلال التزرع بهذه الأحداث .

٢ - علاقة هذا القانون بالقوانين السابقة عليه :

نظرا لارتباط هذا القانون بجملة ظروف معينة أدت الى اصداره ، ونظرا لغزابة مواده التسعة التى احتواها ، فالتنا سوف نركز على تحليل هذه المواد مجتمعة ، نضيف الى ذلك أن هذا القانون ، لم يكن له مثل فى القوانين التى صدرت من قبل ، وعلى ذلك لم تكن هناك مواد مستحدثة فيه ، وإنما هو فى حد ذاته استحداث لتقنين « القمع » أو ابطال حركة المعارضة الشعبية .

(١) مناقشات مجلس الشعب حول الاقتراح بمشروع قانون الوحدة الوطنية ، مضبطة الجلسة الأولى ، ١٩٧٢/٨/١٥ .

وتتمثل وسائل القمع هذه من خلال بنود القانون فى عدد من الآليات
التالى :

١- المقومات الأساسية للنظام ، وكيف تعبر عن شكل النظام السياسى .

٢- صيغة العمل السياسى .

٣- اساليب التعبير الديمقراطى التى ترغبها السلطة .

٤- وسائل تخريم الممارسة الديمقراطية .

كيف عكست هذه الآليات القانونية هدف السلطة فى معارضة الأنشطة
السياسية للجماهير ، ان ذلك سوف يتضح من خلال التحليل المتعمق لهذه
الآليات ، ودور القانون فى تحقيقها .

ثانيا : الآليات القانونية لمعارضة الأنشطة السياسية للجماهير من
خلال القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ :

١- المقومات الاساسية للنظام وكيف تعبر عن شكل النظام
السياسى :

وضعت المادة الاولى تعريفا للوحدة الوطنية مؤداه : أن الوحدة الوطنية هى
الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة ، والمقومات الأساسية للمجتمع طبقا
لما حدده الدستور من كونها تقوم على المبادئ التالية :

أ- تحالف قوى الشعب العاملة .

ب - حرية العقيدة .

جـ - حرية الرأى بما لا يمس حريات الاخرين ، أو المقومات الأساسية

للمجتمع ، أو سيادة القانون .

- ونقف عند مفهوم كل من هذه المفاهيم ، فالوحدة الوطنية التي حددها القانون ، هي وحدة الطبقة التي صدر عنها ، لأن مفهوم الوحدة الوطنية هنا مفهوم غامض ، فمن الذى سيتحد مع من ؟ هل يتحد أصحاب الانفتاح ، والطفيليين مع جماهير الشعب ، لم تحدد المادة ذلك ، وواقع الأمر أن القانون يقصد بالوحدة هنا الاتفاق على مبدأ واحد هو حماية النظام ، واحترامه ، فهذا المجال هو الوحيد الذى يسمح به فى ممارسة الوحدة الوطنية ، والاتفاق عليه .

- والواقع أن مفهوم الوحدة الوطنية فى ظل سيادة طبقية لطبقة من الطبقات ، لا يمكن أن يكون سوى نوع من المغالطة التاريخية ، والاجتماعية ، الذى يعنى قيادة سياسية طبقية لطبقة واحدة هي المهيمنة اقتصاديا ، وسياسيا على جهاز الدولة ، وبالذات فى ظل تنظيم سياسى واحد ، لاعتددية حزبية ، فالوحدة الوطنية لها مضمونها الطبقي المحدد ، الذى يصيغ شكل العمل السياسى من خلال أحزاب سياسية تعبر عن كل الطبقات فى برامج محددة تهدف الى تحقيق المطالب المرحلية للمجتمع من المجتمعات فى مرحلة معينة من تطوره .

- أما عن الأسس التى وضعها القانون لهذه الوحدة فهي أسس مشروطة أيضا بالفهم الخاص بالطبقة الحاكمة لمفهوم الوحدة الوطنية ، ومن ثم فهي أسس تتطوى على مغالطة اجتماعية .

فحالف قوى الشعب العاملة لا يمكن أن يتم فى ظل سياسة الانفتاح على الرأسمالية ، وفى ظل تماظم دور الطبقة الرأسمالية ، وسيطرتها على أجهزة

الدولة حتى حرية الرأي ، وحرية العقيدة جاءت مشروطة بذلك الشرط العجيب « بما لا يمس الأسس والمقومات الأساسية للمجتمع » ، وما لا يحتاج الى دليل ، أن أسس ومقومات مجتمع الانفتاح ، والرأسمالية ، هي الأسس والمقومات التي تحمى هذه الطبقة ، ولذلك فإن أى حرية يجب أن تكون مشروطة فى حدود أهداف الطبقة المسيطرة .

فإذا كانت الحرية تعنى حرية الطبقة العاملة ، أو جماهير الشعب ، أو أى طبقة أخرى فى المجتمع هي معارضة سيادة الانفتاح على سبيل المثال ، فإن ذلك يهدد مقومات ، وأسس المجتمع ، لأن سيادة الانفتاح هي أحد دعائم ، ومقومات المجتمع للنهوض به ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن مفهوم الاشتراط فى الحرية له مغزاه الطبقي ، الذى يحددها فى اطار عدم تهديدها للمصالح الطبقيّة للطبقة المسيطرة .

- أما عن سيادة القانون ، فهي تعنى بالتأكيد سيادة قانون الطبقة ولا يمكن الفصل بين مبدأ سيادة القانون ، وبين حريات المواطنين ، ذلك أن أى قانون يعتبر قيّدا على حركة ، وحرية الجماهير لا يمكن أن تكون له سيادة ، ولما كانت الطبقة الحاكمة هي التي تمتلك دائما الوسائل الشرعية لاصدار القانون ، فإن هذا القانون بالتأكيد سيكون تقينا لرغباتها ، بالتالى فإن سيادته يعنى سيادة مصالح هذه الطبقة ، ويختلف معنى سيادة القانون ، فى ظل هيمنة طبقية على طبقة معينة ، عن سيادة القانون فى ظل التعددية ، فالمعنى الديمقراطية لسيادة القانون ، يعنى أول مايعنى أن يكون القانون أساسا معبرا عن رغبات الجماهير ، ورغبات الشعب بأكمله ، وأن يكون الحاكم هو أول من ينصاغ لهذا القانون ، وأن تلتزم كافة السلطات باحرامه ، لا أن

تملك كافة السلطات بما فيهم الحاكم قوة التحلل من أى حكم من أحكامه ، فإذا كان قانون الوحدة الوطنية قد أقر مبدأ سيادة القانون ، فإن الدستور على التقيض من ذلك قد اعطى لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين ، والاعتراض عليها ، واعطاه حق اصدار قرارات لها قوة القانون ، واعطاه حق انشاء قضاء استثنائي ، فكيف بعد كل هذا نطالب بسيادة القانون ، ان سيادة القانون وفقا لهذه المادة تعنى سيادة قانون الطبقة الحاكمة ومصالحها .

٢- صيغة العمل السياسى :

بالنسبة للمادة الثانية والثالثة تنص المادة الثانية على ان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ، ولايجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكى العربى ، أو منظمات جماهيرية خارج المنظمات الجماهيرية التى تشكل طبقا للقانون .

أما المادة الثالثة ، والتى تجيز معاقبة كل من أنشأ ، أو نظم ، أو ادار ، أو اشترك فى هذه المنظمات ، والهيئات ، والجمعيات على خلاف المادة الثانية .

ولنا وقفة مع هذه المادة بالتحديد لما لها من دلالات قوية تعبر عن مضمون العمل السياسى لدى الطبقة الحاكمة ، ذلك لأن شكل التنظيم السياسى هو فى حد ذاته تعبير عن المضمون الطبقي لسلطة الدولة ، كيف يكون ذلك ؟ اذا ارتضت الدولة صيغة الحزب الواحد ، أو التنظيم الواحد ، فان ذلك يعنى فى نفس الوقت اغضالا لحقوق الطبقات الاخرى ، ويعنى ذلك أيضا مصادرة حرية ، وحقوق الطبقات الشعبية فى تكوين تنظيماتها ، ويوضح هذا النص فى

القانون الى أى حد ترى الطبقة البرجوازية شكل التنظيم السياسى الملائم لسيطرتها ، وعكس هذه النظرة على الدوام المضمون البرجوازى للحكم السياسى وهو ما عكسته سلطة ٢٣ يوليو وايضا سلطة ١٥ مايو وذلك أنها ترى أن صيغة التنظيم الواحد هى الصيغة المثلى للتفاعل السياسى وأنه طبقا لما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون « انه طالما أن صيغة التحالف الوطنى داخل الاتحاد الاشتراكى هى التى تعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة فان ذلك ترتب عليه الا يسمح بذاهة باقامة تنظيمات سياسية أخرى ، لأن فى ذلك تفتيت للوحدة الوطنية » .

- ليس هذا فحسب بل أن اقامة أى تنظيمات من أى نوع آخر سواء كانت نقابية ، أو عمالية ، أو أى نوع من التجمعات البشرية ، هو مرفوض بحكم القانون ، وهذا يعنى اهمال رغبات الجماهير فى تكوين تنظيماتها المستقلة ، وبذا تكون السلطة قد وضعت كل القيود امام الممارسة الديمقراطية ، والعمل السياسى الحر .

والأغرب من ذلك أن كل من اشترك ، أو نظم ، أو اثار ، أو انشأ أى تنظيمات خلافا لذلك سوف يعاقب بالمادة ٩٨ ، ٨٩ مكرر من قانون العقوبات ، والمعروف أن هذه المواد تحظر اقامة احزاب مناهضة للنظام القائم ، وعلى رأسها احزاب الطبقة العاملة بالتحديد ^(١) .

وإذا كانت السلطة تسمح بصيغة التنظيم الواحد ، وتعترف انه يضم كافة الشرائح الاجتماعية ، وأن ذلك فى حد ذاته تعبير عن القوى المختلفة داخل

(١) جمال الشرفاوى ، سياسة القمع فى مصر ، مصر عشر سنوات بعد عهد الناصر ، مرجع المذكور ، ص ١٠٠ .

المجتمع ، فان ذلك انما يتفق مع اهداف ومصالح النظام فى اختيار شكل اختيار شكل التنظيم السياسى المتفق مع أهدافها .

فمما هو معروف أن صيغة التنظيم الواحد ، وبالذات تلك التنظيمات التى تنشأ بقرارات ، وقوانين فوقية من خلال السلطة ، ماهى الا صيغة تعكس مدى حرص النظام على جذب تشكيلة طبقية ، تعبر عن التأييد المطلق للنظام ، وهذا هو ما يحتاجه النظام سياسيا ، أى أن تكون هناك عناصر مساندة لسياساته ، وأهدافه ، ولاشك أن هذه العناصر سيكون شغلها الشاغل هو محاولة كسب التأييد من الشعب للنظام ، وفى نفس الوقت اهمال قضايا الجماهير ، أو التعامل معهم .

نضيف الى ذلك جملة المزايا التى تمنحها السلطة لأعضاء التنظيم الواحد ، والتى تجعل منهم طبقة فوق الطبقات ، وبذلك تصبح مهمة هذا التنظيم هى تبرير كل ما تتخذه الحكومة من اجراءات لزاء الطبقات الاخرى هذا الى جانب تحليل عام ، أما على المستوى المتعمق تفضيلا فيمكن أن نقول : انه فى الاشكال الاجماعية حيث تكون الطبقة السائدة مستحوذة على جهاز الدولة من غير فئات العالمين المنتجين ، يكون القانون أكثر جنوحا الى تحقيق قيمة الظلم ، ووسيلته فى ذلك القهر ، أكثر من أى قيمة أخرى ، فتصبح قيمة النظام وحدها هى اساس العلاقة بين الطبقة السائدة ، وغيرها من الطبقات الاخرى ^(١) .

(١) د. نور فروحى ، المصريون والقانون رؤية لبعض الأبعاد التاريخية للضرورة القانونية المعاصرة ، قضايا فكرية ، الكتاب الاول ، يونيو ١٩٨٥ ، ص ١٢٦ .

ماهى الا عمل تخريبى^(١) من قبل شلة من الشيوعيين ، والماركسيين ، واعداء النظام ، وبذلك تحقق بعض اهدافها المرحلية مثل اثبات أن سياستها الاقتصادية هى سياسة حكيمة ، وسليمة وإن ماحدث لايمكن أن يكون بأى حال حركة شعبية ضد النظام ، وانها حركة لقلعة من المنحرفين .

ان هذا الوضع يمنحها القوة والسلطة لاتخاذ واعادة النظر فى كل اجراءاتها السابقة من حريات ، أو ازالة القيود على حركة الجماهير ، وتتمثل هذه الاجراءات فى سن مجموعة من القوانين تستهدف تفويض المعارضة ، وتقيد الشعب ، ولقد كان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ هو القانون الذى اصدرته السلطة ، حتى تضمن عدم عودة مثل هذه الأحداث ، ولذلك ضمن هذا القانون مجموعة من البنود الأساسية التى قوضت اى حرمة لمعارضة النظام فيما بعد . كيف عكست بنود القانون وموارده تقيد حركة المعارضة ؟ .

(١) من ضمن المصريحات التى أصدرتها السلطة لبيان وجهة نظرها فى الاحداث ذلك التقرير الذى صدر بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وكان عنوانه حول خروج حزب التجمع الوطنى على ضوابط الممارسة الديمقراطية ومذكرة أخرى تقول حول دور القوى الحاكمة فى احداث الشعب وأكدت هذه المذكرات على مايلى : « أكلت حوادث الشعب الاخيرة التى قاطتها العناصر الشيوعية فى حملة من التفجير المتنام ، لتفجير الجبهة الداخلية ، واحداث ثورة شعبية ، ماسبق أن كشفت عنه متابعة النشاط الشيوعى الذى تقوده أربعة تنظيمات سرية هى ، الحرب الشيوعى المصرى ، التيار الثورى ، حزب العمال الشيوعى ، حزب ٨ يناير ، وهى لتلقى جميعا حول هدف استراتيجى محدد ، تركز جهودها من أجل الوصول اليه وهو الاطاحة بالنظام القائم ، وتغيير المجتمع تغييرا جذريا ، وفرض النظام الشيوعى » انظر عبد القادر شهاب محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، ص ص ٢٤٤ - ٢٧١ .

وتتبدى قيمة الظلم هنا ، وشكله فى ذلك النص من القانون بمجرد أن يشترك ، أو يدبر ، أو يفكر فى أى عمل يهدد مصالح النظام ، فلا بد أن يجرم ، وفى هذا نوع من القهر المعنوى للجماهير ، بمعنى أن مجرد التفكير فى أى شىء يمس مصالحها ، فإن ذلك كفى بأن يعرض صاحب الأمر للتجريم .

يذكر عصمت سيف الدولة أن هذه المادة مشتقة من قانون الاتفاق الجنائى ، ذلك القانون الذى صدر عام ١٩١٠ ، هو القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ ، وما زال سارى المفعول حتى الآن ، ويذكر أيضا أن هذا القانون كان أول سيف سلط على رقاب الشعب فى مصر لمنع رأى نشاط سياسى شعبى ، حتى لو اقتصر على ثلاثة ، وحتى لو توقف عند التفكير معا ، وحتى لو كانت غايتهم مشروعة ، ماداموا فكروا فيه ، أو اتفقوا عليه . ويعتبر هذا القانون كما يقول عصمت سيف الدولة ، هراوة السلطة التى أرهبت بها كل الجماعات ، والجمعيات ، والأحزاب ، والتحركات ، التى فكرت مجرد تفكير فى مقاومة الاستبداد ، وأفسدت بها الضمائر ، وعلمت الناس الخوف من مجرد الحوار ، خوفا من أن يودى الحوار الى اتفاق .

٣- أساليب التعبير الديمقراطى التى ترغبها السلطة :

نصت المادة الرابعة من القانون على أن يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر بأن لجأ الى العنف ، أو التهديد به ، أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة المعلنة للدولة ، أو التأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية فى اتخاذ قرار بشأنها .

تفصح هذه المادة على كراهية كل انواع ، وأساليب التعبير الديمقراطى

من قبل السلطة الحاكمة ، ذلك أن الأساليب غير المشروعة ، والتي لا يقرها القانون هي أولا التجمهر ، والمظاهرات ، وقيام الأحزاب ، وأيضا الاعتصام ، فهذه الوسائل كلها رائل غير مشروعة من وجهة نظر النظام ، وهي في نفس الوقت تهدد الوحدة الوطنية ، وبذلك يتضح مدى القيود المفروضة على حرية الرأي ، وحرية الحوار الديمقراطي ، والتي يبرر عدم الجوء إليها في جميع الأحوال أنها يمكن ان تهدد الوحدة الوطنية التي يحرص النظام عليها .

ان النظام يحاول من خلال هذه المواد إحكام الحلقات حول أى ممارسة مشروعة يمكن أن تؤثر ، أو تنتقص من أى ميزة من الميزات التي حصل عليها ، فهو يكرس كل الوسائل المتاحة لحمايته ، وحماية مصالحه .

أما المادة الخامسة فتتص على معاقبة كل من أذاع عمدا أخبارا ، أو بيانات ، أو اشاعات كاذبة ، أو مفرضة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية بين تحالف قوى الشعب ، أو طوائفه .

لم يكتف واضعوا القانون بتجريم الأفراد الذين يجرؤن على ارتكاب أى فعل غير مشروع من شأنه أن يهدد الوحدة الوطنية ، بل أن الأمر تعدى كل ماهو جائز ، وتعدى أيضا كل القيود التي يمكن أن تفرض على أى نوع من المعارضة ، وهي أنه حتى مجرد اذاعة اخبار ، أو بيانات أو اشاعات يمكن أن تعتبر بالوحدة الوطنية ، لأن ذلك يعنى تكميم الأنفواه بحكم القانون فلايجوز مطلقا مناقشة أى موضوع ، ولايجوز مطلقا على سبيل المثال المناقشة الحرة بين أى فردين ، فى أى مكان ، مجرد التفكير فقط فى مناقشة أمر من أمور أو الأحوال العامة ، لأن ذلك سوف يعرض الوحدة الوطنية للخطر .

ان محاولة أى جماعة فى المجتمع التقرؤ على ذكر ، أو اثاره أى موضوع

يمس الوحدة الوطنية ، فهو بالتالى يمس المقومات الاساسية للمجتمع ، ومن ثم ينبغى معاقبته ، ذلك هو القانون الذى وضعته السلطة (١) ** .

أما المادة السادسة والتى نصت على معاقبة كل من حرّض بأى الوسائل العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ عقوبات على بعض فئة من فئات قوى التحالف أو طائفة من الناس على الازدراء بها ، أو إثارة الفتنة بينها ، اذا كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة الوطنية .

ماذا يبقى للطبقة الحاكمة بعد ذلك أن تفعله ، بعد أن حرمت الفكر ، والفعل ، ثم تأتى لتحرم مشاعر الناس ، واحاسيسهم ، ان الطبقة الحاكمة تهىء الظروف الملائمة ، وتضع البذور الاساسية للصراع الطبقي من خلال سياساتها غير العادلة ، وبعد ذلك تطلب من الشعب ألا يكره الفقير الغنى ، وألا يحرّض الناس بعضهم على بعض فلا مجال للمعتقد ، ولكل حسب ما أعطاه النظام من ثروة ، والواقع أن هذه النظرة للنظام تجاه قضية الصراع الطبقي ، انما تستمد من نظرة البرجوازية للصراع الطبقي من أنه يمكن احتوائه ، والقضاء عليه من خلال التسامح ، ودرء الصراع ، ومعاملة الفقير معاملة الإنسان ، والعطف عليه حتى لاتنقطع اسباب الثروة والغنى ، توهكذا يبدو واضحا مسلك الطبقة فى اضمفاء صيغة الطبقة على كل ما تعلق بممارستها من أجل مصالحها ، فليس من مصلحة الطبقة الحاكمة ، احتدام الصراع بين الطبقات ، لأن ذلك قد يؤدى الى هدم مكانتها ، ولذلك

(١) ** لقد اعرض الأعضاء أثناء مناقشة هذه المادة اعتراضا ، شمل المؤيدين والمعارضين ، وطالبوا بالذاتها ، وحذفوا من المواد الخاصة بالقانون ، لما فيها من تجريم لحرية الفكر ، والرأى ، ومع ذلك لم تحذف المادة ، نظرا للمناقشات الخاصة بالقانون ، مرجع مذكور .

لا بد من تقنين لتجسيم الصراع الاجتماعي ، وبالذات بعد تنفيذ سياسة الانفتاح التي أرست بذور هذا الصراع ، هذا هو ما يكشف عنه تحليل مضمون القانون .

يذكر محمود القاضي أثناء مناقشة مشروع القانون ، أن هذه العبارة فضفاضة ، لا يمكن أبدا الحكم على فعل ما إذا كان تخريضا أم لا ، فمثلا إذا قلنا في الفترة الأخيرة أننا سنرفع مرتبات رجال الجامعة ، ورجال القضاء ، قد يأتي من يقول كيف تعطون زيادات لهذه الفئات رغم أنها تتقاضى مرتبات مرتفعة ، ولاتفهمون مرتبات العمال الذين يحصلون على مرتبات تبلغ تسعة جنيهات ، هل يمكن أن نقول أن هذا الشخص يحرض طبقة على أخرى ^(١) .

إن مضمون القانون هنا يوضح إلى أي مدى تسعى الطبقة إلى تقييد حركة الجماهير في المعارضة بكل الوسائل . وبذلك تشل حركة الجماهير في التعبير عن مطالبها تجاه ممارسات السلطة .

٤- وسائل تجريم الممارسة الديمقراطية :

حددت المواد الأخيرة من القانون الوسائل التي تجرم بها أي فرد يمارس بها حقه الديمقراطي في التعبير فنصت على استبدال أحكام هذا القانون بأن عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات مادة (٨) أما المادة التاسعة فنصت على جواز تحويل هذه الجرائم من قبل النيابة العامة إلى محاكم أمن الدولة المختصة . وبذلك حدد القانون الجهة التي سيعاقب فيها الخارجون

(١) مناقشات مجلس الشعب لمشروع قانون حماية الوحدة الوطنية ، مطبعة الجلسة الأولى ، ١٩٧٢/٨/١٥ .

على هذا القانون ، والمخالفون لاجراءاته ، ولقد منحت المادة للنياية سلطة احالة هذه الجرائم الى محاكم أمن الدولة المختصة . وواقع الأمر أن هذه المواد من القانون تتفق مع الجرائم الى محاكم أمن الدولة المختصة . وواقع الأمر أن هذه المواد من القانون تتفق مع أهداف سياسة القمع التي لجأت اليها سلطة ١٥ مايو تلك السياسة التي هدفت الى التوسع فى القضاء الاستثنائى ، ومن المعروف أن هذا القضاء يتميز بعدم الدستورية لأنه نشأ فى ظروف معينة ، فهو أولا لايوفر أى ضمانات قانونية للمعاقب ، وثانيا ان تحول جرائم الرأى الى هذا القضاء يتطوى على نوع كبير من التصفى ، والاضطهاد ، والواقع أن هذه السمة فى التوسع فى الاجراءات الاستثنائية قد شملت كافة القوانين فى هذه المرحلة ، هذا بالاضاف الى استحداث هيئات قضائية خاصة بها ، فاقت كل ماهو معروف فى تاريخ القضاء الاستثنائى ، وتتضح خطورة هذا القضاء فى أنه يعتبر جهازا آخر قضائيا موازيا للقضاء العادى ، ويخضع لشخص رئيس الدلة فى قراراته ، واتهاماته ، وعقوباته ، وبذلك تكون السلطة قد كفلت لنفسها كل الوسائل التى تمكثها من معارضة الجماهير ، ابتداء من الافعال التى تجرم ، وانتهاء بوسائل التجريم .

ثالثا: الآثار السياسية والاجتماعية للقانون :

يهمنا أن نستخلص من هذا القانون جملة نتائج توضح مضمونة من خلال التأثيرات التى مارسها على الصيدين السياسى ، والاجتماعى وايضا آثاره على حركة وحرية الجماهير فى مواجهة الطبقة الحاكمة منها :

١- أن القانون يعتبر دعامة أساسية لمرواجهة المعارضة الجماهيرية ، وشل حركتها .

٢- ان القانون قد سعى لاثبات ، وتدعيم الوضع السياسى للطبقة الحاكمة . من خلال تأكيده لشرعية نظامها السياسى ، ورفض ما عداه .

٣- أن ادعاءات الطبقة الحاكمة لأن هذا القانون ينص مضمونه ، وأهدافه على دعم الوحدة الوطنية ، هى ادعاءات كاذبة ، لأن مضمون الوحدة الوطنية لا يتحقق ، الا بمزيد من الديمقراطية ، واتاحة الحرية للمعارضة الجماهيرية ، ومشاركتها ، لافرض قيود عليها .

ان أهم أخطار هذه النتائج من الناحية الاجتماعية ، هو عجز الجماهير عن ممارسة دورها فى النقد ، والتعبير ، وفقدان حقها الطبيعى فى الممارسة السياسية ، وبذلك تتمكن السلطة الحاكمة من قمعها أولاً بأول ، مما يؤدي الى عجز الجماهير فى النهاية عن تحقيق مطالبها ، واستسلامها لليأس فى مواجهة بطش القانون .

الآليات القانونية لمعارضة الأنشطة السياسية للجماهير من خلال القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى :

تناول القانون الذى أصدرته السلطة فى مرحلة السبعينات ، والذى حددت فيه مجموعة أخرى من الضوابط ، والقيود على حركة الجماهير ، لضمان عدم المعارضة للنظام .

ولقد تحدت هذه الآليات من خلال البنود الآتية التى شملها القانون ، واقرها بموجب استفتاء عام فيما يلى :

أولا : تجريم الرأى .

ثانيا : تقييد العمل السياسى للجماهير من خلال مايلى :

أ- منع التعيين فى المناصب الادارية العليا .

ب- منع الترشيح للأحزاب السياسية ، أو الجمعيات ، أو المنظمات .

ج- تقييد حرية الصحافة .

ثالثا : التوسع فى دور القضاء الاستثنائى :

كيف عكست بنود القانون ، ومواده جملة الآليات القانونية السابقة ، وكيف استطاعت هذه الآليات بالفعل من تقييد النشاط السياسى للجماهير ، وتقييد دور المعارضة ، إن تحليل هذه الآليات سوف يفصح عن مضمون القانون .

أولا : السياق الاجتماعى الذى صدر فيه القانون :

ارتبط صدور هذا القانون بتلك الأحداث التى عرفت فى اعقاب الانتفاضة الشعبية فى ١٨ يناير ١٩٧٧ ، وبهمنا فى هذا الاطار أن نستعرض بعض الأحداث لتوضيح مدى الرابطة بين هذه الأحداث ، وبين مضمون القانون ، الذى اصدرته السلطة كمحاولة منها لردع حركة الجماهير الشعبية ، ولضمان تقييد الحركات المعارضة للنظام مستقبلا .

أبرز الحوادث التى عبرت ، ودفعت الى هذه الانتفاضة هى مجموعه القرارات الاقتصادية التى هدفت الى رفع الاسعار ، والتى اعلنتها المجموعة الاقتصادية ، ولقد ترافق مع هذا الحد ، الشعور من جانب الجماهير الشعبية

بالآثار الاقتصادية لسياسة الانفتاح ، والتي أدت الى تدهور الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من الشعب المصرى فى مقابل الفجور الاستهلاكى والترفى لاقلية وطفلى الانفتاح ، ولقد أدى تبلور هذه الاوضاع ، مع ما أعلنته الحكومة من قرارات برفع الاسعار ، الى مزيد من التذمر لدى افراد الشعب فخرجت تعلن رفضها التام لكل السياسات والاجراءات التى تتخذها الحكومة ، ولقد كانت هذه الانتفاضة هى رد الفعل الشعبى ، الذى لا يقبل الجدل ضد الادانة الموجهة للانفتاح الاقتصادى ، وقوانينه .

وبالرغم من ذلك ، فقد حاولت السلطة ازاء هذا الموقف أن تجد التبريرات الملائمة لنظامها من خلال ادعاءاتها بأن هذه الانتفاضة ، لم تكن سوى تمرد لقلّة من الشيوعيين ، وقلّة من الرافضين ، والحقادين ، والواقع أن السلطة الحاكمة فى ذلك الوقت ، قد استغلت هذا الموقف أحسن استغلال لصالحها فى اصدار هذا القانون الذى اعتبر سيّفاً سلط على رقاب الشعب لمنع معارضته لسياسات الحكومة ، كيف كان ذلك ؟

أوضحت الأحداث فى الفترة التى سبقت هذا القانون ، بأن الطبقة الحاكمة ، قد حاولت قدر الأمكان أن تظهر بمظهر الليبرالية السياسية التى تتطلبها سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وعلى ذلك أصدرت القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بالسماح بقيام الاحزاب ، ليس هذا فقط بل سمح لهذه الاحزاب بممارسة انشطتها الصحية من خلال اصدار الصحف الخاصة بها ، وبالرغم من أن قانون الأحزاب نفسه قد حوى مجموعة من القيود على حرية

الحركة السياسية للأحزاب^(١) إلا أنه مثل بقعة قد تكون مضيئة في أعين الشرائع الاجتماعية ، التي أرادت أن تعبر عن نفسها .

لكننا نعود فنقول أن الطبقة الحاكمة أحيانا ماتتازل طوعية بعض الشيء عن بعض المصالح الخاصة بها ، في سبيل تحقيق أهداف ومصالح بعيدة تريد تحقيقها فيما بعد ، وكانت هذه المصالح هي كسب التأييد الشعبي للنظام من خلال الممارسة السياسية وذلك بانشاء الاحزاب ، لكن عندما يصل هذا التنازل الى الحد الذي يهدد مصالحها ، وأمنها ، فإنها تلجأ مرة أخرى الى البطش خشية انفلات الزمام من يديها ، وخشية تطور الاوضاع بما يهدد مصالحها ، وهذا ما حدث بالنسبة لاصدارها لهذا القانون الذي ارادت به أن تتفادى الآثار التي يمكن أن تنجم عن منح الجماهير الحرية السياسية من خلال الاحزاب .

فلقد لجأت السلطة الحاكمة في ذلك الوقت الى استثمار أحداث الانتفاضة في إعادة النظر فيما منحه للجماهير من قدر محدود من الحرية ، من خلال قانون الأحزاب ، ولجأت تثبيت بكل الوسائل ، أن هذه الانتفاضة

(١)نظر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالأحزاب السياسية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، مجموعة القوانين الاساسية لنستور جمهورية مصر العربية - المنفذة لأحكامه - القاهرة ١٩٨٦ ، انظر جملة القيود المفروضة على قيام الاحزاب من خلال القانون السابق .

أولا : تجريم الرأى :

نصت المادة :لاولى من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على حظراية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادئ التى قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أو الترويج لمذاهب ترمى الى مناهضة النظام الاشتراكى الديمقراطى ، ومبادئ ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ ، التى ينص عليها الدستور ، التى تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، والسلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية ، والايمان بالقيم الروحية والدينية ، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية للعامل والفلاحين ، واحترام سيادة القانون .

بداية يفصح منطوق القانون ، وصياغته عن سيادة نمط من أنماط الأروهاب الفكرى ، والعقلى لأى مجمع ، ذلك أن حظر الفكر ، ووضع قيود عليه هو من دواعى فرض الظلم على الناس بمنعهم من التفكير ، وترهيبهم من أى ابداء للرأى فى أى وضع يتعلق بمستقبلهم ، أو مستقبل مجتمعاتهم ، وهذا فى حد ذاته إعمال لسياسة القهر التى درج عليها نظام السبعينات .

أما عن القضايا التى يجب عدم الاقتراب منها ، أو مناقشتها ، أو الدعى بشأنها إن سلبا ، أو ايجابا فهى مبادئ ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، وليس هذا تمجيذا للثورة ، أو مبادئها ، وإنما هو نوع من اللباجة القانونية التى حرص النظام عليها فى البداية ، كنوع من ابداء الولاء لنظام ثورة يوليو ، فلقد كان أول من وضع بذور المناهضة لهذه الثورة ومبادئها ، هو نظام ١٥ مايو ، ولقد مثلت مراد هذا القانون ضربا لكل القوى التى عبرت عنها ثورة ٢٣ يوليو .

إن النظام يضع حظرا على التفكير فى مبادئ الثورة سواء كانت سلبا أو ايجابا وسواء كان تأييدا أو مناهضة ، ان الثورات الكبرى لاتتمو ، ولا تتطور الا من خلال نقد مبادئها ، ومحاولة تصحيحها مرحليا ، فذلك يعنى ارتباط الثورة بالواقع لاتعاليتها عليه .

ثم تأتى نقطة الحظر الثانية ، وهى عدم الترويج لمذاهب ترمى الى مناهضة النظام الاشتراكى الديمقراطى ، ولنا أن نتساءل هل فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تقوم على التعاون مع الرأسمالية العالمية والاحتكارية هل فى ظل هذا النظام يمكن الحديث عن نظام اشتراكى ديمقراطى ؟ فكيف يكون المجتمع اشتراكيا ، وانفتاحيا فى نفس الوقت .

إما النقطة الثالثة فهى مناهضة ثورة ١٥ مايو التى تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، والسلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية ، هنا تضع جزئيا بعض أهداف القانون ، فى أن الغرض منه ليس الحفاظ على النظام الاشتراكى ، أو مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ، وانما الهدف هو الحفاظ على ثورة مايو ، ونظامها ، ذلك النظام الذى يقوم على التحالف ، والوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، وقد ناقشنا خطأ فكرة الوحدة الوطنية التى تضمنها القانون السابق ، والأهداف والمبررات التى رأت السلطة من خلالها ضرورة الحفاظ على وحدتها لا وحدة الشعب ، ولذلك فانتا سنتناول مفهوم السلام الاجتماعى الذى أكد القانون عليه .

يقول السادات فى أحد خطبه ^(١) « سلام اجتماعى يعنى مايجيش حد يحرض طائفة على طائفة ، مايجيش تنظيم من التنظيمات اللى قايمة يحرض

(١) الهيئة العامة للاستعلامات ، مجموعة خطب واحاديث السادات ، القاهرة فبراير ١٩٧٧ ص ٢٧٣

طائفة على اخرى ، أو طبقة على طبقة ، أو فئة على فئة ، أو يخلق حالة من عدم الاستقرار .. لأن عدم الاستقرار يساوى الخراب تماما .. لاحتقار نكمل معركة التحرير ، ولاحتقار نعمل معركة البناء اللى هى أساسها الاقتصاد ، والمجتمع المصرى مكون من طبقات والطبقات تتعارض مصالحها ، أى أن الصراع قائم فيما بينها ، ان الصراع هو القانون الذى يحكم مجتمعنا المصرى ، هذه الحقيقة التى يجب أن نؤسس سياستنا عليها ، وأى سياسة لابنى على هذه الحقيقة ستؤدى بالبلاد بالقطع الى عدم الاستقرار والخراب» .

وهكذا ، وبالرغم من اعتراف السادات نفسه بوجود الطبقات والصراع بينوا ، الا أنه يود أن تعيش جميع الطبقات فى سلام ، أى لا داعى ابدا لأن تثار طبقة بسبب أوضاعها المتردية عل طبقة اخرى ، بحجة ان ذلك السلام الاجتماعى . وواقع الأمر أن الهدف من الدعوى على التأكيد الى ضرورة السلام الاجتماعى يكمن فى أن الطبقة الحاكمة نفسها هى التى لا تريد السلام الا لكى تتمكن من تحقيق مصالحها . فالسلام الاجتماعى لا يمكن أن يقوم بأى حال من الأحوال فى مجتمع تنعم فيه الأقلية ، وتدهور فيه احوال الأكثرية من الناس .

نستخلص من التحليل السابق أن القانون يهدف الى شىء اساسى هو تجريم الرأى فأى فرد يمكنه أن يشارك بالرأى فى هذه القضايا المذكورة فى القانون يمكن أن يجرم من خلال مواد القانون .

الواقع أن مسألة تجريم الرأى من وجهة نظر القانونيين ، هى من الجرائم الفضفاضة بمعنى أنه يصعب الوصول الى رأى قاطع بشأن التجريم فيها طالما

أن الأساس المادى للفعل غير ملموس ، أو محسوس كما هو الحال فى كل أنواع الجرائم ، فضلا عن أن أنواع العقاب ذاته يخضع لتقدير القاضى ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى نوع من التعسف تجاه هذه الجرائم ، وإذا أضفنا الى ذلك أن هذه القوانين الخاصة بجرائم الرأى تنص على اقامة نوع من القضاء هو أشبه بالقضاء الاستثنائى ، ويختص بهذه الجرائم ، وإذا أضفنا ان تشكيل هذا القضاء يخضع هو الآخر لسلطة رئيس الدولة ، فلنا أن تصور مدى العقاب الذى يمكن أن يؤول الى أصحاب الآراء المجرمة ، ومدى تعسفه .

ثانيا : تقييد العمل السياسى للجماهير من خلال :

أ- منع التعيين فى المناصب الاحارية العليا .

ب - منع الترشيح للأحزاب السياسية ، والجمعيات ، والمنظمات .

ج - تقييد حرية الصحافة .

الخطوة الثانية التى استطاع القانون من خلالها أن يقيد من العمل السياسى للجماهير وذلك من خلال مانصت عليه المواد التالية :

ينص القانون على عدم جواز تولى الوظائف العليا فى المجتمع ، أو التى تقوم على التوجيه ، والقيادة فى الدولة كشركات القطاع العام ، والمؤسسات الصحفية ، والوظائف ذات التأثير فى الرأى العام للأفراد التاليين :

- كل من ثبت من التحقيق الذى يجزه المدعى العام الاشتراكى ادانته ، بأنه يدعو أو يشترك فى الدعوى الى مذاهب تنطوى على انكار الشرائع السماوية ، أو تتنافى مع أحكامها .

- ويقوم المدعى العام الاشتراكي بإصدار قرار بإبعادهم من المواقع السابقة مع احتفاظهم بمرتباتهم بصفة شخصية ، وبأحقيتهم فى العلاوة مادة (٢) .

تفصح هذه المادة عن مكنون النظام الاجتماعى وأهدافه ، ذلك النظام الذى لا يكتفى بمجرد تأييم رأى الافراد ، وتجريمه ، فيما يتعلق بالنقد لممارسات النظام ، أو مبادئه ، وانما ايضا بحرمانهم من تولى أى نوع من المسؤولية القيادية .

والمأمل لهذه العبارات يرى أنها تستهدف طليعة المثقفين فى المجتمع ، وبالذات الجماعات اليسارية لأنها على حد - فهم النظام - هى أكثر الفئات انارا للشرائع السماوية ، وبذلك فان القانون قد وضع حدا قاطعا ومائعا بأن هؤلاء المثقفين لا ينبغي أن يكون لهم أى درجة من المشاركة داخل النظام ، وتوضح هذه المادة مدى العداء من قبل السلطة لدور المثقفين فى المجتمع ، وهو الخاص بالنقد ، وتوجيه الرأى ، والتأثير فيه ، وهذا ماتخشاها السلطة .

وبذلك توضح المادة مدى القهر السياسى الذى يغلب على النظام القانونى الذى صدر اساما لتقييد حركة الجماهير السياسية ، ومنعها من المعارضة .

واذا ما انتقلنا الى المادة الثالثة نجدها تنص على أنه لايجوز الترشيح لعضوية المجالس المحلية أو الجمعيات التعاونية ، أو مجالس ادارة النقابات العمالية ، أو المهسية ، أو اتحاداتها ، من يدعو أو يشترك فى الدعوة الى مذاهب تتطوى على انكار الشرائع السماوية ، وأيضا بالاضافة الى ذلك مايتنافى مع اسكام ، أو مما تحظره المادتان ٢٩٨ ، ١٧٤ من قانون العقوبات .

وبذلك يحقق القانون من خلال هذه المادة قيذا جديدا على نشاط

الجماهير ، فالقانون لم يكتف بحرمان الافراد من تولى المناصب القيادية ،
وانما أيضا يطبق عليه أحكام المواد الخاصة بقانون العقوبات ، ولكن لماذا هذه
المواد بالتحديد التى لجأ اليها القانون ؟ .

بداية تنص المادة ٨٠ من قانون العقوبات على أن من أشاع اشاعات كاذبة
أو مغرضة من شأنها اضعاف الثقة المالية بالدولة ، أو هيبتها ، أو اعتبارها ،
يدخل ضمن نظام احكام قانون العقوبات والتى تتراوح بين السجن المؤبد ،
ومدى الحياة .

أما المواد ٩٨ م ، ٩٨ من نفس القانون فهى الخاصة بالانضمام الى
المنظمات السرية ، والترويج لمبادئ ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على
غيرها ، أو التحريض على كراهية طبقة اجتماعية ، والإزدراء بها كذلك
تنص هذه المواد على أن من حاز محررات تتضمن ترويج لهذه المبادئ يقع
تحت طائلة قانون العقوبات .

أما المواد ١٧٤ - ١٧٨ من القانون نفسه فنص على أن من حاز صورا
من شأنها الاساءة الى سمعة البلاد سواء أكان ذلك بمخالفة الحقيقة أو
اعطاء وصف غير صحيح ، أو ابراز مظاهر غير لائقة ، أو بأية طريقة أخرى
يقع تحت طائلة قانون العقوبات ^(١) .

وبذلك فإن القانونين التالي لم يكتف بالعقوبات الناصية به ، بل يبنين
تطبيق أحكام قوانين أخرى صادرة بشأن تجريم الرأى ، وذلك حتى لا يترك
الفرصة لأى فرد مهما كان ، أن يتفوه ، والواقع أن جملة هذه التجريمات

(١) انظر مجموعة القوانين للمكاملة لستور جمهورية مصر العربية ، مرجع مذكور .

لفعل مثل الذى أورده القانون « هو انكار للشرائع السماوية » لدليل قاطعة على مدى الكره الذى يكنه النظام لأى نوع من المعارضة ، وحرية الرأى ، إن القانون لم يترك بابا فى العقوبات الا وطرقه من أجل تحجيم الرأى ، وكبت الحريات ، ولعل ذلك كفيلا بالكشف عن مضمونه الطبقي .

أما عن وسائل القانون فى عدم الترشيع للأحزاب السياسية ، والذى يؤكد حرص القانون على تقييد المشاركة السياسية فذلك من خلال المادة الرابعة التى نصت على أنه لا يجوز الانتماء الى الأحزاب السياسية ، أو مباشرة الحقوق ، أو الانشطة السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية ومنتشيا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ١٩٥٢ ، أو بالاشتراك فى قيادة الاحزاب ، أو ادارتها ، وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى ، والحزب الاشتراكى .

ان النظرة الأولى لهذه المادة توحى الى ما اصطلح على تسميته بعملية « تفصيل القوانين » أى وضع قوانين تضمن حدود ، ومصالح الطبقة المسيطرة ، وتعرقل ، وتقضي على ما عداها ، فبالرغم من أن السادات قد سمح منذ بداية حكمه بافساح المجال لكل قوى الثورة المضادة من خلال قوانين الحراسة ، والغاء المصادرة ، ومحاولة استعادة هذه القوى لمواقعها ، بل أدى به الأمر الى تغيير الدستور ، ليعيد لهذه القوى وضعها ، الا أن ذلك ايضا كان مشروطا بحدود مساعدة هذه الطبقات له ، اما وأن تقتنص الفرصة ، وتحقق مآرب شخصية لها بعيدا عن مصالح الطبقة المسيطرة ذاتها فذلك غير مطلوب .

ولقد سمحت التشريعات السابقة ، هذه أن تعود بعض الاحزاب القديمة ، وفي مقدمتها حزب الوفد ، الا أن هذا الحزب كما كان معروفا قبل الثورة له شعبيته النسبية ، فبدأ الصراع بين حزب الحكومة ممثلا فى حزب الوسط ، وبين حزب الوفد الجديد ، ولما كانت السلطة تخشى من فوز الأخير ، واستحواذة على السلطة فلقد اصدرت هذه المادة خصيصا ضمن مواد هذا القانون ، وهذا التحليل يوضح مدى الصراع على المصالح ، وانعكاسه على التنظيم القانونى لمصالح الاقوى ولمصالح سلطة واضعى القانون .

وقد يتساءل البعض لماذا خصص الحرب الوطنى ، وحزب مصر الفتاة ، بهذا الاستثناء ، يجب غالى شكرى فى كتابه الثورة المضادة على ذلك ، بأن هذين الحزبين عرفا فى تاريخ مصر الحديث بالميلول الاسلامية ، وكلاهما على القال مارس العمل الارهابى المنظم قبل الثورة ، والواقع أن هذا التحليل قد يتفق مع سياسة السادات فى محاولاته لضرب التيارات اليسارية ، ذلك بافساح المجال للقوى الاسلامية للقضاء على الاخيرة .

أما المادة الخامسة من القانون فقد وضعت مزيدا من القيود على مزاوله النشاط السياسى ، وذلك بفرض الحظر على ممارسة النشاط السياسى الحزبى بالنسبة للمفقات التالية :

١ - من حكم بإدائته فى محكمة الثورة فى الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١
مكتب المدعى العام ، الخاصة بمراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ماذا
تعنى هذه المادة ؟ تعنى أولا أن الذين حكم عليهم بمقتضى القانون هم
العناصر المحتملة للجناح الناصرى ، وبالتحديد أولئك الذين اطلق عليهم

السادات ١ مراكز القوى ٢ ، وهم بقايا الجناح الناصري ، الذى استمر بعد وفاة عبد الناصر ، ولما كانت الطبقة الصاعدة آنذاك تحاول التخلص منهم ، لما يمثلوه من قوى مضادة بالنسبة لها ، فقد حرصت بكل الطرق ان تحدد من نشاط هذا الجناح ، فديرت فى البداية مؤامرة مراكز القوى ، واعتبرتهم خارجيين على الشرعية الدستورية ، ثم حاولت ان تقيم الحواجز بينهم ، وبين امكانية اعادة دورهم فى الحياة السياسية من خلال هذا القانون ، الذى حرم عليهم مزاولة العمل السياسى ، أو الانضمام الى أى احزاب سياسية .

(٢) من حكم بادانته فى احدى جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وفى المواد ٦ ، ٧ ، ٨ من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ فى شأن حماية أمن الوطن والمواطنين ، وفى المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية .

وبهذه المادة لم يكتف القانون بوضع القيود على حرية المعارضة ، والعمل السياسى بالنسبة لجميع الافراد ، بل وضع جملة من القيود على بعض فضائل المعارضة بالتحديد ، فمن المعروف أن جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى كماسبق أن اوضحنا هى جرائم وضعت لتقليل اظافر المعارضة ، وبالذات بعد احداث انتفاضة يناير ١٩٧٧ . والتي نصت على معاقبة كل من يهدد أمن وسلامة الوطن ، وتهديد الوحدة الوطنية من خلال التحريض ، أو نشر الآراء ، والاخبار ، أو الكتابة فى الصحف ، وبذلك يكون كل من صدر ضدهم أحكام خاصة بهذا القانون محروما من المزاولة ، أو الانضمام الى الاحزاب ، ومن المعروف أن معظم من طبق عليهم هذا القانون هم من المعارضين للنظام ، وبالذات سياسة الانفتاح

الاقتصادى .

لكن ماذا عن المواد ٣، ٦، ٧، ٨ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ :

بالإطلاع على هذه المواد فى القانون المذكور ، اتضح مايلى :

مادة (٣) من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ :

الملكية العامة ملك للشعب ، والملكية الخاصة ، مضمونة طبقا للدستور ،
ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من تجمهر بقصد تخريب أو إتلاف
الأموال العامة ، أو التعاونية أو الخاصة ، وتطبق نفس العقوبة على المحرضين
والمشجعين .

مادة (٦) من نفس القانون :

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك فى تجمهر يؤدي الى
إثارة الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على
ممارسة عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وتطبق نفس العقوبة
على مديري التجمهر ، ولو لم يكونوا مشتركين ، وعلى المحرضين ،
والمشجعين .

مادة (٧) من القانون :

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عملهم عمدا ،
متفقين فى ذلك ، أو مبتغين تحقيق غرض مشترك اذا كان من شأن هذا
الاضراب تهديد الاقتصاد القومى .

مادة (٨) من القانون :

يعاقب بالاشغال الشاقة كل من دبر ، أو شارك ف تجمعهم ، أو اعتصام
من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر .

لقد صيغت هذه المواد ضمن القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ ، وهو
القانون الذى صدر فى اعقاب الانتفاضة فى ١٨ ، ١٩ يناير ، وجرى عليه
استفتاء والذى تضمن ١١ مادة تنص على معاقبة مرتكبى الشغب .

بالنسبة للمادة (٣) من القانون المذكور يعاقب كل محرض أو مشجع
على ائتلاف المدكية العامة ، وواضح من الصياغة العامة للمادة مدى التجريم
الجامع المانع ، و من يترك القانون أى فرصة يمكن أن يفلت منها أصحاب
الآراء المعارضة للنظام ، فجعل التحريض ، ولتشجيع جريمة يعاقب عليها ،
ليس هذا نمودجا لمحاولة السلطة تطبيق الخناق على الفكر ، ابداء الرأى .

وامعانا من السلطة فى محاولة تأديب وتهذيب أى فرد تسول له نفسه حق
معارضة النظام ولو مرة واحدة ، فسيكون عقابه الحرمان من ممارسة حقه فى
التعبير من خلال هذا القانون ، أو حتى فى السماح له بالعودة مرة أخرى
لممارسة نشاطه الحزبى ، أو أى نشاط سياسى رسمى تسمح به السلطة ،
ولذلك جاءت هذه المواد كلها لاجتريم المعارضة وفقا لهذا القانون ، بل أيضا
تجرمهم وفقا لخالفات قوانين سابقة ، وهذا هو ما نص عليه هذا القانون ، بأن
المنع من مزاوله العمل السياسى داخل الأحزاب يشمل كل من طبق عليهم
المواد السابقة الخاصة بتجريم الرأى فى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ .

أما المواد ١٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن

نظام الاحزاب السياسية ، فاتضح ان هذه المواد تنص على مجموعة المواد الشاملة للباب الخاص بالعقوبات فى قانون الاحزاب ، وهى المواد من ٢٢ - ٢٧ .

فبالنسبة للمادة ٢٢ من قانون الأحزاب فقد نصت على المعاقبة بالسجن لكل من أنشأ ، أو أسس ، أو ادار على خلاف احكام هذا القانون تنظيمًا حزبيًا غير مشروع ، ولو كان مستترا في وصف جمعية ، أو هيئة ، أو منظمة ، أو جماعة أيا كانت التسمية ، أو الوصف الذى يطلق عليه ، وتكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤبدة ، أو المؤقتة ، اذا كان التنظيم ارتكب الجريمة بناء على تخاير مع دولة اجنبية ، وتعنى المحكمة فى جميع الأحوال عند الحكم بالادانة يحل التنظيمات المذكورة ، واغلاق امكتها ، ومصادرة الأموال ، والامتعة ، والأدوات ، والأوراق الخاصة بها ، أو المعدة لاستعمالها .

مادة ٢٣ : يعاقب بالجس كل من انضم الى تنظيم حزبي غير مشروع ، ولو كان مستترا في وصف جمعية ، أو هيئة سياسية ، أو منظمة ، أو جماعة ، أو أيا كانت التسمية ، أو الوصف الذى يطلق على هذا التنظيم ، وتكون العقوبة بالسجن اذا كان التنظيم المذكور فى الفقرة السابقة معاديا لنظام مجتمع ، أو ذا طابع عسكرى ، أو اذا كان التنظيم قزناً بالتخاير ع دولة اجنبية ، وكان الجاني يعلم ذلك .

مادة ٢٥ : يعاقب بالجس كل مشول فى حزب سياسى ، أو أى من اعضائه أو من العاملين به من قبل ، أو تسلم مباشرة أو بالوساطة مالا ، أو حصل على ميزة ، أو منفعة بغير وجه حق من شخص اعتبارى عند ممارسة

أى نشاط يتعلق بالحزب .

مادة ٢٦ : يعاقب بالعس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (٤) من قانون الأحزاب ، وهى المادة الخاصة بشروط تأسيس ، أو استمرار أى حزب سياسى ، وتمثل هذه الشروط فى عدم تعارض مقومات الحزب ، أو مبادئه ، أو أهدافه ، أو سياسته ، أو أساليبه مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ومبادئ ثورة يوليو ، والحفاظ على الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، والنظام الاشتراكى ، وكذلك الفقرة الثانية من المادة (٩) وتنص هذه المادة أنه لا يجوز لمؤسسى الحزب ممارسة أى نشاط أو إجراء أى تصرف باسم الحزب الا فى الحدود اللازمة لتأسيسه .

ماذا تعنى جملة العقوبات السابقة المنصوص عليها فى القوانين الأخرى ، تعنى أنها تجرم ، وتعاقب كل العقوبات الخاصة بالقوانين الأخرى ، وتطبقها على مخالفى هذا القانون . فالمرجع لم يكتف بوضع عقاب خاص بأحكام القانون بل أيضا كل المواد التى تجرم النشاط الحزبى ، والسياسى ، الذى أقرته الطبقة ، والذى ارتضته كصيفة لإبراز واجهتها الليبرالية .

ان المتبع لهذه المادة من القانون يجد أنها جمعت كل مواد العقوبات الخاصة على المعارضة فى جميع القوانين ، وبذلك يكون القانون قد لخص آليات محددة شملت تجريم المعارضة خاصة به ، بما فى ذلك آليات التجريم الخاصة بالقوانين الأخرى ، أليس فى هذا من تصف ، وإغراء ، واستغلال لسلطة إصدار القانون فى كونها تملك قوة التقنين لأوضاع ترغب فىها ، وترفض ماعداها .

أما عن الاجراء الخاص بتقييد المعارضة من خلال منع الترشيح للأحزاب السياسية فقد نصت عليه المادة السادسة من القانون .

نصت هذه المادة على مايلي :

يجوز للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، أن تصدر قرارا بحرمان أى شخص من الانتماء الى الأحزاب السياسية ، أو ممارسته أى حق ، أو نشاط سياسى ، اذا ثبت لها من التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراكى ، ووفقا لأحكام هذا القانون ، أنه ألقى فعلا من شأنها افساد الحياة السياسية فى البلاد ، أو تعريض الوحدة الوطنية ، أو السلام الاجتماعى للخطر ، أو قام بالدعوة ، أو الاشتراك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على انكار للشرائع السماوية ، أو تتنافى مع أحكامها سواء كان ذلك بصورة فردية ، أو من خلال حزبي معاد لنظام المجتمع ، وبعد من قبيل افساد الحياة السياسية ، وتعريض الوحدة الوطنية للخطر نشر ، أو كتابة ، أو اذاعة مقالات ، أو اشاعات كاذبة أو مغرضة فى داخل البلاد أو خارجها ، ويكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة ، أو اشاعة روح الهزيمة ، أو التحريض على مايسمى السلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية^(١) .

بهذه المادة لم يكتف القانون بحرمان الأفراد من مزاوله نشاطهم السياسى بل ضمن أيضا من خلال القانون وضع مجموعة من الاجراءات التى تسهل

(١) تنص بقية مادة هذا القانون على أنه كان الأمر متعلقا بأحد اعضاء مجلس الشعب ، ثم المدعى العام الاشتراكى بإبلاغ المجلس بما هو منسوب الى العضو ، ولايجوز له اتخاذ أية اجراءات ضد العضو قبل أن يأذن له المجلس بذلك .

تقييدهم ، وحرمانهم بموجب هذا القانون .

فمن المعروف أن هذه اللجنة طبقا لتشكيلها^(١) تتكون من رئيس مجلس الشورى رئيسا ، ووزير العدل ، ووزير الداخلية ، ووزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، والواقع أن تشكيل هذه اللجنة يعكس مدى انتهائها لأقطاب النظام نفسه ، تلك الأقطاب التى تخرص على تنفيذ سياسته بكل دقة ، وكذلك فإن وظيفة هذه اللجنة هى فحص ، ودراسة اخطارات تأسيس الاحزاب السياسية ، ويدهى جدا أن تشكيل هذه اللجنة باصدار قرار بالسماح لأى من قوى المعارضة بتأسيس حزب ، طالما أن اهداف المعارضة تتناقض بالضرورة من وجهة نظر النظام مع الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

ولم تكتف هذه المادة بتطبيق عقوبات منصوص عليها فى قوانين اخرى ، بل وضعت مجموعة من المفاهيم أيضا من خلالها ، تقييد النشاط السياسى ايضا ، فعلى سبيل المثال اعتبرت أن فساد الحياة السياسية يعنى تعرض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر من خلال نشر ، أو كتابة ، أو اذاعة مقالات ، أو اشاعات كاذبة ، أو مفرضة داخل البلاد وخارجها ، وكذلك اشاعة روح الضعف ، أو التجريض على مايسمى السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

وتمنى وجهة النظر هذه أن افساد الحياة السياسية معناه ابداء الرأى بأى صورة من الصور داخل ، أو خارج البلاد ، وبذلك فالنظام لايطارد ، أو يحاصر قوى المعارضة داخل بل أيضا فى الخارج ، وهكذا لم يجد القانون

(١) انظر المادة الثامنة من قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .

فرصة الا واقتنصها ولم يترك عقوبة الا وقررها ، كل ذلك من أجل تقييد حرية الرأي والمعارضة ، وبذلك يكون قد قضى على أى أمل فى التقدم والتحول بالنسبة لأى حركة جماهيرية .

أما المادة السابعة : فقد زُكرت بأنه لا تسرى احكام العقوبات الخاصة بهذا القانون على من صدر قرار بالعمو عنهم من رئيس الجمهورية ، ويعنى ذلك أن قوى المعارضة ، اذا استجابت لأهداف النظام ، وتهذبت ، ولم تعد تبدى أى اراء ، أو مناقشات ازاء سياسة النظام فإن رئيس الجمهورية سيصدر قرارا بالعمو عنهم ، وازالة جميع العقبات أمامها وفتح الطريق لها ، وفى ذلك مايعنى استثناء ، وامتيازا تمنحه الطبقة لمؤيدها ، ومؤيدى سياستها .

وبالنسبة للمادة الثامنة نجد أنها توضح الدور الذى يمكن أن تقوم به الصحافة من خلال القانون فى تقييد العمل السياسى للجماهير .

فالبرغن من أن هذه المادة قد أقرت بأن الصحافة ملك الشعب ، الا أنها أقرت حق رئيس الجمهورية فى اصدار القوانين والقرارات المنفذة لعمل الصحافة ، بناء على الاقتراحات التى يقدمها المجلس الأعلى للصحافة ، وذلك المجلس الذى انشأ أيضا بموجب قانون ، من أجل فرض الرقابة على الصحف ، وقد أقرت هذه المادة أيضا بمعاقبة كل من ينشر أو يذيع أخبارا تهدد الوحدة الوطنية ، أو تعرض المكاسب الاشتراكية للخطر ، وهذه التهديدات لا تحتاج الى تعليق ، اذن أن الحفاظ على الوحدة الوطنية ، وعدم تهديد الأمن والسلام تحتاج الى تعليق ، قد نصت عليه عقوبات كثيرة فى قوانين اخرى ، ولكن بقى للسلطة أن تستغل كل سلطاتها حتى فى التدخل فيما يكتب فى الصحف . وبذلك تكون قد سدت كل الطرق أمام أى نوع

من التفتيس الاجتماعي . ولاشك أن في ذلك أثرا كبيرا على وعي الجماهير ، وحركة الوعي الشعبي اجمالا ، وارتباطها بكلما تروجه وسائل الاعلام من أهداف ، ومصالح ، ووعي عام يرتبط أولا واخيرا بأهداف ومصالح الطبقة .

هذا بالإضافة الى أن المادة التاسعة من هذا القانون قد أضافت تطبيق بعض أحكام قانون العقوبات على مخالفى مواد هذا القانون ، وبالتالي فيما يتعلق بما تنشره الصحف خارج الدولة ، وتعتبره السلطة مساسا بنظامها ، أو تعتبره تهديدا للسلام الاجتماعي .

ثالثا : التوسع في دور القضاء الاستثنائي :

لجأ هذا القانون الى تنفيذ أحكامه من خلال القضاء الاستثنائي ، بوضع ذلك الدور الذي حدده القانون للمدعى الاشتراكي فيه .

نصت المواد من ١٠ - ١٢ على دور المدعى الاشتراكي حيال تنفيذ أحكام هذا القانون ، فهو الذي يصدر القرار بايقاف نشاط أى حزب لأى جماعة تخالف أحكام هذا القانون ، وهو أيضا يتولى سلطة التحقيق فى الجرائم التى يتضمنها .

والمعروف أن هذا القانون أساسا وضع من أجل تقييد نشاط المعارضة السياسية ، لذلك كان من الضروري ألا يفلت أحد من عقابه اذا ما ارتكب أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها لذلك فان تحديد دور المدعى الاشتراكي فى هذا القانون قد وضع لسببين :

الاول : هو أن هؤلاء السياسيين اذا ما تم محاكمتهم أمام القضاء العادى،

فان ذلك قد يعطى الفرصة للتحلل من الأحكام الخاصة به ، اذ أن من الثابت أن جرائم هذا القانون لا تستند الى أى دليل مادى ، فضلا عن أن التثبت منها شىء يصعب تحديده ، ومن ثم فإن الحكم فيها لا بد وأن يكون من خلال القضاء الاستثنائى المتمثل فى سلطة المدعى الاشتراكى ، تلك السلطة التى تخضع فى تقديرها لأهواء النظام ، واهدافه ، وبذلك لا يكون القانون قد ترك أى فرصة امام المعارضة للإفلات من أحكامه .

السبب الثانى : أن جهاز المدعى الاشتراكى ، بحكم تكوينه ، وأيضا اللجنة المشكلة للنظر فى جرائم هذا القانون ، بحكم قانون الأحزاب هى لجنة ، بحكم تكوينها ، ووظيفتها ، مهمتها الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، فكيف اذن ستسعى هذه اللجنة ، أو يسعى المدعى الاشتراكى الى تبرئة من اعتبرهم النظام مهددين للسلام والأمن الاجتماعى .

إن السلطة الطبقية للنظام فى مرحلة السبعينات ، وهى تؤكد حرصها على عمليات قمع حركات الجماهير من خلال القوانين التى أشرنا اليها ، وأيضا افعال الأدوات ، والأساليب لتقنين هذا القمع ، انما تؤكد ماسبق أن أشرنا اليه من أن القانون هو تعبير عن ارادة الطبقة تلك الارادة التى تسعى الى حفظ بقائها ، واستمرار دوامها .

ثالثا : الآثار الاجتماعية المترتبة على القانون :

اذا كنت قد أشرت فى مستهل تحليلى لمضمون القوانين الاقتصادية ، الى تأثير هذه القوانين على قضايا التناقض الطبقي ، وأيضا على مستويات المعيشة لدى الطبقات الفقيرة ، فالتا مجد أيضا أن الآثار الاجتماعية للقوانين السياسية

من الناحية الاجتماعية لا يقل خطورة في تأثيرها على هذه الطبقات ، وتمثل هذه التأثيرات في الدور التاريخي الذي يمكن أن تقوم به هذه الطبقات ، هذا الدور يتحدد في اطار ما يمكن أن تقوم به من حركات ثورية يمكن أن تعيد بناء النظام الاجتماعي يتحقق قدرا من المساواة لها في مواجهة القوى المسيطرة .

الا أن هذه القوانين ، وهي تؤكد في مجملها على تقييد حركة الجماهير في النشاط السياسي ، فضلا عن دورها في تزييف وعي هذه الجماهير ، من خلال ما تروجه من مفاهيم تؤكد على حماية النظام ، وسلامة أمنه ، وتحقيق الوحدة الوطنية ، انما تمرقل من تطور الصراع ، وتبلوره ، وبذلك تبقى هذه الطبقات أسيرة للأوضاع التي فرضتها هذه القوانين .

كذلك فان تأثير هذه القوانين من الناحية الاجتماعية على دور المثقفين في المجتمع ، والتي تمنع هذه القوانين حركتهم أيضا ، إنما تقف في الوقت نفسه حائلا بين دور هؤلاء المثقفين ، وبين مايمكن أن يسهموا به من خلال هذا الدور في بلورة وعي المقيهورين ، أو الطبقات الفقيرة .

وتتكاثر هذه الآثار بالنسبة لطبقة المثقفين ، مع الطبقات الفقيرة لتخلق حالة من حالات التراخي ، واللامبالاة تجاه أوضاع ، ومستقبل المجتمع وتتيح هذه الحالة فقداننا لأهداف هذه الطبقات ، ومشروعاتها نحو المستقبل .

وبذلك تكون النليقة المسيطرة قد ضمنت استمرارها ، وبقاءها ، وتكون أيضا قد أبجد - احتدام الصراع بين الطبقات ، وهذا هو مايمثل اسوا آثار القانون اجتماعيا . ذلك أن تأجيل الصراع في حد ذاته يعتبر عاملا مساعدا

فى استمرار الأوضاع ، وضمانها .

وإذا كانت الطبقة الحاكمة فى فترة السبعينات ، قد أمدت على أهمية القانون فى تحقيق أهدافها ، فإن ذلك يفسر لنا طبيعة الشعارات التى روجت لها ، فهذه الشعارات قد أكلت على ثلاث قضايا أساسية هى :

١- الدستور وحمايته .

٢- دولة المؤسسات واحترامها .

٣- سيادة القانون .

- ولاشك أن المتبع لهذه القضايا الثلاث ، ومن تحليلنا السابق يستطيع أن يكتشف أن المقصود هو حماية دستور الطبقة ، واحترام مؤسساتها ، والامتنال لقوانينها ، بذلك تكون الطبقة قد نجحت أهدافها البعيدة ، والقريبة من خلال القانون .

الآليات القانونية لمعارضة الأنشطة السياسية للجماهير من خلال القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب^(١)

مقدمة :

نتناول الآن القانون الأخير الذى وضعته السلطة ضمن ترسانة القوانين التى تهدف إلى معارضة الأنشطة السياسية للجماهير ، والواقع أن إصدار هذا القانون كان تعبيراً قريئاً على طبيعة ، وشكل النظام الديسقراطى ، الذى قنت له السلطة ، ورسمت حدوده فى إطار مصالحها الخاصة .

(١) الجريدة الرسمية ١٥ مايو ١٩٨٠ / العدد ٢٠ .

فهذا القانون قد حوى بنوده جملة الآليات القانونية التى من خلالها تمكنت السلطة من ممارسة دورها فى تقييد القوانين الخاصة بتجريم الرأى ، والمعارضة السياسية ، وتقييد الديمقراطية ، ولقد تركزت هذه الآليات فى التوسع فى دور القضاء الاستثنائى ، وأهمها انشاء محكمة القيم ، وجهاز المدعى الاشتراكى ، وبذلك يكون هذا القانون قد أتم تهيئة الاطار القانونى لممارسة السلطة لدورها فى تنفيذ أحكام القوانين التى اصدرتها من قبل بشأن تقييد الممارسة الديمقراطية ، وتقييد المعارضة السياسية .

وسوف نحاول أن نركز على أهمية هذه الآليات القانونية التى اقراها القانون لتوضيح وجهة النظر السابقة ، والتى تمثلت فيما يلى :

أولا : تجريم الرأى وتقييد الممارسة الديمقراطية .

ثانيا : التوسع فى دور القضاء الاستثنائى من خلال انشاء محكمة القيم وتحديد دور المدعى الاشتراكى .

وسوف نحاول من خلال تحليل هذه الآليات أن نوضح الدور الذى لعبه القانون فى تقييد المعارضة السياسية للنظام .

أولا : تجريم الرأى وتقييد المعارضة السياسية للنظام ^(١) :

وضعت المادة الاولى من القانون مجموعة من الأفعال التى اذا ارتكبتها

(١) : ** نظرا لارتباط ظهور هذا القانون بالسباق الاجماعى الذى صدرت فيه القوانين السابقة لتقييد المعارضة السياسية، فقد صدر هذا القانون ضمن سلسلة القوانين السابقة فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ، إلا أن الحدث الأساسى الذى ارتبط بظهور هذا القانون ، والتى اعتبرته السلطة ذريعة لاصداره ، هى تلك الواقعة التى عتف فيها أحد النواب فى مجلس الشعب بسقوط الرئيس السالت ، وأصدر المجلس قرارا بفضله ، ولقد اطلق السادات نفسه على هذا الحادث تعبير « الانفلات » أو « التسبب » الذى يجب معالجته باصدار قانون للمب .

الفرد تعتبر عيباً ، وخروجاً يترتب عليه مسئولية سياسية تجاه مرتكبها ، وقد حدد القانون هذه الأفعال فيما يلي :

١- الدعوة الى ما يتطوّل على انكار الشرائع السماوية ، أو ما يتنافى مع أحكامها .

٢- تحريض النشء ، والشباب على الانحراف عن طريق الدعوة الى التحلل من القيم الدينية ، أو من الولاء للوطن .

٣- اشاعة بيانات كاذبة ، أو اذاعة اخبار كاذبة أو مغرضة مثيرة سواء كان للمشاكل فى الداخل أو الخارج .

٤- كذلك يعاقب هذا القانون الافراد الذين يأتون افعالا تعاقب عليها القوانين الآتية :

أ- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

ب - القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

ج - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية .

د - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

أما عن الجزاءات التى يفرضها القانون على مرتكبى هذه الافعال فقد تحددت على النحو التالى :

١- الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية ، أو المجالس الشعبية المحلية .

٢- الحرمان من الترشيح أو التعيين فى رئاسة أو عضوية مجالس ادارة الشركات العامة ، أو الهيئات العامة ، أو التنظيمات النقابية ، أو الاتحادات ، أو الاندية أو المؤسسات الصحفية ، أو الجمعيات ، بجميع صورها ، وأنواعها .

٣- الحرمان من تأسيس الاحزاب السياسية ، أو الاشتراك فى ادارتها أو فى عضويتها .

٤- الحرمان من شغل الوظائف العامة ، أو القيام بالأعمال التى لها تأثير فى الرأى العام ، أو تربية النشء والشباب .

٥- كذلك حدد القانون حالات العودة الى ارتكاب تدبير ، أو أكثر من التدابير التى نص عليها القانون ، وتكون العقوبة فى هذا الدور لا تتجاوز مثلى الحد الأقصى الذى حكم عليه مسبقا .

بالنظر الى هذا القانون يمكن القول ، أن الجرائم التى نص عليها ليست جديدة ، حيث نصت القوانين السابقة عليه بتجريم اصحاب الرأى ، وتقييد المعارضة ، كذلك أيضا بالنسبة للعقوبات التى حددها القانون ، تجدها عقوبات قد درجت عليها كل انواع القوانين التى توسم بأنها قوانين استثنائية ، لتحقيق مصالح محددة ، واهداف معينة .

- ولو حاولنا الربط بين نصوص هذا القانون ، وبين الاهداف التى كان يريد تحقيقها فى تلك الأونة ، نجد أنها اربطت بجملة الاهداف الاساسية للنظام ، وهى الحد من نشاط المعارضة السياسية ، والتراجع عن قضية التعدد الحزبى الذى هيا لتيار اليسار تشكيل « حزب التجمع الوطنى الوحىوى » .

وهكذا أتمى القانون مجرماً لأى نوع من السلوك المعارض لسياسة الحكومة ، وكذلك لإعادة النظر فى القدر المسموح به من الديمقراطية ، ومن ذلك نستطيع ان نستخلص اهداف القانون طبقاً لمضمونه فيما يلى :

١- القضاء على أية بادرة نقد ، أو معارضة يمكن أن توجه الى النظام وذلك يفضى الى كبح جماح محاولات الأفراد فى نقد النظام ، أو توجيه أى نوع من اللوم لممارساته .

٢- أن هذا هو تقنين لسلب حرية المواطن ، وذلك لما ينص عليه من قيود الممارسة السياسية مهما كان شكلها ، وأيضاً حرمانه من حقوقه الطبيعية كالمحل ، وإبداء الرأى ، وحرية الحركة ، من خلال تقييد الانتقال الى خارج البلاد من المعارضين .

ثانياً : التوسع فى دور القضاء الاستثنائى :

كانت أبرز المحاور التى دار حولها مضمون قانون حماية القيم من العيب هى تحديد هيكل قانونى يمارس النظر فى الجرائم ، التى يعتبرها النظام معادية لأهدافه ، ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يختص القضاء العادى بالنظر فى هذه الجرائم ، فكان تركيز القانون منصباً على تحديد الهياكل القضائية الأساسية لذلك ، من خلال انشاء محكمة القيم و تحديد دور المدعى الاشتراكى .

أولاً : محكمة القيم ودورها فى تنفيذ اهداف القانون كنوع من القضاء الاستثنائى :

نصت المادة ٥٦ من قانون العيب على انشاء محكمة القيم ، من أربعة

اعضاء من مجلس الشعب يخارهم المجلس بناء على ترشيح من مكتبه ، ومن ثلاثة من المستشارين لمحكمة النقض .

كذلك نصت المادة ٥٧ من قانون العيب على تحديد طريقة تشكيل المحكمة ، الذى يتضمن بجانب القضاة ثلاثة من الشخصيات العامة ، كذلك يصدر تحديد مكافآت اعضاء المحكمة من غير المستشارين (أى الشخصيات العامة) بقرار من رئيس الجمهورية .

أما فيما يتعلق باختصاصات المحكمة ، فهى تختص بالفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى الاشتراكى ، طبقا لقانون العيب ، ولايجوز الإدعاء المدنى طبقا لنظام هذه المحكمة ، فضلا عن ذلك تقضى المادة (٣٧) من قانون المحكمة بأنه اذا لم يحضر المدعى عليه أمام المحكمة بعد تكليفه بالحضور ، جاز للمحكمة أن تقضى فى الدعوى فى غيبته ، بحكم غير قابل للمعارضة .

إن المتبع لمواد هذا القانون يجد أنها جميعا تتناقض مع الدستور بداية ، كيف ؟ إن ساقبه انشاء المحكمة ذاته يخالف المادة (٨٦) من الدستور التى تحدد اختصاصات مجلس الشعب فى تولى سلطة التشريع لانشكيل المحاكم الاستثنائية فلم ينص الدستور على أن مجلس الشعب يمكن أن يمارس عملا قضائيا أو يتولى اصدار أحكام فى تعيين أعضاء فى المحاكم^(١) .

كذلك أقر الدستور فى المادة ١٦٦^(٢) ماينلى « لايجوز لأية سلطة

(١) انظر المادة ٨٦ من دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧٢ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الامرية ، مرجع مذكور ، الباب الخامس بالسلطة التشريعية .

(٢) انظر المادة ١٦٦ من نفس الدستور .

التدخل فى القضايا ، أو فى شئون الدولة ، وبذلك يخالف قيام المحكمة ذاته هذه المادة من الدستور ، فضلا أن انشاء هذه المحكمة يعنى انشاء سلطة أخرى تمارس شئون العدالة بعيدة عن القضاء العادى . بل أن القانون يلزم صراحة المرتكبين وفقا لأحكامه جرائم من المنصوص عليها فى القانون ، يلزمهم بعدم الإدعاء المدنى .

كذلك نصت المادة ١٦٦ من الدستور أيضا على أن القاضى الطبيعى هو الذى كفل الدستور استقلاله ، أى القضاء العادى ، تضيف الى ذلك أن الدستور يكفل لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضية الطبيعى الذى يتبع السلطة القضائية ، ولا يجوز عزله ، ويتبع تنظيم توليته ، وشروط ، واجراءات تعيين قواعد ، وقوانين ، وتنظيم القضاء ، وكون القانون يسمح لأعضاء مجلس الشعب بممارسة عمل القضاء ، انما هو تدخل سافر فى شئونه ، ومخالفة لأحكام الدستور ، فضلا عن أن أعضاء مجلس الشعب هذا ، بعيدا عن كل المخالفات الدستورية هم غالبا مايمثلون وجهة نظر النظام ، والحزب الحاكم ويؤيدون سياسة الحكومة ، ومعنى ذلك فان أى مناقشة لأى قضية ، أو موضوع يمس سياسة الحكومة ، سوف يتخذون منه موقفا غير محايد ، فضلا عن أنهم دائما يحاولون اثبات ولائهم للحزب الحاكم ، ورئيسه الذى هو رئيس الدولة .

تضيف الى ذلك أن طريقة تشكيل المحكمة ذاته ، يمكن أن يؤدى بداهة الى صدور أحكام غير موضوعية ، لأنها تتشكل وفقا لقرار من رئيس الجمهورية ، ولاشك أن وجهة نظر أعضاء المحكمة لابد وأن تكون مؤيدة لوجهة نظر رئيس الجمهورية ، بغض النظر عن سلامة موقف الخارجين على هذا القانون .

ثانيا دور المدعى الاشتراكي ، كيف عكس هذا القانون دور القضاء الاستثنائي من خلال المدعى الاشتراكي ؟

تنص المادة ١٧٩ من الدستور^(١) على أن يكون المدعى العام الاشتراكي مسؤولا عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب ، وسلامة المجتمع ، ونظامه السياسي ، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية ، والتزام السلوك الاشتراكي ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ، ويكون خاضعا لرقابة الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون .

أما المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة ، وتأمين سلامة الشعب^(٢) على أن يتولى الادعاء فى قضايا فرض الحراسة مدع عام بدرجة وزير ، ويكون تعيينه ، واعفائه بقرار من رئيس الدولة .

بهذه المادة بداية سقط كل أمل فى كون هذا المدعى ، وجهازه جهازا محايدا ، أو جعله قضاء عادلا ، وكيف يكون ذلك ، وهو قضاء ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يكتسب صفة الاستقلالية .

ينص قانون العيب فى مواده من ٥ - ٢٦ طبيعة عمل ، ووظيفة ، واختصاصات المدعى الاشتراكي ، وبذلك يمكن اعتبار هذا القانون هو قانون

(١) انظر الفصل السادس من الدستور ، مادة (١٧٩) .

(٢) انظر نص القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، الجريدة الرسمية ، ١٧ يونيو ١٩٧١ ، المجلد ٢٤ .

- انظر المواد من ٥ - ١٠ التى تحدد اختصاصات المدعى العام ، والتي تجعل منه سلطة تحقيق موازنة لسلطة النيابة العامة التى تخضع للقضاء العادى .

المدعى الاشتراكى أو قانون القضاء الاستثنائى^(١).

تنص المواد التى وضعها قانون العيب بالنسبة للمدعى الاشتراكى على نزع سلطة التحقيق من النيابة العامة ، وتحويلها الى هذا المدعى ، وبالذات فى الجرائم السياسية ، فطبقا للمادة ٢٥ من هذا القانون ، يكلف رئيس الجمهورية باحالة التحقيق اليه فى القضايا المروضة على النيابة العامة ، وبالرغم من أن القانون قد حدد بعض القضايا الأخرى ، غير القضايا السياسية التى يمكن أن يمثل بها المدعى العام ، أو يفصل فيها مثل جرائم المال العام ، والمخالفات الادارية ، الا أن الوظيفة الحقيقية لهذا المدعى هى التحقيق فى جملة الجرائم السياسية واغلبها من المعارضة للنظام ، والنظرة الفاحصة على الجرائم التى فصل فيها هذا المدعى الدام الاشتراكى توضح ذلك^(٢).

١- لقد كان هو الذى مثل الادعاء فى قضية ١٥ مايو ١٩٧٢ ، والتى عرفت بمراكز القوى .

٢- أصدر العديد من قرارات التحفظ على الطلبة ، والمثقفين والعمال تحت شعار حماية وسلامة المجتمع .

٣- اعترض على عشرات المرشحين لانتخابات المجالس المحلية ، وال نقابات المهنية ، والفت المحاكم - قبل صدور قانون العيب ، ومحكمة القيم ، جميع قراراته للتصنف فيها .

(١) انظر د. محمد صفور ، ثغرات فى سيادة القانون ، مجلة الطلبة ، ديسمبر ١٩٧٤ ، ص ٥٩ .

(٢) جمال الشرفاوى ، سياسة القمع فى مصر ، فى كتاب مصر عشر سنوات بعد عهد الناصر ، مرجع مذكور ، ص ٩٩ .

٤- اصدر قرارا باستدعاء ٣٤ صحفيا مصريا يعملون بالخارج .

وهكذا يتضح من جملة القضايا التي تولى فيها المدعى الاشتراكي التحقيق ، كان معظمها من القضايا السياسية ، وبالذات المعارضين للنظام .

ان انشاء جهاز المدعى الاشتراكي ، واعتباره هيئة قضائية استثنائية ، بجانب الهيئات القضائية الاخرى التي كفلها الدستور ، هذه الهيئات الاستثنائية التي أنشأها السادات بموجب قوانين معينة ، انما يعنى أن النظام قد وزع اختصاصات القضاء العادى على تلك الهيئات الاستثنائية ، وهذا يعتبر فى حد ذاته اعتداء سارخا على حريات المواطنين ، وكفالة عدالتهم .

ولايتوقف الأمر عند انشاء هذه الهيئات القضائية بل يتعداه الى تحديد اختصاصاتها ، واجراءات تشكيلها ، والتي ترجم فى كل الأحوال الى شخص رئيس الجمهورية ، ويترتب على ذلك منح الامتيازات لهذه الهيئات ، وضمان ولائها للسلطة القائمة ، وفى نفس الوقت ضمان البطش الشديد بكل من يقع تحت طائلة احكامها .

وللتدليل على ماسبق نورد بعضها من البيانات التي أصدرتها القوى المختلفة لمعارضة هذا القانون ، والمطالبة بالغائه مثل بيان حزب التجمع الوطنى الوحدوى ، وبيان نادى القضاة حول قانون العيب^(١) .

بيان حزب التجمع : دفاعا عن الدستور والديمقراطية والحرية :

تتولى القوانين ، والاستثنائات المقيدة ، والممانعة لكل أنواع الأفعال ، والنشاطات التي تمس سياسة الحكومة القائمة ، وكلها تنص على جرائم

(١) انظر جمال الشرفاوى ، سياسة القمع فى مصر ، مرجع مذكور .

غامضة عن افعال غير محدودة ، وتعاقب عليها بعقوبات بالغة الشدة ، والقوة ، وكلها قوانين تتصاعد احكامها سواء في عدم تحديد الأفعال المجرمة ، أو في تشديد العقوبات ، أو في تداخل الجرائم بدءا من قانون فرض الحراسة الذى خوله المدعى العام سلطات استثنائية من خلال القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، وما سعى بقانون حماية الوحدة الوطنية ، ثم الاستفتاءات العامة ، سواء استفتاء سنة ١٩٧٧ الى سعى حماية حرية الوطن والمواطن ، أو استفتاء ١٩٧٨ ، الذى سعى قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ لحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى واليوم يخرج مشروع قانون حماية القيم من العيب فيبلغ الذروة فى غرض الأفعال المعاقب عليها ، وليس الجديد فى المشروع أن يجرم افعالا لم تكن مجرمة ، رغم أنها تتضمن تجريما لأفعال جديدة كثيرة ، وليس الجديد فيه ايضا أنه ينص على قيم اخلاقية عامة يعتبر الخروج عليها « عيب » معاقبا عليه بعقوبات قاسية - رغم أنه بالغ فى غموض الجرائم التى اشار اليها ، وفى قسوة العقاب ، وليس الجديد أنه خلط خلطا مثيرا بين القواعد القانونية ، والقواعد الاخلاقية العامة ، ولكن الجديد الخطير فيه أنه يجرّد المواطنين من الضمانات الاصلية الباقية لهم ، وهى حقهم فى اللجوء الى قاضيتهم الطبيعى ، وحيلهم فى أشد التهم غموضا ، وإيهاما الى محكمة هى فى النهاية محكمة حزبية ، تشكل من اعضاء حزبيين ، رغم المهادنة الفعالة للقضاء فيها ، وأنه يمدى المدعى الاشتراكى سلطات استثنائية واسعة تنتقض من سلطة النيابة العامة فى التحقيق .

أما بيان نادى القضاء فقد نص على مجموعة من النقاط يجب
الاجماع عليها بشأن هذا القانون :

١- ان حماية القيم الاساسية للمجتمع ، لاتعنى مصادرة حرية المواطنين
فى الرأى والكلمة ، والاجتماع ، بل أنها تقتضى بالدرجة الاولى
تأكيد مبادئ الشرعية ، وسيادة القانون ، وفى ظل رقابة السلطة
القضائية وحدها ، دون أى دخيل عليها بحيث لاتمس حريات
المواطنين ، وحرمانهم الا طبقا لأحكام القانون العام وحده ، أو بحكم
من القضاء العام وحده ، وبالإجراءات المتبعة امامه وحدها .

٢- ان استقلال القضاء هو ضمان الشعب لتحقيق تلك المبادئ
الأساسية ، ويقتضى هذا الاستقلال أول ما يقتضى عدم المساس
باختصاصات السلطة القضائية ، وعدم اشراك غير القضاء فى أداء
رسالة القضاء .

٣- إن قضاء مصر يطالبون ، وينادون بضرورة سحب مشروع القانون
المعرض نهائيا مع إلغاء منصب المدعى الاشتراك ، والمجلس الاعلى
للمهيات القضائية ، وانهاء حالة الطوارئ التى زال موجبها بانتهاء حالة
الحرب ، وإلغاء كافة التشريعات الاستثنائية والمحاكم العسكرية بشير
الجرائم العسكرية ، وكذا بمحاكمة المدنيين ، وتأمين حق المواطنين
جميعا فى اللجوء الى قاضيههم الطبيعى ، والتعجل باصدار القانون
الكفيل بتحقيق استقلال القضاء نزولا على أحكام الدستور .

نستخلص من تحليل مضمون القوانين السياسية التى تناولتها الدراسة فى
مرحلة السبعينات ، أن النظام القانونى السياسى الذى حاولت السلطة اقامته قد

ارتبط بالأهداف ، والمصالح الطبقية للطبقة الحاكمة ، هذا النظام تمحور في جملة الأهداف التي كان في مقدمتها تدعيم المصالح الاقتصادية ، والأوضاع الطبقية للطبقة الحاكمة ، وذلك في مقابل استصدار قوانين لشل فعالية الطبقات الأخرى في المعارضة، وبالذات الطبقات الشعبية ، وهذا بدوره قد أذى إلى اعاققة التطور الديمقراطي ، والغاء دور الجماهير في ممارسة انشطتها السياسية .

لذلك فإن هذه القوانين قد تضمنت بعض الآليات القانونية الاساسية ، أبرزها تجريم الرأي وتجريم وابداء الفكر ، وتقييد حرية الأفراد في التعبير ، فضلا عن تضمينها لدور أكبر للقضاء الاستثنائي ، وبهذا نكون قد أكدنا إلى أى حد ترتبط أهداف الطبقة ومصالحها اقتصاديا ، بضرورة وجود نظام قانوني يحمي هذه المصالح تكون أهم دعامته تقييد الدور السياسى للجماهير وتجريم معارضة الجماهير لهذه المصالح .

الفصل الثامن

خاتمة الدراسة

مناقشة نتائج تحليل المضمون فى ضوء المنطلقات النظرية للدراسة
وتساؤلاتها ونتائج الدراسات السابقة :

نناقش فى هذا الجزء من الدراسة أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة
من خلال تحليل مضمون القوانين التى تناولتها ، ثم نحاول مناقشة هذه
النتائج فى ضوء التساؤلات الأساسية واطارها النظرى ، وأيضاً فى ضوء
التساؤلات الأساسية لها ، ومدى اتفاق نتائج هذه الدراسة ، أو اختلافها مع
نتائج الدراسات الأخرى التى اجريت ول هذه الموضوع .

أولاً : نتائج الدراسة :

وصلت الدراسة من خلال استخدام تحليل مضمون بعض القوانين التى
صدرت فى مرحلة السبعينات ، الى أن هذه القوانين فى توجهها العام ، قد
اقتربت بمحاولة تخليق قوى اجتماعية ، استطاعت ان تسيطر ، وتشكل
مركز الثقل الأساسى فى التغيير لصالحها ، وذلك بتأكيدا على ضرورة اقامة
نسق قانونى يسمى الى تحقيق هدفين أساسيين هما :

١- كسر احتكار الدولة فى السيطرة الاقتصادية على المجالات الرئيسية
للاقتصاد .

٢- تأكيد اندماج مصر فى نظام الاقتصاد العالمى ، وذلك من خلال منح
دور أكبر للطبقات الرأسمالية المحلية لتحقيق عملية الاندماج ، وبالتالي
تحقيق مزيد من التبعة لهذا الاقتصاد .

تحقق هذان الهدفان فى اصنرا جملة من القوانين التى حرصت الدولة
على إصدارها ، لتشجيع دور الطبقات الرأسمالية ، من خلال اعاده هيكله

النسق القانونى للنظام الاقتصادى والسياسى ، فصدرت قوانين مثل قوانين الاستثمار ، وقوانين النقد ، وقوانين التجارة الداخلية ، والوكالة التجارية التى هيات الاطار القانونى لعمل الطبقة الرأسمالية .

تركزت جملة الآليات القانونية لعمل هذا الاطار فى تقنين عملية نزع الاقتصاد القومى لصالح الاقتصاد العالمى ومن خلال تحليل مضمون هذه القوانين أمكن لنا الوصول الى بعض النتائج التى نرصدها فيما يلى :

أولا بالنسبة للنتائج المتعلقة بقانون الاستثمار اتضح :

١- أن هذا القانون قد ساعد على تبديد ، وتحويل الفائض الى الخارج ، بما يقضى على التراكم اللازم للتنمية .

٢- ان تحويل هذا الفائض ، قد اقتضى ازالة العقبات أمام الأنشطة الاستثمارية فى جميع المجالات ، وكان نتيجة ذلك تقليص دور الدولة فى التحكم فى سياستها الاقتصادية .

٣- ان ازدهار الاستثمار فى بعض المجالات التى سمح بها القانون ، قد ارتبط بظهور الطبقة الطفيلية التى مارست العمل داخل هذه المجالات .

٤- أن نمو هذه الطبقة قد ساهم فى خلق جو قيمى عام ، يتميز باعلاؤه لقيم فاسدة .

٥- ان المزايا والاعفاءات ، والضمانات التى منحت من خلال القانون قد انتقصت من السيادة الوطنية والاستقلال الوطنى .

٦- ان الامتيازات التى منحت بموجب القانون قد أثرت على الفوارق الطبقيّة وزادت من حلتها .

٧- أن قضية المشاركة التى طرحها قانون الاستثمار بين رأس المال العام ، والخاص قد هأت المناخ لنمو علاقات رأسمالية داخل النظام الاقتصادى المصرى ، وبالأذات تلك العلاقات التى تؤكد من التبعية .

ثانيا : بالنسبة للنتائج المترتبة على قوانين النقد :

تمثلت هذه النتائج فيما يلى :

١- تحرير ارادة الدولة من سيطرتها على التخطيط داخل مؤسساتها الاقتصادية ، وبالأذات البنوك ، بما يخدم اهداف الرأسمالية العالمية ، والمحلية .

٢- تدعيم القوى الطبقية للرأسمالية المحلية ، والعالمية ، وذلك بمشاركتها فى هذا المجال الذى يعتبر عصب النظام الاقتصادى ، وتعتبر استقلاليتها نوعا من السيادة الوطنية .

٣- ساهمت جملة القوانين الخاصة بالتعامل بالنقد الاجنبى الى اتساع المجال لتجارة العملة فى السوق السوداء .

٤- سهلت هذه القوانين عملية نزع الاقتصاد القومى للخارج .

٥- ساعدت على بناء كيان اقتصادى داخل المجتمع يقوم به طبقة من المربين والطفيليين ، وتدعمهم فى مواجهة الطبقات الأخرى التى تتأثر بالنتائج السيئة للتجارة فى العملة ، وتأثيرها على الأسعار .

ثالثا : النتائج الخاصة بقوانين التجارة :

١- ساهم : جملة القوانين الخاص بهذا المجال ، فى انتهاء احتكار الدولة لقطاع التجارة ، وفتح المجال أمام الأفراد للاستيراد .

- ٢- سهلت هذه القوانين من عملية النمو المتزايد للنشاط الطفيلي .
- ٣- ساعدت هذه القوانين على سيادة نوع من الأيديولوجية يوسم بأنه
أيديولوجية الاستهلاك لدى الطبقات المختلفة من خلال تشجيعها
لسياسات الاستيراد لجميع الأفراد .
- ٤- ساهمت هذه القوانين فى الاضرار بالصناعة الوطنية .
- ٥- تتبدى أثر هذه القوانين اجتماعيا فى خطر استفحال ، ونمو الطبقة
الطفيلية وسيطرتها على السلطة فى مصر ، وذلك يؤدى الى أن اليات
النظام الاجتماعى كله ، تعمل دائما لاستمرار ، واتساع هذا
النشاط ، القائم على احلال قيم الكسب السريع ، ورفض العمل
المتج ، وإشاعة الفساد .
- رابعا فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بقانون الوكالات التجارية :
- تركزت أهم نتائج هذا القانون فيما يلى :
- ١- ربط الاقتصاد المصرى بالاحتكارات العالمية ، وبالذات الشركات
المتعددة الجنسية .
- ٢- تدعيم الطبقة البرجوازية الطفيلية داخليا ، وذلك بفتح الباب أمامها
للمشاركة مع هذه الاحتكارات بما يؤثر على السوق المصرى ، تأثيرا بالغا
من حيث التضخم ، وارتفاع الأسعار .
- ٣- فتح المجال أمام هذه الطبقات للإثراء على حساب الشعب ، مما يغير
من الأوضاع الطائفية لبعض الشرائح فى اتجاه التدهور .

٤- استنزاف موارد المجتمع من النقد الاجنبى ، تحويلها من خلال هذه الشركات الى الخارج .

من الناحية الاجتماعية برزت أهم نتائج هذا القانون فى ملاحقة ، وحصار الثقافة الوطنية ، وفرض الثقافة الاجنبية وبالتحديد ثقافة ، وفكر الاحتكارات الرأسمالية والقوى الامبريالية .

خاصا : النتائج المترتبة على القوانين السياسية :

لما كانت مجمل القوانين الاقتصادية التى صدرت فى هذا المرحلة تشكل فى أهدافها أحد الدعائم الأساسية لنمو الطبقات الرأسمالية ، فان القوانين السياسية ، التى واكبت هذه القوانين قد استهدفت فى مجملها تقنين اوضاع سياسية جديدة تمكن هذه الطبقات من الصعود الاجتماعى .

لذلك جاءت النتائج المترتبة على هذه القوانين ، ذات تأثير بالغ على حركة ، وحرية النشاط الجماهيرى فى مواجهة القوى المعبرة عن النظام الاقتصادى الجديد ، هذه النتائج يمكن رصدنا فيما يلى :

١- أدت هذه القوانين الى تقييد النشاط السياسى للجماهير ، وتزييف وعيها من خلال ما تروجه من مفاهيم ، تؤكد على حماية النظام ، وسلامة أمنه ، وتحقيق الوحدة الوطنية وبدى اثار شيوع هذه المقولات فى عرقله الصراع وتبطوره ، بحيث تبقى هذه الجماهير أسيرة الأوضاع التى فرضتها القوانين .

٢- ساهمت هذه القوانين فى غياب الدور الطليعى للمثقفين فى بلورة وعى الطبقات الاخرى فى المجتمع .

- ٣- أدت هذه القوانين إلى اختلال نظام القيم السياسية بحيث أصبحت السلبية ، وعدم المشاركة السياسية هي القيم السائدة لدى الجماهير ، وبالتالي زيادة الانخراط في جماعات الرفض الاجتماعي يمينا ويسارا .
- ٤- ساعدت هذه القوانين على شيوع نمط الاكراه السياسى من خلال الضغوط القانونية الاستثنائية التى حرصت هذه القوانين على تنفيذها .
- ٥- فاقمت هذه القوانين من ازدياد حدة الاستبداد السياسى من قبل الطبقة الحاكمة من خلال التقييد الشديد للحريات السياسية العامة كافة أشكالها .

ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة فى ضوء الاطار النظرى :

حددت الدراسة بعض المنطلقات النظرية لتفسير علاقة القانون بالتغيير الاجتماعى فى مجموعة من القضايا التى تركز على الفهم المادى لهذه العلاقة ، وقد تمثلت اهم هذه القضايا فيما يلى ك

١- يتحدد الفهم السوسيولوجى للقانون باعتباره نسقا ايديولوجيا يخضع فى مضمونه ، ويعبر عن اهداف الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا فى نظام معين للعلاقات الاجتماعية ، ويمارس تأثيره على هذه العلاقات بما يتواءم مع مصالح الطبقة المسيطرة .

٢- أن القانون بهذا المعنى هو اداة قهر تستخدمها السلطة الطبقية فى المجتمع ، وغالبا - ماتكون سلطة الدولة - لحمل الناس على تحقيق اهداف النظام ، مستخدمة فى ذلك سيطرتها على الأجهزة التشريعية ، والتنفيذية .

٣- يترتب على ذلك أن القانون يتغير مضمونه ، وأهدافه طبقا للمراحل التاريخية التى يمر بها المجتمع ، وطبقا للمصالح المرحلية للسلطة طبقية ذاتها .

٤- ان القانون هو الاداة التى تستخدمها الطبقة لادارة الصراع الاجتماعى ، وحسمه لصالحها .

فى ضوء هذه المنطلقات النظرية للفهم السوسيولوجى للقانون ، كيف عبرت جملة القوانين فى مرحلة السبعينات عن المصالح طبقية للطبقة المسيطرة ، وكيف عكست هذه القوانين دور الدولة فى عرقلة الصراع الاجتماعى ، وما هى الآثار لاجتماعية فالتى ترتبت على هذه القوانين ؟

- فيما يتعلق بأهمية الانطلاق من الفهم السوسيولوجى للقانون من خلال علاقته بالبناء الاجتماعى ، وعصر القوة فيه ، فان الدراسة قد أكدت على أن اباحة الاستثمار فى جميع المجالات التى اشار اليها القانون ، كانت لصالح الطبقة الرأسمالية المحلية ، فقد تحقق لها ممارسة نشاطها ، بسيدا عن القيود التى ثمت فى المرحلة السابقة كذلك برهنت الدراسة على نمو حجم هذه الطبقة ، وازدياد نشاطها ، وزيضا زيادة ما تحوزه من رؤوس اموال . . .

كذلك اتضح من خلال تحليل مضمون قانون الاستثمار ، أن الاستثمارات التى ثمت وفقا لهذا القانون ، كانت فى معظمها توجه الى الخارج ، من خلال القنوات التى سمح بها القانون ، وأيضاً بالنسبة للقوانين التى ترتبت عليه فى مجالات النقد ، والتجارة الداخلية والخارجية ، والوكالة التجارية .

كذلك تبين من جملة الدراسات التى اشارت اليها الدراسة ، واجريت

حول الاستثمارات التي تمت في مصر كيف أن الجزء الأكبر من أرباح هذه الاستثمارات قد تم تهريبه خارج مصر ، تلك الأموال التي قدرت بضعف مجموع الديون الخارجية على مصر ، بل انها بلغت عدة اضعاف الدخل القومي ، وهكذا نجح القانون في تمهيد الطريق لنزف الاقتصاد القومي الى الخارج لصالح الطبقة الرأسمالية العالمية ، بما يضمن عملية التبعية للاقتصاد الخارجى .

فيما يتعلق بالقضية الثانية التي انطلقت منها الدراسة والتي ترى أن القانون هو اداة قهر تستخدمها الطبقة لحمل الناس على تنفيذ اهدافها ، ومصالحها الخاصة ، فلقد اتضح من خلال تحليل مضمون القوانين ، أن هذه القوانين قد عكست توجه النظام الحاكم وذلك بتقنين اوضاع ممكنه من ممارسة دوره السياسى والاقتصادى ، فهي قوانين تساند الجو الاقتصادى للطبقة الرأسمالية وذلك بتقييد الحريات السياسية للطبقات الاخرى ، واستخدام الاكراه السياسى من خلال هذه القوانين لطاعة النظام .

فيما يتعلق بقضية التغيير القانونى الذى تطرحه المادية التاريخية ، فلقد اتضح من الدراسة الواقعية لجمل القوانين التى لشرنا اليها ، كيف أن هذه القوانين كانت تعبيراً عن جدلية العلاقة بين القوانين والتغيير الاجتماعى ، فلقد مهدت بعض القوانين لاحداث تغييرات ساهمت فى تهيئة الاطار الملزم لعمل بعض الطبقات ، مثل قوانين الغاء الحراسة ، والغاء التأمين ، ومنع المضادة ، وهذه التغييرات قد ساهمت بدورها فى ضرورة وجود نسق قانونى ملائم لتدعيم دور الطبقات الصاعدة وهى القوانين التى حرصت السلطة على اصدارها طبقاً للمتغيرات الجديدة ، وطبقاً للمتغيرات التى احدثتها القوانين

السابقة .

وأخيرا نأتى إلى الفهم المادى للقانون باعتباره أداة لتأمين الصراع ، وتحجيمه لصالح الطبقة المسيطرة ، فلقد اتضح من خلال تحليل مضمون القوانين السياسية كيف أن هذه القوانين تعتبر عائقا لدور المثقفين فى المجتمع ، فضلا عن أنها تشجع على تغييب الوعى السياسى لدى الجماهير من خلال ماتروجه من مفاهيم ضرورية عن أمن النظام وسلامته ، وبذلك تمكنت هذه القوانين من تميع حالة الصراع الاجتماعى .

كذلك فإن الدراسة قد أثبتت أن تضمن القوانين لمثل هذه المفاهيم ، إنما هى دعوة صريحة لبند الصراع الطبقي ، ومحاولة إيجاد جو من التوائم بين الطبقات الذى هو فى حقيقة الأمر سلام وتوآوم وهمى تصنعه الطبقة لصالحها من خلال القانون .

اتضح أيضا من خلال تحليل مضمون القوانين السياسية كيف ان هذه القوانين قد توسعت فى دور القضاء الاستثنائى لمواجهة الصراع الطبقي ، وبذلك تستخلم السلطة القانون فى كبح جماح المعارضة الشعبية ، فلنا منها أنها تحافظ على السلام الاجتماعى الذى هو فى النهاية سلامها ، وسلامة مصالحها .

وهذا السلام الذى تريد تحقيقه السلطة يختلف عن مفهوم التطور الحسى للمجتمع فى إطار الديمقراطية التى تفتح المجال لكافة الطبقات فى التغيير .

ثالثا : نتائج دراسة تحليل المضمون وتساؤلات الدراسة :

حددت الدراسة مشكلتها الأساسية في محاولة كشف العلاقة بين التغييرات التي شهدتها المجتمع المصرى ، وبين التغييرات التي طرأت على الأنساق القانونية التي اصدرتها السلطة فى مرحلة السبعينات ، ولبيان هذه لمشكلة طرحت الدراسة بعض التساؤلات التى تحدد اجابتها اشكالية الدراسة ، وقد دارت هذه التساؤلات حول مايلى :

السؤال الاول : كيف ساهمت بعض القوانين التى صدرت فى مرحلة السبعينات فى تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد انتاجى مستقل الى اقتصاد ريعى تابع ؟

السؤال الثانى : كيف ساعدت بعض القوانين الاقتصادية لهذه المرحلة فى تخلى الدولة عن دورها فى السيطرة على اقتصادها لصالح البرجوازية الطفيلية ؟

السؤال الثالث : كيف ساهمت قوانين هذه المرحلة فى احداث تغييرات سياسية فى المجتمع بما يحقق تدعيم الأوضاع الاقتصادية الجديدة ؟.

السؤال الرابع : كيف ساهمت هذه القوانين فى احداث تغييرات اجتماعية ، وبالأذات تلك التغييرات المرتبطة بالنسق القيمى فى المجتمع ؟

اولا : فيما يتعلق بالاجابة على الاسئلة الخاصة بالمحور الاول وهى مدى مساهمة القوانين التى صدرت فى مرحلة السبعينات فى احداث تغييرات هيكلية فى النظام الاقتصادى المصرى ، وتحويله من اقتصاد انتاجى مستقل الى اقتصاد طفلى تابع ؟

انضج من خلال تحليل مضمون القوانين الخاصة باعادة هيكلة الاقتصاد القومى ، كيف ان هذه القوانين قد تضمنت فى محتواها جملة من الآليات القانونية التى هأت الاطار الملالم لاعادة هيكلة الاقتصاد بما يضمن تبعته للاقتصاد الرأسمالى .

فبالنسبة لقانون الاستثمار وهو القانون الاساسى الذى تم بمقتضاه وضع اسس جديدة للنظام الاقتصادى المصرى ، وجد أن هذا القانون قد تضمن بعض الآليات التى هدفت الى هذا التفسير ، تمثلت هذه الآليات فيما يلى :

اولا : تشجيع الاستثمار كوسيلة للتنمية وتحقيق التقدم . ولقد انضج من خلال هذه الدراسة الفعلية للقانون ، كيف أن معظم الاستثمارات التى أتاحها القانون ، كانت توجه كل ارباحها الى الخارج ^(١) ، دون أن يستفيد منها الاقتصاد القومى ، وبذا تأكد دور القانون فى تحقيق هدف نزع الفائض الاقتصادى الوطنى لصالح الاقتصاد الرأسمالى .

ثانيا : الآلية القانونية الثانية التى تضمنها القانون هى جملة المجالات التى أشار اليها القانون ، والتى اتاح للاقتصاد الرأسمالى من خلالها أن يساهم بالاستثمار فيها ، فلقد انضج من تحليل مضمون القانون ، ان اهم المجالات التى ركز عليها القانون الاستثمار كانت تركز فى المجالات الاستثمارية الاستهلاكية ، وليست الانتاجية ، ولذلك تحقق هدف القانون فى دعم النشاط الاستثمارى الاستهلاكى ، وليس الانتاجى .

(١) انظر الأهرام الاقتصادى ١٩٨٧/١/١٥ من ص ١٤ - ١٧ ، د. رمزى زكى ، الاموال المهرة للخارج - هل من الممكن هربها ؟ .

ثالثا : الآلية القانونية الثالثة التى تضمنها القانون والتى سهلت عملية تحويل الاقتصاد القومى الى اقتصاد تابع هى جملة المزايا ، والاعفاءات ، والضمانات ، التى منحها القانون للمال المستثمر ، وبهذا حقق القانون اهدافه من حيث تحقيق مصالح الاستثمار الخارجى على حساب الاستثمارات القومية ، فضلا عن أن هذه الامتيازات ، والاعفاءات قد ساعدت على نمو شرائح طبقية طفيلية ، أثرت على الفوارق الطبقية ، وزادتها حدة .

رابعا الآلية الرابعة التى تضمنها القانون هى قضية المشاركة ، وتعنى قضية المشاركة كما سبق أن اوضحنا تهية الاطار الملائم لتغلغل الاقتصاد الرأسمالى داخل الاقتصاد القومى ، وكانت ابرز عناصر هذا التغلغل كما بينت الدراسة داخل القطاع العام الذى يمثل الركيزة الاساسية للاقتصاد القومى ، ولقد اتضح من خلال تحليل مضمون القانون ، كيف أن الدعوة الى تحرير هذا القطاع بهدف تطويره ، ماهى الا دعوة مغلقة بالتبريرات الايديولوجية لضمان عملية التغلغل ، والمشاركة ، وهى العملية التى كانت مقيدة بفعل قوانين مرحلة الستينات .

ثانيا : فيما يتعلق بالاجابة على السؤال الخاص بجملة القوانين التى ساعدت الدولة فى التخلص عن دورها الاقتصادى لصالح البرجوازية الطفيلية .

اما فيما يتعلق بجمال القوانين التى صدرت مكملة للقانون الاول ، وهى قوانين النقد ، والتجارة الداخلية والخارجية ، والوكالات التجارية ، فهذه القوانين هى الاخرى قد دعمت نفس الاتجاه بمحاولتها تهية الاطار القانونى لالغاء قبضة الدولة على اقتصادها ، وذلك بهدف اعادة صياغة العلاقات الاقتصادية داخل النظام الاقتصادى .

فلقد تبين من خلال تحليل مضمون القوانين الخاصة بالنقد ، أن الهدف الأساسي لهذه القوانين قد تحدد فى الغاء قبضة الدولة على اقتصادها النقدى ، وكذلك من خلال تحريرى المعاملات النقدية من سيطرة الحكومة ، وبذلك ساهمت هذه القوانين فى الاخرى فى اعادة هيكلة الاقتصاد القومى ، لصالح الاقتصاد الرأسمالى ، وعمقت من تبعيته لهذا الاقتصاد .

وفىما يتعلق بقوانين الاستيراد والتصدير ، فق وجد أن هذه القوانين قد ساعدت على فتح مجال التجارة الداخلة والخارجية للأفراد ، وبذلك تؤكد هدف هذه القوانين فى دعم بعض الشرائح البرجوازية ، وبالذات البرجوازية الطفيلية ، لأنها هى الشرائح التى تقوم غالبا بهذه الأنشطة ، كذلك سعت هذه القوانين بفتحها هذا المجال امام الافراد الى الغاء قبضة الدولة على مجال الاستيراد والتصدير ، وبذلك تحققت عملية التغير الجذرى لهيكل الاقتصاد القومى ليكون فى خدمة بعض الشرائح ، والطبقات .

وبالنسبة لقانون الوكالة التجارية فلقد تبين من خلال تحليل مضمون هذا القانون كيف أنه حدد الاطار القانونى الذى يمكن أن تتحرك فيه البرجوازيات الاحكارية العالمية فى الخارج ، بجانب البرجوازية الطفيلية فى الداخل ، وبذلك تتحقق عملية التبعية الكاملة لهذه الاقتصاديات الاحكارية ، وما يترتب على ذلك من اثار سلبية على الاقتصاد القومى .

وهنا نجد انه من خلال تحليل مضمون القوانين التى هدفت الى اعادة تغيير هيكلة الاقتصاد المصرى ، انها قد حققت الهدف من خلال ما تضمنته من نود ، واليات تضمن هذه العملية ، وبذلك ساعدت هذه القوانين على

التغير الجذري للنظام الاقتصادى بحيث تم تحقيق الاهداف الاساسية التى وضعت هذه القوانين من اجلها وهى :

اولا : ازالة القيود التى كانت تفرصها الدولة على اقتصادها .

ثانيا : تسهيل مهمة اندماج الاقتصاد المصرى مع الاقتصاد العالمى بما يضمن استمرار عملية التنمية .

ثالثا : تدعيم الوضع الطبقي لبعض الشرائح والطبقات الاجتماعية التى تقوم بدور الوكيل للرأسمالية العالمية ، وذلك ايضا تضمن الرأسمالية العالمية استمرار التنمية ، ولقد تحققت هذه الاهداف بفعل هذه القوانين ، وفى حمايتها .

رابعا : فيما يتعلق بالاجابة على التساؤل الخاص بالتغيرات السياسية أى النتائج المترتبة على القوانين السياسية ، فيما يتعلق بتقييد الدور السياسى للجماهير وتقييد الديمقراطية .

انضم من خلال تحليل مضمون هذه القوانين ، انها قد تضمنت ايضا مجموعة من الاليات القانونية التى تضمن السلطة الطبقية تحقيق هذا الهدف .

فالاولا : تضمنت هذه القوانين ف مجملها مجموعة من البنود التى تنص على :

١- تحديد بعض المقومات الاساسية للنظام السياسى ، ومحاولة تجريم أى فعل من جانب الجماهير لمعارضة هذه المقومات أو المساس بها .

٢- تجريم ابداء رأى ، أو الفكر ، وتنظيم طريقة العقوبة على ابداء الرأى

، والحرية الفكرية .

٣- تقنين لشكل ، ونوع الممارسة الديمقراطية ، بما يضمن حماية اهدف ، ومصالح الطبقات المسيطرة اقتصاديا .

٤- التوسع فى دور القضاء الاستثنائى لتجريم اى دور تقوم به الجماهير فى مواجهة السلطة الحاكمة .

وبذلك تمكنت جملة القوانين السياسية التى صدرت فى تحقيق مجموعة من الاهداف نذكر منها :

١- تدعيم وحماية الاوضاع الاقتصادية للطبقة المسيطرة .

٢- ضمان عدم معارضة الجماهير لسياسات ، وممارسات النظام ، وكفالة عدم المساس بأهداف ، ومصالح الطبقة المسيطرة .

٣- انهيار الدور التاريخى للجماهير فى معارضة السلطة القائمة ، وذلك بشل حركتها السياسية ، وتقييد دورها الاجتماعى .

٤- ترتب على تحقيق هذه الاهداف تخجيم للصراع الاجتماعى ، وتزييف لوعى الجماهير بما يضمن استمرار الاوضاع كما هى ، وبذلك تمكنت السلطة من عملية الاستمرار فى بقائها وتدعيم نفوذها .

ثالثا : فيما يتعلق بالاجابة على التساؤلا الخاص بكيفية تأثير هذه القوانين اجتماعيا وبالتحديد تأثيرها على النسق القيمي للمجتمع .

- اتضح من خلال تحليل مضمون هذه القوانين كيف انها قد هيات الجو لمناخ قيمي يشجع على الاستهلاك ، وينكر قيمة العمل فى المجتمع ،

نتيجة لتشجيعها للأنشطة الطفيلية ، وهذا ما دعا البعض كما سبق ان ذكرنا الى تأكيد دور القوانين فى مرحلة السبعينات فى تحول المجتمع المصرى الى مجتمع ريعى ، أو مجتمع يقوم نشاطه الاساسى على الريع الناجم من الأنشطة الطفيلية وليس العمل المنتج .

تبين أيضا المضمون الطبقي لهذه القوانين ، الذى دعم وساعد على تبلور طبقات اجتماعية جديدة ، فى مقدمتها الطبقات الطفيلية ، وهذه الطبقات قد خلقت نوعا من عدم التوازن الاجتماعى ، وزادت من حدة الفوارق بينها ، وبين الطبقات الأخرى فى المجتمع .

وإذا كان المضمون الطبقي هذا قد تبدى على المستوى الداخلى ، فإن تأثيره كان أكثر وضوحا بالنسبة للطبقات المسيطرة خارجيا ، والتي إتاحت لها القانون حرية الحركة داخل المجتمعات التابعة لها . وهذا يؤكد ماسبق أن طرحه الدراسة من معطيات نظرية لعلاقة القانون بالواقع الاجتماعى ، وإن اهداف القانون فى بلد تابع يرتبط بالأزمة البتيوية للنظام الرأسمالى العالمى ، تلك الأزمة التى تدفع به الى محاولة ادماج هذه المجتمعات التابعة فى دائرتها ، لتظل مسيطرة عليها من أجل تجاوز ازمته ، وقد تحققت كل هذه الاهداف من خلال القوانين التى اشرنا اليها .

وأخيرا وفى ضوء نتائج تحلى مضمون هذه القوانين تدفعنا مناقشة هذه القضايا ، الى طرح تصور مستقبلى للمجتمع ، من خلال ما يمكن أن يقوم به القانون فى تغيير الأوضاع بالنسبة للمجتمعا .

واقع الأمر أن هذا التصور لا يمكن طرحه بعيدا عن مقتضيات الفهم الجدلى الماركسى للقانون ، ذلك الفهم الذى يؤكد على ضرورة التغيير

الجزرى ، والثورى للطبقات المسيطرة واستبدالها بقوى اخرى نعم لصالح الجماهير ، ولصالح التقدم ، ومحاولة بناء نمط من التنمية المستقلة بعيدا عن السيطرة الرأسمالية ، والتبعية ، مع دعم واستمرار التحول الديمقراطي ، والمشاركة للطبقات صاحبة المصلحة فى التقدم الاجتماعى .

رابعا : نتائج دراسة تحليل مضمون القوانين افى ضوء نتائج الدراسات السابقة :

اشارت الدراسة فى مستهل تناولها للدراسات السابقة ، التى اجريت حول القانون وعلاقته بالتغيير الاجتماعى ان هذه الدراسات أمكن تصنيفها الى اربع مجلات أساسية :

١ - الدراسات التحليلية للقانون .

٢- الدراسات التى تناولت علاقة القانون بالتغيير الاجتماعى .

٣- دراسات تحليل مضمون القانون .

٤- دراسات تناولت الآثار الاجتماعية للقانون .

وقد عرضت الدراسة لبعض هذه الدراسات ، التى تخص كل من المجالات السابقة ، وما يهم الدراسة هنا هو استعراض بعض النقاط الاساسية التى تؤكد مدى اتفاق نتائج هذه الدراسات مع الدراسة الحالية ، هذه النقاط هى :

اولا : المناهج والادوات التى استخدمها الدراسات السابقة .

ثانيا : نتائج هذه الدراسات ومدى اتفاقها ، أو اختلافها مع دراستنا الحالية

اولا : بالنسبة للدراسات التحليلية للقانون : اتضح ان هذه الدراسات قد استخدمت المنهج الجدلي لتفسير العلاقة بين القانون والواقع الاجتماعى المتغير ، مثل دراسة الاسيوطى عن الصراع البقى وقانون التجار ، ودراسة عن نظام الاسرة بين الاقتصاد والدين ، وكذلك دراسته عن فلسفة التاريخ العقائى .

كذلك نجد الدراسات التى تناولت العلاقة بين القانون والتغير الاجتماعى قد حاولت أن تفسر هذه العلاقة من خلال استخدامها للمنهج الجدلى مثل دراسة طارق البشرى « قانون الاصلاح الزراعى بين الثورة وكبار الملاك » ودراسة ايرك دافيد عن القانون والتغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى بعد الثورة ، وايضا دراسة السيد يس عن القانون والتنمية فى مصر ، ودراسة ياشى غاى عن القانون والتنمية البديلة فى غينيا ، واخيرا دراسات ميشيل موزر ، وفريد مان ، وعادل غنيم ، وعادل حسين ، ومحمد دويدار^(١) .

وينطبق نفس الشيء ايضا على الدراسات التى اجريت حول تحليل مضمون بعض القوانين ، وكذلك الدراسات التى تناولت الآثار الاجتماعية للقوانين مثل دراسة سمير نعيم عن التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى ، ودراسة ابراهيم العمسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، ودراسة ملك زغلول ، عن الوكالات التجارية .

فهذه الدراسات باكملها قد ركزت على فرضية اساسية : هى أن القانون لايمكن فهمه الا من خلال المنهج الجدلى ، الذى يكشف ابعاد التأثير والتأثر لملاقة القانون بالواقع الاجتماعى ، وان مضمون القانون واهدافه لايمكن الكشف عنها دون الامتناعة بهذا المنهج .

(١) انظر الفصل الاول من الدراسة وحيث أن تناول المنهجى لملاقة القانون بالتغير الاجتماعى .

اما فيما يتعلق بالادوات المستخدمة ، فقد لجأت بعض هذه الدراسات الى استخدام اداة تحليل المضمون كاداة يمكن ان تكشف عن المحتوى الكامن للقانون ، هذا فضلا عن استخدامها للادوات الاخرى الشائعة داخل مجال علم الاجتماع القانوني بشكل عام .

نضيف الى ذلك ان هذه الدراسات بمجالاتها الاربعة قد ركزت على ضرورة الاستعانة بالتحليل التاريخي لتفسير نشأة القانون ، وتغييره ، كاداة تفرضها طبيعة المنهج الجدلي في الدراسة وتمثل هذه النقاط السابقة بؤرة اهتمام دراستنا الحالية وملتقى اتفاق بينها وبين هذه الدراسات .

اما فيما يتعلق بالنتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات ، ومدى تقاربها مع نتائج الدراسة الحالية . فيمكن الإشارة الى أن هذه الدراسات قد اتفت مع الدراسة الراهنة في بعض النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١- ان مضمون القانون يتحدد في ضوء المصالح ، والاهداف الخاصة بالقوى الطبقيّة المرتبطة به ، مثل دراسة عادل غنيم ، ودراسة عبد الباسط عبد المعطى .

٢- ان التغييرات في النظام القانوني لا يمكن ان تتم بمعزل عن مصالح هذه القوى داخليا وخارجيا ، وبالذات في المجتمعات النامية ، مثل دراسة عاتل حسين .

٣- ان تغيير النظام القانوني في المجتمع يؤدي الى تغييرات اجتماعية ابرزها التغييرات التي تطرأ على نسق القيم في المجتمع مثل دراسة سمير نعيم أحمد .

ولاشك أن قدرا كبيرا من هذه النتائج يتفق مع ما توصلت اليه دراسة تحليل مضمون القوانين التي صدرت في مرحلة السبعينات وعلى ذلك فإن هذه النتائج تطرح طرحا أساسيا داخل علم الاجتماعى القانونى ، الذى يجب أن يربط بين القانون وبين معطيات الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وايضا ازالة كل الاوهام الزائفة حول حياد القانون ، وهذا ما كانت تهدف هذه الدراسة الى تحقيقه .

الكتاب في سطور

يعد موضوع هذا الكتاب محاولة متواضعة للإسهام في نمو علم الاجتماع القانوني، وذلك بمضاهاة مقولاته النظرية بالنسبة للمجتمع المصري في فترة السبعينات، وهي الفترة التي شهدت تغييراً أساسياً في جملة الأساق القانونية بقبلة إحداث تحولات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية. ولم يكن هذا التحول منقطع الصلة عما عداه من محاولات تاريخية سبقت، استهدفت مصر لكي تكون دولة تابعة من خلال تغيير نظمها القانونية، فمن المعروف تاريخياً أن جر مصر لفلك التبعية للنظام الرأسمالي العالمي بعد محمد علي، قد اقتضى إقامة نظام تشريعي وقانوني يدعم هذه التبعية، ويرسخها حيث صدرت القوانين التي نظمت العلاقة بين مصر وبلدان العالم الرأسمالي.

ولم يكن من الممكن في مرحلة السبعينات استكمال عملية الاندماج مع النظام الرأسمالي العالمي، والاتجاه به نحو مزيد من إحداث تغييرات في بنية العلاقات الاقتصادية لمصر، والاتجاه بها مع مزيد من الترابط إلا من خلال إزالة كافة العقبات أمام هذا الاندماج.

المؤلف في سطور

- د. ثريا عبدالجواد عمارة.
- حاصلة على ليسانس الآداب كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٥.
- ماجستير في الآداب جامعة عين شمس قسم الاجتماع ١٩٨٥.
- درجة الدكتوراه في الآداب جامعة عين شمس قسم الاجتماع ١٩٩١.
- تشغل الآن وظيفة مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنوفية.
- الأعمال المنشورة :
- التشريع القانوني في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية امبريقية ١٩٩٥.
- التحديات القانونية والتنمية في مصر 'دراسة لقانون الانفتاح الاقتصادي في مصر' ١٩٩٣.
- الإرهاب والطرف في فكر المثقفين 'دراسة في تحليل المضمون' ١٩٩٣.
- استطلاع رأي المثقفين حول 'اتفاقية غزة أريحا'
- الأوضاع المتغيرة لتشرذم الأحداث في التسعينات 'دراسة اجتماعية لظاهرة عمالة أطفال الشوارع' ١٩٩٦.

المقدمة

هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر في مواجهة المناخ المشبوه الذي يحاول أن يتجاهل مصر وينفي عنها وجودها الحضاري المتميز ودورها الفريد في المنطقة .. بل وفي العالم بأسره

تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
عاشب المعـــــادى - ت: ٣٧٥٢٣٣
مدير المركز والمشراف على السلسلة: فريد زهران